

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة – عبد الحميد ابن باديس – مستغانم –  
كلية العلوم الاجتماعية  
قسم علم الاجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي

الموضوع :

دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي  
في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية لعينة من الشباب المنحرفين بمدينة مستغانم

تحت إشراف الأستاذة:  
- علاوية حسيبة

تقديم الطالبة :  
-سبعي سعاد

لجنة المناقشة:

الأستاذة: \_حيرش رئيسا  
الأستاذة: \_سالي مراد مناقشا  
الأستاذة: \_علاوية حسيبة مشرفا

السنة الجامعية: 2013-2014

تعتبر فكرة الضبط الاجتماعي موضوعاً رئيسياً في تراث العلوم الاجتماعية، وخاصة علم الاجتماع، فالإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي لا يستطيع العيش وحيداً، ولا بد له أن ينتهي إلى جماعة يستمد منها القوة والأمن، وهذه الجماعة يؤسس أفرادها فيما بينهم علاقات و يتعاونون من أجل الدفاع عن أنفسهم وتحقيق أهدافهم، ومن ههنا نشأت الضرورة الاجتماعية لضبط تصرفاتهم و السيطرة على مختلف النشاطات التي يمارسونها بهدف تنظيم شؤون حياتهم، و تركز المجتمعات فيما بينها على قيم أخلاقية يؤمن بها أفراد المجتمع، و تمثل الأهداف و الغايات التي يسعون إلى تحقيقها، و تتم ترجمة قيم الجماعة في نشاطهم و سلوكهم، و يعتبرون من يخالفها مذنباً يستحق العقاب، و من هنا ظهرت قواعد خاصة للسيطرة على الدوافع لتحقيق الرغبات الأساسية، و سرعان ما تصبح هذه القواعد أساساً في بناء المجتمع، و تصبح في بعض المجتمعات بمثابة قوانين و دساتير و شرائع مدونة، فالضبط الاجتماعي هو فكرة قديمة و هي نابعة من المبدأ البسيط الذي يقول بأن كل حياة اجتماعية تركز بالضرورة على شيء من التنظيم، و أن كل تنظيم يتضمن نوعاً من الضبط، فالضبط الاجتماعي هو نظام قديم عرفته البشرية و عرفه الإنسان منذ القدم، و اتخذ لتحقيقه بعض الأساليب لتنظيم العلاقات الاجتماعية، و نظراً لأهمية الضبط الاجتماعي للمجتمع الإنساني فقد وجد الضبط الاجتماعي مع وجود هذا المجتمع كضرورة لازمة لينظم بها أمره، و قد أشار إلى ذلك العلامة "ابن خلدون" في مقدمته الشهيرة حيث يقول: "أن الاجتماع إذا تم للبشر، فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض، لما في طباعهم الحيوانية من العدوان و الظلم،..... فيكون ذلك الوازع واحداً منهم له عليهم الغلبة و السلطان و اليد القاهرة، حتى لا يحصل أحد إلى غيره بعدوان و هذا هو معنى الملك..."، و قد إزداد الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعي خاصة في ظل انتشار ظاهرة الانحراف و الجريمة في المجتمع، فالسلوك الإجرامي هو ذلك السلوك المضاد للمجتمع، يخرق القانون و العرف المتعارف عليه في ذلك المجتمع، فيعاقب الفاعل لغايتين إحداهما ردع المخالف، و ثانياً حماية الآخرين من المتضررين و السلوك الإجرامي إنما يشكل مشكلة خطيرة في كل مجتمع، لما يحمله من تهديد صريح للبناء الاجتماعي، و القيم الاجتماعية بالإضافة إلى سائر المجتمع و أفرادها، و يعرف هذا السلوك خاصة في كل مناطق التحضر النامية، فالإجرام في أشكاله المختلفة لا يعتبر فقط نتاجاً للنمو الحضاري السريع، و لكنه مرتبط كمنظومة من الأنماط السلوكية بالتغيرات السريعة و المتلاحقة في أساليب الحياة المختلفة كدور الآباء، و العمالة و مناهج التعليم غير الكافية، و العوامل الثقافية السائدة، و من هنا تظهر الحاجة الماسة للضبط الاجتماعي، و تزداد أهميته في الحفاظ على النظام الاجتماعي.

ولوصف و تحديد و معرفة هذا الدور الذي يقوم به الضبط الاجتماعي و مدى أثره على النظام الاجتماعي يأتي هذا الموضوع الذي نتناول فيه ما إذا كان للضبط الاجتماعي دور في الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري، و ينقسم هذا الموضوع إلى جزأين أساسيين:

## 1- يتناول الاطار النظري الذي يشمل على أربعة فصول نعرفها فيما يلي:

\* الفصل الاول بعنوان "الاقتراب المنهجي للدراسة" و يحتوي على إشكالية الدراسة و الفرضيات و أهداف و أسباب اختيار موضوع البحث، إلى جانب التساؤلات الرئيسية للدراسة و المفاهيم و الدراسات السابقة و صعوبات الدراسة.

\*أما الفصل الثاني فهو بعنوان "الضبط الاجتماعي" و قد تناولنا فيه تعريف الضبط الاجتماعي و تعاريف علماء الاجتماع للضبط الاجتماعي و كذا آراء علماء الاجتماع قي الضبط الاجتماعي كما تطرقنا إلى أهمية الضبط الاجتماعي و تطور الاهتمام به، و اهم دراسة للضبط الاجتماعي، كما تطرقنا أيضا إلى نظريات الضبط الاجتماعي و المراحل التي مر بها، و فاعليته و أغراضه، و كذا الضبط كضرورة اجتماعية، إلى جانب تطرقنا إلى أنواع الضبط الاجتماعي و وسائله.

\*يعالج الفصل الثالث الذي يحمل عنوان "السلوك الاجرامي" مفهوم السلوك الاجرامي حيث تناولنا بالتعريف مفهوم السلوك الإنحرافي و الانحراف و الجريمة و الجناح و السلوك الاجرامي، إلى جانب تطرقنا إلى الاتجاهات النظرية في تفسير السلوك الاجرامي، و معيار خطورة الجريمة على أمن المجتمع، و أنماط السلوك الإجرامي و أيضا العوامل المؤدية للسلوك الاجرامي.

\* و يعالج الفصل الرابع موضوع التنشئة الاجتماعية و السلوك الاجرامي بحيث تطرقنا إلى تعريف التنشئة الاجتماعية و أهدافها و نظرياتها و مراحلها و مصادرها و أساليبها و كذلك التنشئة الاجتماعية و السلوك الاجرامي.

2- أما القسم الثاني فيتناول فصلين:

\*الفصل الاول يحتوي على الاطار الميداني لموضوع الدراية، بحيث تطرقنا إلى شرح مجالات الدراسة، و المنهج المتبع و الادوات المنهجية المستعملة، إلى جانب شرح خصائص العينة و كيفية تحديدها.

\* و سيعرض الفصل الثاني عرض المقابلات و تحليلها وفق المحاور التي بنيت عليها الدراسة الميدانية و في النهاية تأتي الخاتمة و النتائج العامة المتوصل إليها من خلال البحث ثم قائمة المراجع و في الاخير الملاحق.

أولاً: الإشكالية:

\*تمثل الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة قدم المجتمعات البشرية، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات منها، إلا أن ظهورها بالمستوى و الشدة التي تظهر عليها في الوقت الحاضر، إنما يأتي نتيجة لتطور ظروف متشابكة ومعقدة اجتماعية وسياسية و اقتصادية و غيرها، أدت إلى هذه الظاهرة، ويعد السلوك الإجرامي مشكلة تعدد أبعادها و تتداخل فيها العوامل البيولوجية و النفسية و الاجتماعية كما أنها تضم مجموعة كبيرة من الأفعال فرغم وجود الكثير من الضوابط الاجتماعية من قيم، و أعراف ودين وقانون ورأي عام و غيرها، من الضوابط الاجتماعية، إلا أنها تزداد مع مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي الحاصل في المجتمع، ومن هنا تظهر أهمية الضبط الاجتماعي و الدور الذي يمكن أن يقوم به في مجال الحد من الجريمة التي تعد علة اجتماعية، فالضبط الاجتماعي نظام قديم عرفته البشرية، فكما يذكر قاموس علم الاجتماع أن أغلب علماء الاجتماع يستخدمون مصطلح الضبط الاجتماعي للإشارة إلى: "أن سلوك الفرد و أفعاله محدودة بالجماعات و المجتمع المحلي و المجتمع الكبير الذي يعد عضوا فيه أما الوسائل التي تحقق امتثال الأفراد لقواعد المجتمع فهي عناصر ذات طبيعة اجتماعية"<sup>1</sup>، فكما هو معلوم أن الإنسان تتملكه حملة من الغرائز قد تكون في بعض الأحيان متضاربة ومتناقضة، ومن هنا ظهرت ضرورة وجود الضوابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم، ولضمان استقرار المجتمع و استمراره، إذا أن من طبيعة النفس الإنسانية التأثر بالغرائز المختلفة التي تسيطر على سلوكه وتنزع به عن الطريق السوي، إذا لم يجد الوسيلة الضابطة لسلوكه، ولهذا فإن عملية الضبط الاجتماعي عملية قيمة لها دورها القوي و الفعال وتوفير الرقابة على الفرد و المجتمع.

- وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

\*ما مدى مساهمة الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري؟

وتتفرع عن الإشكالية الأسئلة التالية:

1- هل يساهم الضبط الاجتماعي فعلا في الحد من السلوك الإجرامي؟

2- كيف يساهم الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي؟

3- ما هو العامل الذي يشكل ضبط اجتماعيا عند الفرد؟

ثانيا: الفرضيات:

1- يساهم الضبط الاجتماعي بشكل كبير في الحد من سلوكيات الأفراد المنحرفة أو السلوك الإجرامي.

<sup>1</sup> محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص418.

2- تساهم وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية منها و غير الرسمية كالدين و القانون والعادات و التقاليد و الأعراف في استقرار النظام الاجتماعي عن طريق الردع و الجزاء، و الاستعمال كالقانون، و ما يلعبه الدين في التماسك الاجتماعي وتحقيق وحدة الجماعة.

3- يلعب القانون دورا في الضبط الأفراد عندما يضعف الوازع الديني عند الفرد او عندما تعجز الضوابط العرقية في ضبط الأفراد.

### ثالثا: تحديد الموضوع:

\_ في خضم عدة متغيرات ومؤشرات تم إختيار هذا الموضوع للدراسة والذي يندرج تحت عنوان "دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الاجرامي في المجتمع الجزائري".

تدرس هذه الظاهرة أهمية الضبط الاجتماعي من خلال وسائل المختلفة خاصة في الجانب الوقائي للمجتمع، بالإضافة إلى وصف و تحليل ما حدث داخل المجتمع الجزائري، خاصة ما يتعلق بالسلوكيات الانحرافية و الوقوف على العوامل المؤدية لذلك، و كذا الكشف عن مدى أهمية و فاعلية الضبط الاجتماعي في الحد أو التقليل من السلوكيات الانحرافية أو الاجرامية في المجتمع.

### رابعا: أهمية الدراسة:

\*لقد نال موضوع الضبط الاجتماعي عناية كبيرة من علماء الاجتماع، منذ أن قرر "إبن خلدون" أن الضبط الاجتماعي أساس الحياة الاجتماعية، وضمن أمنها، واستمرار بقاءها، وقد ازداد الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعي على يد العالم الأمريكي "إدوارد روس" الذي أكد على أهمية الضبط الاجتماعي في الحياة الاجتماعية، و حفظ كيان المجتمع، ثم تطورت دراسة الضبط في الفترة الأخيرة بازدياد الأبحاث التي أجريت على الجماعات وعمليات التفاعل الاجتماعي، و ما تم فضت به من إبراز لموضوعات جديدة في علم الاجتماع، كمستويات الفعل الاجتماعي، والمعايير الاجتماعية، و القيم و القواعد العامة للسلوك، ونظرا لأهمية الضبط الاجتماعي للمجتمع الإنساني فقد وجد مع وجود هذا المجتمع، فالجريمة وقضايا السلوك الانحرافي من المشكلات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الإنساني في كافة عصوره، وعلى اختلاف نظمه و أشكاله، وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعيين كالمصلحين ورجال الدين و الفلاسفة وغيرهم، ومن هنا يعمل كل على دراستها بحسب اختصاصه، خاصة في ظل الموجة الضخمة من الانحراف و الإجرام التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة، و التي ساهمت فيها التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و التكنولوجية، حيث ظهرت أشكال جديدة و مستحدثة من الجريمة و السلوك الانحرافي، و التي ارتفعت نسبته في الكثير من المجتمعات، و من هذا المنطلق تظهر أهمية هذه الدراسة في تناول موضوعها، إذ تبحث عن كشف مدى أهمية وفعالية الضبط الاجتماعي من خلال وسائله

المختلفة في الحد أو التقليل من السلوكيات الإنحرافية أو الإجرامية في المجتمع، كما لهذه الأخيرة من أثر كبير على المجتمع، خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و التكنولوجية الحاصلة.

#### خامسا: أهداف الدراسة:

1- محاولة وصف وتحليل ما حدث داخل المجتمع خاصة ما يتعلق بالسلوكيات الانحرافة و الوقوف على العوامل المؤدية لذلك.

2- إبراز مدى أهمية الضبط الاجتماعي من خلال وسائله المختلفة في الجانب الوقائي للمجتمع عامة.

3- إبراز دور القانون المهم في المجتمع وماله من مركز مؤثر في حياة الأفراد و المجتمع، و ما يكتسبه من أهمية كبرى في الحفاظ على البناء الاجتماعي.

4- إبراز الجانب المنوط بوسائل الضبط الاجتماعي من خلال المسؤولية الملقاة عليها من خلال تحقيق الأمن و الاستقرار في المجتمع.

5- محاولة تقديم بعض الاقتراحات بخصوص إجراء بعض التعديلات في الوسائل التقليدية التي تعتمد عليها المجتمعات في سبيل التصدي للجريمة و الوقاية منها.

#### سادسا: أسباب اختيار الموضوع:

##### 1- الأسباب الذاتية:

\* كوننا طلبة جامعيين، وللموضوع أهمية كبرى، كما أننا نشكل جزءا من المجتمع الجزائري.

\* الموضوع و ما يكتسبه من أهمية لما للضبط الاجتماعي من دور يلعبه إذ على المستوى الفردي أو الجماعة المتمثلة في الأسرة أو المجتمع عموما، غير أن ذلك لم يكن كافيا لدفع العديد من الباحثين في الخوض في هذا الموضوع و إعطائه الأهمية التي يستحق لهذا بقيت الدراسات التي أجريت قليلة وغير كافية.

##### 2- الأسباب الموضوعية:

\* وفرة المادة العلمية التي تحقق الضبط و الانحراف و الجريمة على وجه العموم، إذ يمكن الاستفادة منها بما يقدم إضافات جديدة لأهداف الدراسة.

\* أهمية الموضوع الضبط الاجتماعي خاصة في ظل ارتفاع نسبة السلوك الإجرامي في المجتمع بالرغم من وجود الكثير من الضوابط الاجتماعية.

#### سابعا: المفاهيم الإجرائية:

\* مفهوم الضبط الاجتماعي: الضبط الاجتماعي هو عملية هادفة وملازمة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، مخططة تقوم بها الجماعة أو المجتمع من خلال وسائل رسمية أو تلقائية لضبط سلوك الأفراد و الجماعات بما يحقق الامتثال للقواعد و المعايير و الأعراف العامة و قيم الحياة السائدة في المجتمع، وبما يحقق النظام و الاستقرار و التضامن الاجتماعي و الأهداف العامة.

\* وعرف عالم الاجتماع الأمريكي "روس" الضبط الاجتماعي بأنه: "السيطرة المقصودة التي تؤدي وظيفة في حياة المجتمع"<sup>1</sup>، ويتضمن تعريف "روس" معنى الهيمنة و الضغط من جانب سلطة عليا مطلقة وهي الجماعة الإنسانية كما أن الضبط الاجتماعي هو الأساس الفعال الذي يهيئ العناصر الفردية اللازمة التي تؤدي وظيفة في المجتمع ومن تحقيق التضامن و التماسك الاجتماعي.

\* مفهوم السلوك الإجرامي: هو أي سلوك لا يكون متوافقا مع التوقعات و المعايير التي تكوم معلومة داخل النسق الاجتماعي.

\* وقد عرفه كل من "سيجموند فرويد" و "توماس هوبز" "على انه الصراع القائم بين الرغبات *désires* و الغرائز الفردية و الضغوط التي يفرضها أعضاء الجماعة الاجتماعية"<sup>2</sup>

- أما "مارشال كلينارد" فكان يرى أن مصطلح الانحراف يجب أن يطلق على الحالات التي يكون فيها السلوك في اتجاه مرغوب فيه، ويتعارض مع المعايير السائدة داخل المجتمع، وتميز السلوك الانحرافي بأنه قد تجاوز حدود التسامح داخل المجتمع"<sup>3</sup>

### ثامنا: الدراسات السابقة:

\* تعد دراسة الضبط من جهة و دوره في الحد من السلوك الإجرامي من الدراسات التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل علماء الاجتماع، فالدراسات و الأبحاث التي تناولت السلوك الانحرافي و الجريمة كانت قد بدأت منذ سنوات الأربعينيات، ولم تتوقف إلى حد ألان، وقد تزايد الاهتمام بهذا الجانب خاصة في أعقاب ارتفاع نسبة الجريمة و السلوك الانحرافي في كثير من المجتمعات، و من هذا المنطلق أجريت دراسات يمكن ذكر بعض منها:

1- دراسة قام بها الدكتور صلاح حسن احمد العزي بعنوان "دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي" وهي عبارة عن دراسة ميدانية في مدينة "كركوك"، حيث ركز الباحث على الدور الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية التي يمكن اعتبارها بمثابة طوق نجاة الذي يحفظ الفرد من الوقوع في مهاوي الجريمة، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة نتائج

<sup>1</sup> مصلح الصالح، الضبط الاجتماعي، عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، ط1، 2004، ص21.

<sup>2</sup> عصمت عدلي، الجريمة و قضايا السلوك الانحرافي بين الفهم و التحليل، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2009، ص15.

<sup>3</sup> عصمت عدلي، نفس المرجع، ص15.

السلوك الإجرامي سواء على الفرد أو على المجتمع ككل، كما هدفت هذه الدراسة إلى تبيان الدور الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية في مجال الحد من الجريمة التي تعد علة اجتماعية.

2- دراسة خليفة إبراهيم عودة التميمي لواقع الجريمة في الريف، وهي دراسة ميدانية استعمل فيها الباحث المقابلة و الاستبيان و الملاحظة البسيطة معتمدا في ذلك على منهج المسح الاجتماعي، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الجريمة في ريف محافظة ديالى بالعراق، باعتباره ممثلا للمجتمع الريف العراقي من حيث الجرائم، خصائصها، خصائص مرتكبيها، وكذلك التعرف على العلاقة بين الواقع الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي لريف محافظة ديالى العراقية، وواقع الجريمة، فقد حاول الباحث التحقق من قوة العوامل الاجتماعية في توجيه الفرد نحو السلوك الإجرامي، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى وجود علاقة أو ترابطا إيجابيا بين نوع الجريمة ونهاية الدخل لأفراد العينة، كما توصل الباحث إلى وجود ترابط إيجابي بين الحاجة إلى الحال ونوع الجريمة، و أن اغلب الجرائم التي ترتكب في الريف تكون علنية وفي النهار و على الملأ، ومن نتائج الدراسة أيضا أن القيم الاجتماعية الريفية تلعب دور في التشجيع على ارتكاب السلوك الإجرامي، و أن العرف الاجتماعي هو الوسيلة الأكثر انتشارا في المجتمع الريفي من وسائل الضبط الاجتماعي.

3- دراسة للباحث عبد العاطي الفقيه بعنوان العرف الاجتماعي و علاقته بالجريمة في المجتمع الليبي، وهي دراسة ميدانية بمدينة البيضاء بليبيا، وسعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و أهمها معرفة العلاقة بين أحكام العرف الاجتماعي، وزيادة معدلات الجريمة، كما هدفت هذه الدراسة إلى مغرفة العلاقة بين حصول الفرد (الجانبي) على الدعم المادي و المعنوي المتمثل في (صندوق العائلة) وزيادة معدلات الجريمة، وكانت تهدف أيضا إلى معرفة العلاقة بين احتياج الفرد المتضرر (المجنى عليه) إلى الدعم المادي والمعنوي من القبيلة، وقبوله أحكام العرف الاجتماعي مهما كانت خاطئة، وكذلك التعرف على العلاقة بين أحكام العرف الاجتماعي المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية و القانون وزيادة معدلات الجريمة، وكذلك التعرف على العلاقة بين أحكام العرف الغير رادعة وزيادة معدلات الجريمة، وقد توصل الباحث من خلال الدراسات إلى عدة نتائج أهمها أن أحكام العرف الاجتماعي ليست كفيلة لحل كل المشاكل و المنازعات التي تحدث بين الناس، وبينت الدراسة أن أفراد المجتمع حسب رأي ممثلي الضبط الرسمي يفضلون في حل مشاكلهم ومنازعاتهم أحكام العرف الاجتماعي بدلا من الشريعة الإسلامية و القانون، و أثبتت الدراسة أيضا أن أحكام العرف الاجتماعي حسب رأي ممثلي الضبط الرسمي تأتي في اغلب الأحيان مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية و القانون، و أن هذه الأحكام المخالفة لشرع و القانون هي من أسباب زيادة معدلات الجريمة.

تاسعا: صعوبات الدراسة:



- عدم توفر مراجع حول بعض الفصول لإثراء البحث بما يخدم هدف الموضوع.
- عدم موافقة المؤسسة العقابية -بسيدي عثمان- بالسماح لي بالدخول إلى السجن و مقابلة المبحوثين.
- صعوبة المقابلة مع المبحوثين.
- عدم موافقة بعض المبحوثين بإجراء المقابلة بسبب الخوف و عدم الوعي.

## الفصل الاول: الاقتراب المنهجي لموضوع الدراسة

- اولا: الاشكالية.
- ثانيا: الفرضيات.
- ثالثا: تحديد الموضوع.
- رابعا: اهمية الدراسة.
- خامسا: أهداف الدراسة.
- سادسا: أسباب اختيار الموضوع.
- سابعا: المفاهيم الاجرائية.
- ثامنا: الدراسات السابقة.
- تاسعا: صعوبات الدراسة.

- مفهوم الضبط الاجتماعي:

\* لا يزال موضوع الضبط الاجتماعي يعاني كثيرا من الخلط و الغموض ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى إختلاف العلماء أنفسهم في مسألة تحديدهم لمفهوم الضبط الاجتماعي و عدم اتفاقهم على تعريف واضح محدد له، وكذلك عدم اتفاقهم على ميدان الضبط الاجتماعي و حدوده بوصفه عملية تنطوي على الكثير من المضامين و المفهومات التي تتدخل في تحديد أبعاده ووظائفه بالنظر إلى أسسه و مجالاته النظرية و العلمية.

\* و قد وردت إشارات إلى مسألة النظام و القواعد المنظمة للسلوك و السلطة في كثير من الكتب القديمة حيث تعرف فلاسفة اليونان القدماء لمسألة الضبط الاجتماعي و لكنهم استخدموا مصطلحات أخرى كالقانون أو الدين أو العرف أو الأخلاق غير أن أول رائد لمفهوم الضبط الاجتماعي هو العلامة العربي "إبن خلدون" الذي أشار في مقدمته إلى الضبط الاجتماعي بصورة أكثر وضوحا وتحديدا في قوله: "أن الاجتماع البشري ضروري ولا بد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه و حكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب و العقاب عليه، و إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليه ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة و الثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط".

كما يرى "أن الإنسان بحاجة إلى سلطة ضابطة لسلوكه الاجتماعي و أن عمران المدن بحاجة إلى تدخل ذوي الشأن والسلطان من أجل فاعلية النوازع و حماية المنشآت، ووسائل الضبط التي تحقق هذه الغاية تتمثل في الدين و القانون و الأعراف و العادات و التقاليد"<sup>1</sup>.

- كما يشير مفهوم الضبط الاجتماعي إلى مجموعة القيم و المعايير السائدة في المجتمع والتي يمكن من خلالها التحكم في التوترات و الصراعات التي تحدث بين الأفراد حتى تمكنهم من تحقيق التماسك و التواصل بين الأفراد و الجماعات.

2- تعريف الضبط الاجتماعي:

\* "يقصد بالضبط الاجتماعي هو ذلك الجهد الذي يقوم به الناس لإنجاز، و تحقيق أهداف معينة، و إشباع حاجات بشرية ضرورية"<sup>2</sup>.

\* كما يشير مصطلح الضبط الاجتماعي إلى مجموعة القيم و المعايير السائدة في المجتمع و التي يمكن من خلالها التحكم في التوترات و الصراعات التي تحدث بين الأفراد و التي تمكنهم من تحقيق التماسك و التواصل بين الأفراد و الجماعات، وهو نوع من الضغط الذي تمارسه المجموعة على الأفراد من أجل المحافظة على استقرار النظام في المجتمع.

<sup>1</sup> الخطيب محمد شحات و آخرون، أصول التربية الإسلامية. دار الخريجي للنشر و التوزيع، 1959، ص530.

<sup>2</sup> إبراهيم أبو الفار، علم الاجتماع القانوني و الضبط الاجتماعي. القاهرة، مكتبة الشرق، 1985، ص215.

\* و الضبط الاجتماعي في معناه العام هو العمليات و الإجراءات المقصودة و الغير مقصودة التي يتخذها مجتمع ما، أم جزء من هذا المجتمع لمراقبة سلوك الأفراد فيه ومن أنهم يتصرفون وفقا للمعايير و القيم أو النظم التي رسمت لهم، و يرتبط الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث بالرأي العام و بالحكومة عن طريق القانون، أما في المجتمعات التقليدية فتساهم الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية و العرف بدور كبير في الضبط الاجتماعي.

### 3- تعاريف علماء الاجتماع للضبط الاجتماعي:

\* يعرفه "جورج جورفيتش": "بأنه مجموعة من النماذج الثقافية و الرموز الجمعية و المعاني الروحية المشتركة و القيم و الأفكار و المثل وكذلك الأفعال و العمليات المتصلة بها مباشرة و التي يستطيع بها المجتمع و المجموعة وكل فرد أن يقضي على الصراع و الضيق الحادثين بداخله عن طريق اتزان مؤقت و أن تخذ خطوات نحو جهود مبتكرة ذات آثار فعالة"<sup>1</sup>.

- و يعرفه "تشارل زاكوبي" بأنه "ضبط المجتمع لنفسه الذي يتم من خلال عملية التنظيم و الخلف وليس بواسطة فرد أو أفراد"<sup>2</sup>.

- ويعرفه "بول لاندز" ب "هو سلسلة من العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسؤولا تجاه المجتمع و تقييم التنظيم الاجتماعي و تبقي عليه، و تتشكل من خلالها شخصية الفرد عن طريق تطبيعها اجتماعيا و تؤدي إلى تحقيق نظام اجتماعي أكمل لأمره ليس من الممكن قيام مجتمع منظم و لا خلق شخصية متكاملة دون وجود مجموعة من القيم الملزمة"<sup>3</sup>.

- ويعرفه "جوزيف روسك": الضبط الاجتماعي أنه "لفظ عام يشير إلى تلك العمليات التي يتم بمقتضاها تعليم الافراد قيما و أساليب معينة أو استمالتهم إليها أو إكراههم على الانصياع لها سواء كانت هذه العمليات تتم وفق صلة مرسومة وواعية أم تتم بشكل تلقائي"<sup>4</sup>.

- ويعرفه "روسكو ياوند" بأنه "الضغط الواقع على كل فرد من بقية أعضاء المجتمع لإلزامه بالقيام بواجبه نحو المجتمع ولردعه عن السلوك الغير اجتماعي أو السلوك الذي لا يتفق وقواعد النظام في المجتمع"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع القانوني. القاهرة: دار المعارف، ط2، 1982، ص35.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص36.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص37.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص39.

<sup>5</sup> نفس المرجع، ص39.

- ويعرفه "بيتر روجر" في كتابه sociologie بأنه "لفظ عام يشير إلى مختلف الأساليب التي يستخدمها المجتمع لإجبار أفراده المتمردين على العودة إلى الانصياع لمعايير المجتمع "ويرى أنه "لا يمكن لأي مجتمع أن يستمر في البقاء دون ضبط اجتماعي"<sup>1</sup>.

- أما "كوهن" فيعرفه بأنه "لفظ يشير إلى العمليات الاجتماعية و البناءات التي تتجه لمنع الانحراف أو الحد منه" وهو يرى انه "أي شيء يفعله الناس باعتباره محددًا لفعل أي شيء اتجاه الانحراف أيا كان هذا الإجراء كالوقاية، الردع، الإصلاح، العدالة، الثأر، التعويض، الترضية، رفع الروح المعنوية لدى الضحية..."<sup>2</sup>.

- أما بارسونز فيعرف الضبط الاجتماعي بأنه "يتمثل في إعادة التوازن في النسق بواسطة قوى محيطية به هي آليات الضبط الاجتماعي، و يفترض هذا التوازن تكامل الفعل مع أنماط و معيارية في النسق التي إكتسبت الصفة النظامية بدرجة كبيرة أو صغيرة"<sup>3</sup>.

- ويورد حسن الساعاتي هذا التعريف الشامل للضبط الاجتماعي: "يمكن تعريف الضبط الاجتماعي بأنه استخدام القوة البدنية أو الوسائل الرمزية لفرض أو إعمال القواعد أو الأفعال المقررة، ويكون الفرض لإجبار و القهر، أما الأعمال فيكون بالإيحاء، والتشجيع و الثناء وغير ذلك من الوسائل"<sup>4</sup>.

#### 4- آراء علماء الاجتماع في الضبط الاجتماعي:

- "أجيرين و نيمكوف": يذهب "أجيرين و نيمكوف" إلى أن بعض دارسي علم الاجتماع يستخدمون مصطلح الضبط الاجتماعي بطريقة أكثر عمومية فيجعلونه بمثابة شعور بالقهر للتعبير عن ما يعني بالفعل الاجتماعي، إن الجماعة الإنسانية عامة تحدد العوامل المنبثقة من داخلها نحو الامتثال، حيث يثير عدم الامتثال سخط أعضاء الجماعة ككل، وتمارس الجماعة نوعاً من الضغط متمثلاً في الخضوع للمعايير في اتخاذ محرمات نحو التسلح أو الانتقال من داخل الجماعة إلى جماعة أخرى وغالباً ما يكون ذلك أساسياً في تنظيم حياة الجماعة.

- "تالكوت بارسونز": يذهب إلى أن نظرية الضبط الاجتماعي إنما هي ملاحظة نظرية الاتجاه السلوك المنحرف، وتحليل النسق الاجتماعي إلى مختلف العمليات الاجتماعية الاطرادية حيث يبين هذا التحليل اتجاهات الانحراف المتعددة.

<sup>1</sup> سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع القانوني المرجع السابق، ص39.

<sup>2</sup> مصلح الصالح، مرجع سابق، ص22.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص24.

<sup>4</sup> سمير نعيم أحمد، المرجع السابق، ص39.

ويعتقد أن أول عناصر ميكانيزمات الضبط الاجتماعي ربما تكون الذات الأساسية وترجع أهمية الميكانيزم في الخلق ورد الفعل وبمعنى آخر فإن الشعور بالذنب من اتجاه الفرد ذاته، حيث تكون الأنا شاعرة بأن ثمة جرم قد حدث أو ارتكبه الفرد ملزمة مثلها مثل الدولة في الضبط، و أن توقعات جزاءات الدين إنما تعتبر وسيلة من وسائل التعبير عن الثقافة.

- "ماكفير و بيج": يعرف الضبط الاجتماعي على أنه الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله و يحفظ هيكله، ثم كيفية وقوعه بصفة عامة كعامل للموازنة في حالات التغيير وكل عرف اجتماعي، و كل مظهر من مظاهر السلوك العام هو بدرجة ما وسيلة الضبط الاجتماعي، و حتى أبسط قواعد السلوك أو أتفه مظاهر التقاليد يصاحبها فكرة كونها تبقي السلوك العام، أنها في الحقيقة آداب سلوك عام تظهر بمظهر أدوات للضبط الاجتماعي"<sup>1</sup>.

### 5- أهمية الضبط الاجتماعي وتطور الاهتمام به:

\*لقد نال موضوع الضبط الاجتماعي عناية كثير من علماء الاجتماع، منذ أن قرر "غبن خلدون" أن الضبط الاجتماعي أساس للحياة الاجتماعية وضمان أمنها و استمرار بقاءها.

ومن العلماء الذين أسهموا في دراسة علمية الضبط الاجتماعي و الاجتماع القانوني، مونتسكيو MONTESQUIEU، في كتابه "روح القانون"، حيث أشار إلى أن لكل مجتمع قانونه الذي يلاءم بيئته الطبيعية و الاجتماعية، أي أنه أكد العلاقة بين القانون و الضبط ، والظواهر الاجتماعية و النظم، وتنبثق من هذه العلاقة روح عامة، تؤثر في السلوك الاجتماعي، وتضبط التصرفات، وتؤثر في المؤسسات و المنظمات الاجتماعية و القانونية، وقد ازداد الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعي على يد عالم الاجتماع الأمريكي "إدوارد روس" EDWARD ROSS الذي أكد أهمية الضبط الاجتماعي في الحياة الاجتماعية، وحفظ كيان المجتمع، ثم تطورت دراسة الضبط في الفترة الأخيرة بازدياد الأبحاث التي أجريت على الجماعات وعمليات التفاعل الاجتماعي، وما تمخضت به من إبراز لموضوعات جديدة في علم الاجتماع، كمستويات الفعل الاجتماعي و المعايير الاجتماعية، و القيم والقواعد العامة للسلوك، لنا رأي علماء الاجتماع أن الضبط الاجتماعي أن الضبط الاجتماعي أصبح في الواقع مرادفا للتنظيم الاجتماعي ORGANIZATION SOCIAL، على أساس أن التنظيم الاجتماعي يشير إلى القيود و الأنماط كافة، التي يتولد منها الانضباط و النظام الاجتماعي، و إن كان الضبط الاجتماعي يقتصر في أكثر أشكاله شيوعا، على التأثير الناجم عن الأجهزة الرسمية، كما اهتم علماء الاجتماع بربط الضبط الاجتماعي ربطا وثيقا بالثقافة، وجعلوا من العسير دراسة الضبط الاجتماعي بعيدا عن علم اجتماع الثقافة، مثال ذلك GORFETCH يرى أن الضبط هو مجموع الأنماط الثقافية، التي يعتمد عليها المجتمع عامة

<sup>1</sup> ماكفير و بيج، ترجمة علي أحمد عيسى، المجتمع، مكتبة النهضة العربية، 1961، ص 273.

في ضبط التوتر و الصراع، فالضبط إذا وسيلة اجتماعية أو ثقافية، تفرض قيودا منظمة على السلوك الفردي أو الجماعي لجعله مسائرا لقيم المجتمع وتقاليده.

### 6- أهم دراسة للضبط الاجتماعي:

\* نجد أن دراسة "إدوارد روس" سنة 1951 في موضوع الضبط الاجتماعي التي أبرز فيها أهميته في ميدان علم النفس الاجتماعي تتم نشرها على شكل مقالات في المجلة الأمريكية ما بين 1896-1898 تم جمعها ونسقتها وعملها على شكل كتاب يحمل عنوان الضبط الاجتماعي تم نشره سنة 1901، وقد جاءت دراسته مترجمة لنظرية المحاكاة للجبرائيل تارد "عالم اجتماع فرنسي قديم وليس هذا فحسب بل ظهر "روس" في مؤلفه متأثرا بنظرية الغرائز موضحا فيه أن العامل البيولوجي وحده غير كاف لتنظيم المجتمع البشري، وقد ميز أيضا بين نوعين من الضوابط إذ قال بأن هناك قيود تقيد الأشخاص وعادة ما تظهر على شكل على رأي وقانون ودين و النوع الثاني يمثل مظاهر الرغبة العامة. وقد عرف الضبط الاجتماعي إذ يقول: "إن النظام في المجتمع لا يعتبر سلوكا غريزيا أو تلقائيا، وإنما نشأ نتيجة للضبط الاجتماعي" ويقول أيضا: "بأنه ذلك النمط من الضغط الذي يمارسه المجتمع على أفرادهم من أجل المحافظة على النظام ومسايرة القواعد و الأحكام المتعارف عليها أو الموضوعة"، ويعرفه أيضا بأنه: التسلط الاجتماعي المتعمد على الفرد الذي يهدف إلى تحقيق وظيفة ما في حياة المجتمع"<sup>1</sup>.

### 7- نظريات الضبط الاجتماعي:

#### \* نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي: "روس":

\* تقوم هذه النظرية على أساس الطبيعة الخيرة للإنسان، إذ يعتقد "روس" أن داخل النفس الإنسانية أربعة غرائز هي: المشارك أو التعاطف، القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي و تشكل هذه الغرائز نظاما اجتماعيا للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين الأفراد في المجتمع بشكل ودي<sup>2</sup>، وكلما تطور المجتمع ضعفت تلك الغرائز، وظهرت سيطرت المصلحة الذاتية عليه، وهنا يضطر المجتمع لوضع لضوابط مصطنعة لحكم العلاقات بين أفراد<sup>3</sup>.

وتزداد تلك الضوابط و تتطور كلما ازداد تحضر المجتمع، وتعددت أنظمتها، وتباينت جماعاته، أي أن هناك مجموعة أسباب أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله وهي:

\* زيادة حجم السكان وظهور طوائف وعشائر جديدة.

\* ضعف الغرائز الطبيعية وظهور الأنانية الفردية.

<sup>1</sup> معن خليل العمر، الضبط الاجتماعي، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 2006، ص26.

<sup>2</sup> السالم خالد بن عبد الرحمان، الضبط الاجتماعي و التماسك الأسري، الرياض: دار النهضة، 2000، ص20.

<sup>3</sup> الحامد محمد بن مصعب و الرومي ثابت بن مشال، الأسرة و الضبط الاجتماعي، الرياض: دار النهضة، 2001، ص101.

\* ظهور جماعات متباينة اقتصاديا، أو عنصريا أو طبقيا أو ثقافيا... إلخ، في المجتمع الواحد<sup>1</sup>.

\* نظرية الضوابط التلقائية "سمنر SUMNER":

\* تنصب الفكرة الأساسية لنظرية "سمنر" على الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي وهي من خلق الإدارة الإنسانية، فهو يقول في كتابه الطرق الشعبية: "أن الطرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع و أعرافه وطالما أنها محتفظة بفعاليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي، و بالتالي تصبح ضرورية لنجاح الأجيال المتعاقبة"<sup>2</sup>.

فالأعراف عند "سمنر" لها أهمية بالغة، فهي تحكم النظم و القوانين وهو يرى أنه لا يوجد حد فاصل بين الأعراف و القوانين و الفرق بينهما يكمن في الجزاءات العرفية"<sup>3</sup>.

\* نظرية الضبط الذاتي: "كولي cooley"

\* ينظر "كولي" للمجتمع على أساس أنه كل لا يتجزأ يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرموز و الأنماط و المستويات الجمعية و القيم و المثل، فهو يرى أن الضبط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، أي أنه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط ، وهو الذي ينضبط في نفس الوقت، وبناءا عليه فالأفراد ليسو منعزلين عن الفعل الاجتماعي، و الضبط الاجتماعي يفرض على الكل الاجتماعي و بواسطته، وهو يظهر في المجتمعات الشاملة و الجماعات الخاصة<sup>4</sup>.

\* النظرية البنائية الوظيفية: "لاندي landis"

\* يركز "لانديز" على مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي، كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي، ويصور "لانديز" النظم الاجتماعية على شكل حظ متصل نظري، يمثل أن ظرفية التفكك الاجتماعي الذي يتسم بالفوضوية والنزاعات الفردية، بينما يمثل الطرف الأخر التنظيم الاجتماعي الأكثر صرامة و الذي يتميز بالاعتماد على السلطة المطلقة، وبينهما منطقة تسامح واسعة<sup>5</sup>.

\* نظرية الثقافية التكاملية: "جيروفيتش gurvitch"

\* يركز "جيروفيتش" على ضرورة دراسة الضبط الاجتماعي على أسس وشروط تتمثل في:

\* أن الضبط الاجتماعي واقع اجتماعي و ليس أداة للتقدم.

\* عدم وجود صراع بين المجتمع و الأفراد.

<sup>1</sup> جابر سامية محمد، القانون و الضوابط العرفية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1984، ص96.

<sup>2</sup> الراشدان عبد الله، علم الاجتماع التربوية، عمان: دار الشروق، 1999، ص62.

<sup>3</sup> السالم خالد بن عبد الرحمن، المرجع السابق، ص25.

<sup>4</sup> الراشدان عبد الله، علم اجتماع التربية. عمان: دار الشروق، 1999، ص62.

<sup>5</sup> السالم خالد بن عبد الرحمن، المرجع السابق، ص25.



\* أن كل نمط من أنماط المجتمعات هو عبارة عن عالم صغير يتألف من جماعات، و لذلك فإن مؤسسات الضبط الاجتماعي تختلف باختلاف الجماعات و المؤسسات<sup>1</sup>، يذهب "جورفيتش" إلى أن الضبط الاجتماعي إما أن يكون ضبطاً منظماً عن طريق الممارسات الثقافية و الرموز كالعادات و التقاليد من خلال القيم و الأفكار و المثل، أو ضبطاً أكثر تلقائية من خلال الخبرة الجمعية المباشرة<sup>2</sup>.

\* تلك كانت أهتم النظريات في الضبط الاجتماعي، و يتضح مدى التباين و الاختلاف في نظر علماء الاجتماع إلى طبيعة الضبط الاجتماعي، فقد اهتم "روس" بالفرائز الإنسانية و دورها الإيجابي و السلبي في الضبط الذاتي، في حين ركز "سمنر" على الأعراف و التقاليد و اعتبارها الوسيلة الوحيدة و الضابطة للمجتمع، بينما أبرز "كولي" دور المثل و القيم في تحقيق الضبط الذاتي فضبط الجماعة ينبغ من ضبط الاجتماعي، و وضع "جورفيتش" شروطاً ينبغي أخذ بعين الاعتبار عند الدراسة الضبط الاجتماعي .

#### 8- المراحل التي مر بها الضبط الاجتماعي:

\* حسب "جيروم داود" فالضبط الاجتماعي مر بمرحلتين مختلفتين هما:

**- المرحلة الأولى:** وهي المرحلة التي كانت فيها السلطة التي تقرر الضبط و الرقابة سلطة أبوية، إذ كانت السلطة المسيطرة على كل تنظيم تنحصر في شخص واحد أو جماعة صغيرة من الأشخاص كانت موقف هؤلاء من الأعضاء موقف الواحد.

**- المرحلة الثانية:** وهي المرحلة التي أصبحت فيها السلطة المسيطرة على التنظيم سلطة اجتماعية وذلك عندما بدأ العدد الأكبر في التقرير بأنفسهم ما يحقق أهدافهم، وهذا يتمثل في القوانين و القواعد و الأنشطة المختلفة.

#### 9-فاعلية الضبط الاجتماعي:

\* فاعلية الضبط الاجتماعي تتوقف على أدواته المختلفة، أي أنه كلما زادت هذه الأدوات نفاذ إلى الأفراد و اصطنعت بالطابع الرادع في أكثر الأحيان، ظهرت آثار الضبط الاجتماعي في التقليل من نسب الانحراف و خاصة ذلك النوع الذي يكون فيه اعتداء جسيم على المعايير الاجتماعية ذات الطابع العام، و يدعم أيضاً أنصار هذا الاتجاه موقفهم بقولهم أننا نريد وسائل ضبط في المجتمع الحديث لها قوة القهر و الإلزام التي كانت للوسائل العرفية في المجتمعات القديمة أو المبسطة.

واضح أن هؤلاء يؤكدون على أهمية القانون و ضرورة توسيع نظافة و تحديد قواعده بحيث يكون صالحاً لمواجهة أي انحراف مهما صغر في المجتمع، رعاية للنظام و الامتثال، ذلك الاتجاه الذي لا ينكر أهمية وسائل الضبط الاجتماعي في

<sup>1</sup> السالم خالد بن عبد الرحمن، المرجع السابق، ص25، ص27.

<sup>2</sup> الحامد محمد بن معجب والرومي ثابت بن هشال، المرجع السابق، ص105.

الوصول إلى درجة عالية من الامتثال، ولكن مؤيد به يرون أن الفاعلية النهائية للضبط الاجتماعي تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية، أخرى، وذلك يحاولون أن يركزوا أنظارتهم على الظروف الجماعية التي قد تؤدي إلى الانحراف أو إلى الامتثال ويظهر ذلك في قولهم: "أنه كلما كانت الجماعة مصيبة إلى الفرد ازدادت فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي في رد الفرد إلى طريق الجماعة المرسوم"<sup>1</sup>، وكذلك تتوقف فاعلية الضبط الاجتماعي على استقلال الجماعة قلت فرص الانحراف وزادت فاعلية الضبط و قد أكد أنصار هذا الاتجاه على قولهم هذا بدراسة مقارنة أجريت على عدد كبير من الجماعات و المجتمعات المحلية تمثل ثقافات مختلفة وتدرج في درجة استقلالها كما أنهم وجدوا أيضا نتيجة لدراساتهم لعدة جماعات مختلفة البناء و الوظيفة في المجتمع معين، إن الأوامر المتعارضة أو التوجيهات الغير متناسقة تؤدي إلى العصيان أو الإحباط، وفي هذا المقام تبينوا أن الأوامر ذات الطابع الايجابي و المتناقضة في الواقع تؤدي إلى زيادة نسبة العصيان، كما أن الأوامر السلبية تؤدي إلى الكبت وإلى المظاهر العصبية.

#### 10- أغراض الضبط الاجتماعي:

\*يتميز "جوزيف روسك" بين ثلاثة أغراض للضبط الاجتماعي:

أ- أغراض استغلالية: في هذه الحالة يهدف الضبط الاجتماعي إلى تحقيق مصلحة خاصة لمجموعة ما بطريقة مباشرة. ويضرب "روسك" لذلك مثلا لما تلجأ إليه الشركات الصناعية من أساليب دعائية و إعلانية من أجل استمالة الناس و الضغط عليهم لشراء منتجاتهما.

ب- أغراض تنظيمية: تعتمد على الرغبة في المحافظة على السلوك التقليدي المعتاد ومحاولة عدم المساس أو إحداث إي تغيير فيه.

ج- أغراض إبداعية أو بناءة: تهدف إلى تحقيق تغيير اجتماعي ما نعتقد القوة الممارسة للضبط أنه مفيد أو بناء<sup>2</sup>.

#### 11- الضبط ضرورة اجتماعية:

\*الإنسان بطبيعته اجتماعي لا يستطيع العيش وحيدا، ولا بد أن ينتمي إلى جماعة يستمد منها القوة و المن و الطمأنينة، ويسهم مع الآخرين في تحقيق الخير و المعيشة الكريمة، وقد بدأت المجتمعات البشرية بمجتمع العائلة ثم توسعت إل مجتمع القبيلة ومجتمع القرية، ومجتمع المدينة، حتى أصبحت مجتمعات قومية، وترتكز المجتمعات في بنيتها على العناصر التالية:

- قيم أخلاقية يؤمن بها أفراد المجتمع وتمثل الأهداف و الغايات التي يسعون إلى تحقيقها.

<sup>1</sup> محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987، ص400.

<sup>2</sup> سمير نعيم أحمد، المرجع السابق، ص40.

- ترجمة قيم الجماعة إلى أنظمة و قوانين و أعراف تلتزم بها الجماعة في نشاطهم و سلوكهم، يعتبرون من يخالفها مذنباً يستحق العقاب.

- و في كل جماعة من الجماعات نشأ طائفة من الأفعال و الممارسات و الإجراءات و الطرق التي يزاؤها الأفراد لتنظيم أحوالهم و التعبير عن أفكارهم وما يجول في مشاعرهم و لتحقيق الغايات التي يسعون إليها، و عندما تستقر هذه الأفعال في شعور الجماعة وترسخ في عقول الأفراد تصبح قواعد ملزمة، تكون نظماً مختلفة تؤدي إلى التنظيم الاجتماعي الذي يركز عليه استقرار.

## 12- أنواع الضبط الاجتماعي:

### أولاً: الضبط الاجتماعي السلبي: *Negative Control Social*

\* في هذا النوع من الضبط الاجتماعي يكون الاعتماد على العقاب كوسيلة رئيسية لتحقيق الضبط الاجتماعي، و في هذا العقاب من التهديد بالموت أو الإعدام إلى السجن و الغرامة.....وما إلى ذلك، وصولاً إلى العادات الشعبية التي يتحمل من يخالفها عقوبة السخرية أو الاستهجان الاجتماعي أو رفض الجماعة له.

- و يمكن أن تكون صورة الضبط الاجتماعي السلبي رسمية أو رسمية، و تعتبر في كلتا الحالتين مفروضة، لأن الفرد يمثل لها بهدف تحاشي النتائج غير المرغوبة، إذ حاول الاعتداء عليها أو خرقها، وهذا النوع من الضبط الاجتماعي له أهمية كبيرة في حياة المجتمعات، إذ لا يخفى أن في كل مجتمع من المجتمعات من يميل إلى الخروج على الضوابط الاجتماعية العامة، ووجود الروادع العقابية من شأنه أن يحدد أو يقلل أو يضيق قاعدة هؤلاء الميالين نحو الخروج على الضوابط الاجتماعية العامة، وفي الحقيقة إن مجرد التلويح باستخدام العقوبة قد يكون رادعاً لدى البعض، و البعض الآخر قد يكون استخدام العقوبة ضده سبباً من أسباب امتناعه في المستقبل عن الخروج أو انتهاك مثل هكذا ضوابط اجتماعية فضلاً عما يمكن أن تحققه مسألة إيقاع العقوبة بحق الشخص المخالف، من قوة ردع للأفراد الآخرين الذين ينوون انتهاك القيم الاجتماعية من عدم الإقدام على ما من شأنه أن ينزل العقوبة بهم<sup>1</sup>، ولقد قيل في أمثال العرب: من أمن العقاب أساء الأدب.

### ثانياً: الضبط الاجتماعي الإيجابي: *Positive control social*

\* الضبط الاجتماعي في هذا النوع يعتمد على دافعية الفرد الإيجابية نحو الامتثال أو المسابرة، و يتدعم هذا النوع من الضبط عن طريق تعزيز المكافآت التي تتفاوت من المنح المادية الملموسة إلى الاستحسان و التأييد الاجتماعي، على أن

<sup>1</sup> محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 419.

صورة الضبط الاجتماعي الايجابي الأساسية تعتمد على إستدماح الفرد للمعايير الاجتماعية و القيم و توقعات الدور من خلا عملية التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي يجعل الفرد يندفع نحو الامتثال لأنه يعتقد في صدق المعيار الاجتماعي، و لهذا تعد المكافآت و العقوبات بمثابة أدوات مدعمة لدافعية، أكثر منها مصدرا أوليا لها، ومن ثم فعملية إستدماج القيم و المعايير الاجتماعية عن طريق أعضاء المجتمع ضرورية لاستقراره.

- و مع أن الغالبية من أفراد المجتمع ميالون إلى الامتثال أو المسايرة للضوابط الاجتماعية العامة، وفق زرع ذلك في نفوسهم في فترات حياتهم المختلفة وخصوصا في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث الدور الكبير للأسرة و المدرسة في تدعيم القيم و الضوابط الاجتماعية في نفس الفرد على أن هناك من الأفراد القلائل الذين يظهرون بين فترة و أخرى في هذا المجتمع أو ذاك ما يكونون في سلوكهم و أراهم أسمى من الضوابط الاجتماعية و القيمة الموجودة في زمان و مكان تواجدهم، كالأنبياء و الأولياء الصالحين، و الأفراد من القادة<sup>1</sup>.

فالمعيار لديهم ليس المكافآت بغض النظر عن ماهيتها، لكن هم الصلاح و الإصلاح في المجتمع، أو الارتقاء به نحو الأفضل، بناء على أسس عقلية أو تجريبية، أو ما وراء طبيعية (إلهية).

\* و مع كل هذا وذاك فلعل علماء الاجتماع و المصلحين و التربويين يجدون في الضبط الاجتماعي الايجابي ضالتهم المنشودة، إذ أن الفرد الذي يؤمن بهذا النوع من الضبط و يعمل من بموجبه هو عنصر خلاق وفعال في بناء المجتمع، و استقراره، و مع ذلك فهم لا يقللون من قيمة النوع الأقل من الضبط الاجتماعي-أي الضبط السلبي- لأن الأفراد لا يمكن أن يكونوا على درجة واحدة من الفهم و الإدراك و التنشئة الاجتماعية بحيث إننا لا نتوقع أن تكون استجابتهم للمعايير و القيم الاجتماعية بالدرجة نفسها و الكيفية ذاتها، و لذلك كان لزاما العمل بكلا الاتجاهين وترسيخ دعائم كلا من الضبط الايجابي و السلبي.

### 13- وسائل الضبط الاجتماعي:

\* إن الضبط الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات لا بد أن يعتمد على منظومة قيمته تكون عناصرها ذات أثر و قدرة على الترسخ أسس الضبط الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ولقد اعتمدت المجتمعات الإنسانية على قوة هذه العناصر و أثرها في تدعيم بناء الضبط الاجتماعي، و مع أن عناصر الضبط الاجتماعي كلها مهمة، إلا أن الزمان و المكان قد يبرز أن عنصر من هذه العناصر أكثر من غيره و يكون دوره بالتالي أكبر من البقية، و لكن هذا لا يعني انتفاء الحاجة للعناصر الأخرى، أو انعدام أهميتها، بل على العكس من ذلك لأن هذه العناصر تعمل على دعم و تقوية العنصر الأكثر بروزا، و بغية الوصول إلى معرفة أكثر دقة ووضوحا، ستحاول تسليط الضوء على عناصر الضبط الاجتماعي و ماهيتها و علاقة كل مفردة ببقية المفردات، و علاقة هذه العناصر و تأثيرها في الضبط الاجتماعي.

<sup>1</sup> محمد عاطف غيث، نفس المرجع السابق، ص420.

أولا وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية:

1- الدين:

\*يعد الدين عنصرا مهما من عناصر الضبط الاجتماعي ينبغي و ضعه في الاعتبار حتى تتم عملية فهم التاريخ و عملية التغيير الاجتماعي، فهو -أي الدين- أكثر من كونه مذهباً أو عقيدة أو يمثل طقوساً و فرائض دينية، بل هو أصل كل الأفكار الأساسية في الفكر و الاعتقاد الإنساني، و لقد عرف الفيلسوف الألماني "كانت Kant" الدين بأنه: "هو الشعور بواجبنا من حيث كونه قائماً على أوامر إلهية سامية"<sup>1</sup>، أما علماء الاجتماع فهم يرون أنه يمثل ضرورة أخلاقية تحتمها حاجة الفرد إلى الضبط، فهو يساعد في كبح جماح غرائزه و السيطرة على أنانية، حيث إن القيم التي يتضمنها الدين كالخير و العمل و السلام، مما يعين الفرد على تقبل التضحية في سبيل الآخرين و كذلك مغالبة النفس"<sup>2</sup>.

ويتفق مع التعريف السابق بالمعنى التعريف الذي أورده الدكتور عاطف غيث حيث يقول: "إن الدين هو نسق للمعتقدات و الممارسات و التنظيمات تشكل الجانب الأخلاقي للسلوك، والمعتقدات الدينية هي تفسيرات أو تأويلات للخبرة المباشرة بالرجوع إلى البناء المطلق للعالم، و السلوك الديني سلوك مقدس، و طقوس تفرض على الشخص ممارسات مقننة تحدد علاقة الشخص بالقوة العليا، و التنظيم الديني يشير إلى عفوية الأفراد المؤمنين بمجتمع معين، ويرى ماكس فيبر: " أن الدين يتضمن بالضرورة جانباً أخلاقياً، و أن الأخلاقيات الدينية هي نتاج التفاعل بين الموجهات الدينية الرسمية و الظروف الاجتماعية"<sup>3</sup>

\*هناك بعض الباحثين يعطون للدين أهمية إضافية على بقية عناصر الضبط الاجتماعي ويفسر ذلك العالم "مروس جمبرج Ginsberg Morid" بان "محيط القانون ضيق محدود في مراحل تكريته الأولى التي لا يمكن تمييزها بعضها من بعض كما هي في بعض الحكومات الدينية"<sup>4</sup>، ز لعلنا نستطيع القول أن الدين يبرز دوره عندما تحصل هزات عنيفة في المجتمع كالثورات، و الحروب الكارثية، وغير ذلك مما يهز كيان المجتمع ويقبله رأساً على عقب، فعند ذلك يكون الدين هو العنصر الأهم و الأبرز من بين عناصر الضبط الاجتماعي، و أحد أهم الوسائل للحفاظ على المجتمع حتى يستطيع نظام الحكم من العودة مرة ثانية لبسط سلطانه في نطاق واسع، ويفرض القانون مرة أخرى، وبذلك يكون للدين دور مهم في إعطاء فرصة للقانون، وكذلك بقية عناصر الضبط الاجتماعي، أن ينمو ويقوى ويصبح مميّزاً قائماً بذاته يعمل جنباً إلى جنب مع بقية منظومة أو عناصر الضبط الاجتماعي.

<sup>1</sup> احمد خشاب، الاجتماع الديني، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1959، ص92.

<sup>2</sup> حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط2، ص60.

<sup>3</sup> محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص382.

<sup>4</sup> محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص60.

-و مما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من كون هذه المنظومة القيمية المتكونة من عناصر الأعراف و القيم و القانون و الدين تعمل مع بعضها البعض مجتمعة، أو منفردة على تقوية أو اضرار العلاقات الاجتماعية و تحافظ على المجتمع من خلال ما تؤدي به من ضبط اجتماعي، فإنه ليس يخاف أن لكل فترة زمنية أو مرحلة اجتماعية لها من المتطلبات ما يجعل أحد هذه العناصر في المقدمة أو المسؤول الأكبر أو الأكثر أهمية فيما يخص الضبط الاجتماعي، و إذا كانت عناصر الضبط الاجتماعي من أعراف و قيم و دين و قانون تمتلك كل هذه الأهمية و لها مثل هذا الدور في الضبط الاجتماعي والحفاظ على المجتمع، كان لزاما على الهيئات الاجتماعية و المؤسسات التربوية في أي مجتمع من المجتمعات أن لا تغفل دور هذه العناصر القيمية و أهميتها، و أن تحاول التركيز و النظر بصورة تكاملية لأهمية هذه العناصر ككل متكامل دون التركيز على عنصر دون غيره و الاستفادة من الإيجابيات من كل عنصر من العناصر المذكورة و محاولة تجنيد و إبعاد بعض الشوائب التي شابت هذا العنصر أو ذلك، ولعل تلقين النشء الجديد وتدريبه على احترام والالتزام بالضوابط القيمية كالأعراف و التقاليد الاجتماعية و القانون و الدين، له الأثر الكبير في الحفاظ على المجتمع وتحصينه ضد التيارات المنحرفة و السلوكيات و الأفكار الهدامة.

## 2-القانون:

\*القانون كلمة غير عربية مشتقة من كلمة يونانية معناها الأصل، و الأمل بمعناها الشائع عبارة عن العرف أو القاعدة الاجتماعية العامة، ولذلك كانت الأصول بهذا المعنى أقرب إلى القانون في مضمونه من حيث الإلزام، فنحن إذ نقول أن "الأصول أن نفعل كذا وكذا" إنما نعني أنه يجب فعل ذلك بناء على قاعدة اجتماعية عامة تعارف الناس عليها في المجتمع، و تؤدي كلمة القانون في اللغات الأجنبية معنيين: أحدهما موضوعي، وهو القانون بمعناه المعروف، و الثاني ذاتي وهو العدل أو الصواب.

و يعد القانون احد العناصر المهمة في الضبط الاجتماعي، وذلك لأنه يعمل على تقنين و تنظيم السلوك الإنساني، وتقوم السلطة الرسمية العامة، السياسية بفرضه-أي القانون -وكذلك تفسيره، وقد يكون من بين ما يميز القانون عن بقية العناصر الأخرى لمساهمة في عملية الضبط الاجتماعي أن القانون كما يفهمه المشرعة و فقهاء القانون يدل على "أن لا جريمة بلا نص و لا عقوبة بلا قانون" و تظهر الحاجة الماسة للقانون كعنصر مهم من عناصر الضبط الاجتماعي، كلما زاد التطور و الازدهار في المجتمع الإنساني و اتسعت علاقاته الأفقية و العمودية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي للمجتمع، و زاد عدد السكان المترافق مع التعدد الأثني، الديني، المذهبي، القومي، و ضعفت أو اضرار العلاقات، و حلت محلها علاقة الوجه للوجه Face to Face Relation Ship، و بهذا الوصف و الكيفية، فإن القانون يعني "كل العمليات التي يحافظ بها على كل القواعد المعترف بقوة إلزامها و يفترض تطبيقها بما

في ذلك الدوافع و القيم التي تؤثر في القضاء، و كل القوى المتشعبة الحيوانية، التي تمنع أغلبية الناس من المثول أما القاضي بصورة مطلقة"<sup>1</sup>.

وليس من شك أن المجتمعات تتفاعل فيما بينها بدرجة تطور و رقي النظام القانون الذي يعطي أكثر من مؤشر على استقرار المجتمع و فعالية نظام الضبط الاجتماعي، إذ لا يمكن أن يرتقي النظام القانون، أو القانون في المجتمع تعمه الاضطرابات و الفوضى، ولذلك نرى وعلى مدار التاريخ أنه متى حل الرخاء و الاستقرار ظهرت إشراقة القانون لينظم مختلف جوانب الحياة"<sup>2</sup>.

ثانيا: وسائل الضبط الاجتماعي الغير الرسمية:

### 1- العادات الاجتماعية:

\*تختلف القواعد السلوكية التي يفرضها المجتمع على أعضائه من مجتمع إلى آخر، وذلك وفق مجموعة من المعايير التي درجت عليها الجماعة، و ذلك لتلبية احتياجات الأفراد و تنظيم العلاقات الاجتماعية بينهم"، وهذه الضوابط تكون تلقائية في بداية نشأتها كما تكون محدودة الأبعاد بسيطة التدابير و الإجراءات، و ذات تأثير مباشر، و كلما اتسع نطاق الجماعات و تعقد بناءها و وظائفها كلما تعقدت وسائل الضبط فيها"<sup>3</sup>، و رغم الأهمية التي تكتسبها وسائل الضبط غير الرسمية (التلقائية) و خاصة تلك التي تعتمد على العنف و القوة، فأما لا تحضي بالاهتمام الجديرين بها، و من أمثلتها العادات الجماعية، و العرف و الطرق الشعبية، و التقاليد، و التقاليد الجماعية و الآداب العامة، فهي صادرة عن البناء الاجتماعي، حيث أن وظيفتها الضابطة تقوم بمهام الرقابة الاجتماعية التي تقوم مقام السلطة المقننة (أو الرسمية) في المجتمعات المتقدمة، و يمكن تعريف العادات الاجتماعية أنها "صورة من صور السلوك الاجتماعي استمرت فترة طويلة من الزمن واستقرت في مجتمع معين و أصبحت تقليدية وهي أساليب للفكر و العمل ترتبط بجماعة فرعية أو بالمجتمع بأسره"<sup>4</sup>، حيث لا يمكن أن نتصور المجتمع بدون عادات اجتماعية، و هذه العادات ضرورة اجتماعية لتنظيم معاملات الأفراد و ضبط علاقاتهم، و تتضمن هذه العادات الأوامر و النواهي و الواجب و الجائز و المسموح و غير المسموح، و اللائق و غير اللائق و المستحسن و المستهجن، أي أنها تفيد الدوافع الأنانية، و تكبت الميل العدواني و تكبح السلوك الاندفاعي، فأساس العلاقة الاجتماعية هو تلك القيود و الضوابط الاجتماعية، ذات وظيفة تنظيمية، لأنها توضح أساسا العلاقات الاجتماعية و تقدم للمجتمع قواعد التعامل بين أعضائه و ما يتضمنه هذه القواعد من معايير نابغة من تجارب الجماعة، و من هنا فإن العادات الاجتماعية و ما

<sup>1</sup> محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 382.

<sup>2</sup> إبراهيم أبو الغفار، المرجع السابق، ص 221.

<sup>3</sup> مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 189.

<sup>4</sup> مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 191.

تقدمه من وظائف أساسية في ضبط المجتمع و تنظيمه تعتبر وسيلة من أقوى الوسائل و أهمها في استقرار المجتمع و المحافظة على كيانه و تماسكه و سلامة بنيانه.

## 2- الأعراف و التقاليد:

\*من العناصر المهمة في العملية الضبط الاجتماعي أن لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية جملة من الأعراف و التي مفردها عرف Custom و الذي يعني "تطبيق أو ممارسة اجتماعية يتعلمها الفرد باعتبارها عادة اجتماعية، و يمارسها أفراد المجتمع كافة بوصفها جزء من التقاليد، و تفرض عليهم برفض المجتمع لأي فرد الخروج عليها"<sup>1</sup>، و بناء على ما ذكر من علاقة الأعراف بالتقاليد على أساس أن الأعراف هي جزء من التقاليد حيث أن التقاليد تعد في بعض الأحيان أنها قوانين غير مكتوبة، يؤدي الخروج عليها إلى ردود أفعال تختلف في الشدة و القوة بحسب طبيعة هذا الانتهاك و نوعه أو الخروج عن المفاهيم و محددات هذه الأعراف و التقاليد التي كانت لا تمتلك صفة الإلزام الرسمي إلا أن لها من القوة في الضبط الاجتماعي ما يجعل أغلب أفراد المجتمع لا يرغبون في تعديلها خشية التعرض للنبذ أو الاحتقار، و خصوصا في المجتمعات المحافظة أو التقليدية، حيث تكون للأعراف و التقاليد سلطة في النفوس كسلطة القانون.

## 3- العرف:

### تعريفه:

\*العرف هو أقدم المصادر و يقصد به تكرار سلوك الناس في مسألة ملزمة بطريقة معينة مع الاعتقاد بأن هذا السلوك ملزم بهم قانونا، و يتكون العرف من عنصرين: عنصر مادي: وهو تكرار سلوك الناس.

-عنصر معنوي: هو اعتقاد الناس أن إتباع هذه العادة ملزمة قانونا، العرف نوع من العادات التقليدية يشبه التقاليد من ناحية أنه تقليدي و عرف و متوارث و ملزم، إلا أنه يختلف عنها في درجة إلزامه، و انتشاره و شموله و عموميته، فالعرف هو ذلك النوع من العادات الواسعة النطاق في انتشارها التي ليست في مصلحة جماعة بالذات دون غيرها، بل هي عادات في مصلحة الجماعات كلها تلتي في جماعة واحدة هي المجتمع أو الأمة"<sup>2</sup> و قد عرف العلامة الجرجاني "العرف في كتابه "التعريفات" العرف في الاصطلاح هو "ما استقرت عليه شهادة العقول و تلقته الطبائع بالقبول"<sup>3</sup>.

ويعرفه عبد الكريم زيدان بأنه "ما ألفه المجتمع و أعتاد و سار عليه في حياته عن قول أو فعل"<sup>1</sup>، العرف مما يتضح من هذا التعريف قد يكون عاما أو خاصا، و به بجميع أنواعه قد يكون صحيحا أو فاسدا.

<sup>1</sup> محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 439 .

<sup>2</sup> فوزية دياب، القيم و العادات، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، بدون سنة، ص 186.

<sup>3</sup> محمد نقيية، مصادر التشريع الإسلامي، الديوان الوطني، ص 161.



أركان العرف:

-الركن المادي:

**1-الاعتیاد:**قوام الركن المادي للعرف هو اعتیاد الناس على نوع من السلوك في خصوص أمر من أمور حياتهم الاجتماعية، حيث تنشأ بينهم عادة نتيجة إتباعهم لسلوك معين و اطراد العمل له، فهي عادة لا تفرضها سلطة معينة كما هي الحال بالنسبة إلى القانون،و لا توحى بها جهة معينة كما هي الحال بالنسبة إلى القواعد التي يستقر عليها القضاء أو الفقه و تنشأ مما يضعه الأفراد من قواعد في ضوء الظروف المحيطة بهم،فقد يحصل أن عددا قليلا من الأشخاص يسلكون طريقة معينة في تنظيم أمر يعينهم يوحى من عقولهم و على هذه الظروف التي تحيط بهم،ثم يتكرر هذا المسلك من غيرهم بحكم غريزة حب التقليد،و الميل إلى ما هو مألوف،و إثارة على غير المعروف،وهكذا تستقر حتى تصبح ثابتة و يرسخ أثرها في النفوس،و من ثم يشترط في العامة التي يقوم عليها الركن المادي للعرف ما يأتي:

-يجب أن تكون العادة العامة،حيث لا تكون قاصرة على أشخاص معينين بالذات و إنما توجه إلى أشخاص بصفاتهم لا بنواتهم،فقد تكون شاملة لكل إقليم الدولة و قد تقتصر على جهة معينة من هذا الإقليم فيكون العرف حينئذ محليا،و قد تقتصر على طائفة محدودة من الأشخاص يزاولون مهنة معينة كالتجار و المزارعين،فيكون العرف حينئذ مهنيا أو طائفيا.

-يجب أن تكون العادة قديمة، بمعنى أن يكون قد مضى على نشوئها مدة طويلة بحيث تدل على رسوخ أثرها في النفوس ،و قيام العرف مستقر على أساسها و ليست هناك مدة في هذا الشأن،فهي تختلف مع اختلاف نوع السلوك ومدى تكراره فر حياة الفرد.

-يجب أن تكون العادة ثابتة،و يراد بذلك أن تتبع بطريقة منتظمة على نحو يتوفر فيه معنى الاستقرار،فلا يتبعها الناس في أوقات و يعدلون عنها في أوقات أخرى،على أن هذا لا يعني أن عدول بعض الأشخاص على أتباعها يكفي لنفي الثبات قیها، فالعبرة في هذا الشأن بغلبة إتباعها في أكثر الحالات.

-يشترط في الأخر ألا تكون العادة مخالفة للنظام العام أو الآداب في المجتمع إذ أن العرف الذي ينطوي على هذه المخالفة لا يكون عرفا.

-الركن المعنوي:

<sup>1</sup> عبد الكريم زيدان،الوجيز في أصول الفقه.القاهرة:دار النهضة العربية،ص213.

-عقيدة الإلزام: لا يكفي لقيام العرف أن تتكون العادة من الشروط التي ذكرناها، بل يجب أن يتوفر الركن المادي للعرف، بمعنى أن يتولد الاعتقاد لدى الناس بأن هذه العادة ملزمة باعتبار لها جزاء مادي توقعه السلطة العامة جبرا على من يخالفها، شأها في ذلك شأن القاعدة التشريعية سواء بسواء.

يتكون هذا الاعتقاد تدريجيا حتى يأتي الوقت الذي يصبح فيه أمرا محققا، لذلك ففي مرحلة هذا التكوين قد تختلف المحاكم في أن عادة معينة قد أصبحت عرفا، كما أن البعض قد يراها مجرد عادة لا ترقى إلى مرتبة العرف، ثم يعود بعد ذلك فيعتبرها عرفا، فلو جاء الوقت الذي يسوء الاعتقاد فيه و الذي يميز العرف عن العادة بالمعنى الذي قدمناه هو الركن المعنوي، وطالما لم يقيم في ذهن الناس اعتقاد بأن عادة معينة أصبحت ملزمة، فأن هذه عرفا، أي لا تكون قانونا ملزما.

### شروط العرف:

\*ينبغي أن تتوفر في العرف عدة شروط لكي يصبح معمولا به و هي:

- 1- أن يكون عاما بين الناس، أن يكون الناس على دراية به.
- 2- أن يكون قديما منذ فترة طويلة، فالعرف لا يعتبر عرفا إلا إذا كان لظهوره مدة زمنية.
- 3- أن يكون ثابتا يتبعه الناس بطريقة منظمة.
- 4- أن يكون ملزما، وهذا الشرط المهم و الذي يميز العرف عن العادة، و يعني هذا أن يدرك الناس وجوب إتباع ما ساروا عليه معتقدين في وجود جزاء قانوني له، لأنه يكسب حقا يمكن المطالبة به، و على السلطة العامة أن تحقه لصاحبه.
- 5- ألا يكون العرف مخالفا للقانون و النظام العام.

- بذلك فالعرف يتضمن قاعدة و معيارا له صفة ملزمة، و هو يضمن بذلك حكما على السلوك و الأفعال التي يؤديها الأفراد، وهذا يدفعنا للقول بأن العرف يمثل سلطة قوية على الأفراد، فهو أساس التشريع و القانون<sup>1</sup>.

- يعتبر العرف قانون الجماعة سواء في حالة وجود قانون وضعي أو في حالة عدم وجوده.

وتتضح أهمية العرف في الضبط و الرقابة ورعاية القيم الروحية

### -سلطة الضبط:

\*من بين العلماء الذين اهتموا بدراسة سلطة العرف و العادات و التقاليد اهتماما ملحوظا، هو العالم "وليم جراهام سمنر"، حيث وضع مؤلفه الضخم "الأساليب و الطرق الشعبية" ويعد هذا الكتاب دراسة اجتماعية تحليلية لأهمية

<sup>1</sup> عبد الرزاق السنهوري و احمد حشمت، أصول القانون، القاهرة: مطبعة دار التأليف و النشر، 1950، ص 87.

العرف، ولقد تناول فيه تفسير أصل و طبيعة و وظيفة هذه العناصر المختلفة لمقومات التراث الاجتماعي، ويعتبر "سمنر" أن الطرق الشعبية هي عرف المجتمع وعاداته التي تنظم غلى مر الأيام، و تصبح ملزمة للأجيال المقبلة، و تقوم هذه الطرق الشعبية العامة بسلطة ضبط و رقابة سلوك الأفراد و النشاط الاجتماعي بصفة عامة، و لقد تكونت هذه العادات و الأعراف و الأساليب الشعبية العام بفعل عدة عوامل أهمها:

أولاً: على هامش الشعور، و بطريقة تلقائية عادية و مع مرور الزمن و عن طريق الممارسة و الاستمرار اكتسبت قوة عظيمة و ضغطاً كبيراً، حيث أصبحت تمارسه تحت ستار قوة الدين و الجزء الإلهي و ضغط الرأي العام، و أحكام العادة و التطبع، و عندما تتأمل هذه الأساليب الشعبية في الذات و يصل إلى مستوى المشاعر و تصبح مميزة عن فلسفة الجماعة، و مرتبطة بالناحية العقائدية و مبلغ تقدمها و تطورها تنقل إلى ما يسمى "العرف"، و عندما تركز على سلطة الجماعة و تمارس نشاطها و قوتها على هذا الأساس تصل مرتبة المعايير و القيم، و تعتبر هذه مراتب الضبط الاجتماعي لأنها تصبح بذلك مقياساً أو حكماً على ما هو خطأ أو صواب.

وتتضح أهميته في الضبط و الرقابة و رعاية القيم الروحية و الخلقة عندما يحكم بتحريم شيء يحله القانون. و مثال ذلك أنه كان هناك قانون يسمح بممارسة الدعارة في مصر سنة 1949 ولكن الناس كانوا يحتقرون من يمارسها، ذلك لأن سلطة العرف في هذه الحالة يعتبر أقوى من سلطة القانون.

### 7- مزايا العرف و عيوبه:

#### أولاً: مزاياه:

\* إن العرف يتكون مما جرى الناس عليه في معاملاتهم الاقتصادية و أحوالهم الاجتماعية، و من ثم تتميز قواعدهم بأنها تعتبر أصدق تعبير عما يرتضيه أفراد المجتمع في تنظيم علاقاتهم، فتكون بحكم نشأتها على هذا النحو ملائمة للظروف الاجتماعية، كما تؤدي هذه الطريقة ذاتها في نشوء القواعد العرفية إلى تطورها بتطور الظروف في المجتمع، فتظل على وجه الدوام ملائمة لهذه الظروف.

#### ثانياً: العيوب:

\*العرف يتكون من اعتياد الناس على سلوك معين حتى يتوفر له الاستقرار و الثبات فهو أداة بطيئة في تكوين القاعد القانونية، بحيث يقصر عن تزويد الجماعة في العصر الحديث بما تحتاج إليه من قواعد لمواجهة احتياجاتها المتجددة بالسرعة الواجبة<sup>1</sup>.

كما قواعد العرف تتكون تدريجاً كما ينقصها الوضوح و التجديد، وكذلك قد يصعب التثبيت من وجود القاعدة، أو التحقق من مضمونها، مما ينفي الاستقرار و الأمن في المعاملات.

أيضاً يكون العرف أكثر محلية، ولذلك فهو يؤدي إلى تعدد النظم في الدولة الواحدة، الأمر الذي يفكك وحدتها و يعرقل تقدمها، كما أن العرف يمثل النزعة المحافظة على القيم بما تنطوي عليه من حب التقاليد و الحرص على المؤلف، بحيث لا يكون التخلص منه أمراً يسيراً، ولذلك فهو لا يتيح الفرصة للأخذ بالأفكار الجديدة التي يرى فيها المصلحون خيراً للجماعة إلا بعد زمن طويل.

### سوسيولوجية النسق العرفي:

لا يخرج العرف عن كونه أداة وظيفية تتمكن الجماعة من خلالها فرص سيطرتها و هيمنتها على الأفراد من اجل الحفاظ على استقرارها و ديناميكيتها في نفس الوقت، و لهذا فقد يفقد العرف معناه إذا ما عمل به الفراغ دون أن يتحكم لتنظيم و بناء اجتماعي، ونظم اجتماعية تلك الجهود التي يبذلها الإنسان ليحقق أهداف معينة و خاصة متعلقة بحاجاته الضرورية، و هو "يعني أيضاً الجماعات و الأبنية الاجتماعية التي نشأ عليها"<sup>2</sup>، و لا يمكن لأي مجتمع أن يوجد و يستمر دون علاقات اجتماعية تربط بين الأفراد و تساعدهم على إشباع حاجاتهم الضرورية و الثانوية، و لا يتم بصورة عشوائية غير منظمة، و إنما هناك ضوابط للسلوك الاجتماعي، هي ما نقصده باصطلاح النظم الاجتماعية، فكلما استمرت النظم في تأدية وظائفها كلما استمر، و قول "راد كليف براون" في هذا الصدد "للنظم الاجتماعية أساليب نمطية للسلوك الاجتماعي، و يتكون منها الجهاز الذي عن طريقه يستطيع البناء الاجتماعي أن يستقر و يستمر"<sup>3</sup>، و يتميز النظام الاجتماعي بوظيفته كوحدة في النسق الثقافي ككل، وذلك لأن النظام لا يخرج عن كومه تنظيمياً لنماذج التفكير و العرف التي تظهر خلال النشاط الاجتماعي و هي بالتالي عبارة عن تجميع القواعد الاجتماعية السائدة في المجتمع التي تتكون من العادات و التقاليد و القيم المنظمة بوعي أو بدونه.

<sup>1</sup> عبد المنعم فرح الصده، مبادئ القانون. بيروت: دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، 1982، ص88.

<sup>2</sup> محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع بين الوعي الإسلامي و الوعي المغترب. دار المعرفة الجامعية، 1993، ص20.

<sup>3</sup> راد كليف براون، البنية الوظيفية في المجتمعات البدائية. لندن، 1952، ص200.

## الفصل الثاني: الضبط الاجتماعي

-تمهيد

- 1- مفهوم الضبط الاجتماعي.
  - 2- تعريف الضبط الاجتماعي.
  - 3- تعاريف علماء الاجتماع للضبط الاجتماعي.
  - 4- آراء علماء الاجتماع في الضبط الاجتماعي.
  - 5- أهمية الضبط الاجتماعي و تطور الاهتمام به.
  - 6- أهم دراسة للضبط الاجتماعي.
  - 7- نظريات الضبط الاجتماعي.
  - 8- المراحل التي يمر بها الضبط الاجتماعي.
  - 9- فاعلية الضبط الاجتماعي.
  - 10- أغراض الضبط الاجتماعي.
  - 11- الضبط ضرورة اجتماعية.
  - 12- أنواع الضبط الاجتماعي.
  - أولاً: الضبط الاجتماعي السلبي.
  - ثانياً: الضبط الاجتماعي الايجابي.
  - 13- وسائل الضبط الاجتماعي .
- أولاً : وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية.
- ثانياً : وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية.

تمهيد:

\*لقد أكد العلماء على تلك الأهمية المرتبطة بمفهوم الانحراف، و المفاهيم المرتبطة به وضرورة تعريفها، و من هؤلاء العلماء الذين اهتموا بتعريف مفهوم الجريمة نجد "تابان" في دراسته حول الجناة و التي عنوانها "من المجرم" و لند سمث" و "دينهام" في دراسته حول المجرمين سنة 1953، و "موريس Moris" في دراسته كيف يرى المجرم نفسه، و "ليمرت Lemert" في دراسته الباثولوجيا الاجتماعية سنة 1950، و "هيرفيتز Hurwitz" في مؤلفه "علم الإجرام" سنة 1952، و لما كان للمفاهيم و تعريفاتها هذه الأهمية في مجال العلوم الاجتماعية عامة، فقد تصدى لها العلامة فيليب زانينيكي "F.Znanieki"، حيث ذهب في مؤلفه مناهج علم الاجتماع سنة 1934 إلى أن الاهتمام بتعريف المفاهيم في العلوم الاجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية، نظرا لإتمامها بالخصائص التجريبية، و ذلك لاختبار الأشياء و الحقائق التي نسعى لدراستها نظرا لانتمائها لميدان البحث<sup>1</sup>، و من المنطلق السابق نستطيع أن نقول أن تحديد المفاهيم المرتبطة بالظاهرة الانحرافية على درجة كبيرة من الأهمية، و من تلك المفاهيم الأساسية مفاهيم الانحراف و الجريمة و الجناح، و لذلك وجب التعرض للتعريفات المختلفة للسلوك الإنحرافي و الجريمة و الجناح و الانحراف و السلوك الإجرامي.

### 1- مفهوم السلوك الإنحرافي:

\*يمثل استخدام مفهوم الانحراف الاجتماعي **Social de viancy** بمعناه الواسع في تطبيقه على أي سلوك لا يكون متوافقا مع التوقعات و المعايير التي تكون معلومة داخل النسق الاجتماعي<sup>2</sup>، و إذا كان هذا هو الفهم الاجتماعي للانحراف إلا أن هناك اتجاهات أخرى في تفسير مفهوم السلوك الإنحرافي:

أ- اتجاه "سيجموند فريد" و "توماس هوبز": يرجع السلوك الإنحرافي عند فرويد و هوبز إلى الصراع القائم بين الرغبات **Desires** و الغرائز الفردية، و الضغوط التي يفرضها أعضاء الجماعة الاجتماعية، فالانحراف يكمن هنا في عملية الصراع هذه، و من ثمة ينظر للانحراف على أنه نتيجة لفشل عوامل الضبط الاجتماعي في تهديب الغرائز و السيطرة عليها.

ب- اتجاه "مارشال كلينارد": ذهب عالم الاجتماع "مارشال كلينارد" إلى أن مصطلح الانحراف يجب أن يطلق على حالات التي يكون فيها السلوك في اتجاه غير مرغوب فيه و يتعارض مع المعايير السائدة داخل المجتمع، و يتميز هذا السلوك الإنحرافي بأنه قد تجاوز حدود التسامح داخل المجتمع<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Zanieki ,H, **the Methods of Sociology**, New York, 1934, p39.

<sup>2</sup> عصمت عدلي، **الجريمة و قضايا السلوك الإنحرافي بين الفهم و التحليل**، المرجع السابق، ص 15.

<sup>3</sup> Marshall b. Clinard, **Sociology of Daviant**, Behavior, Holtinebeit and Winston, Inc N.Y, 1968, P 22.

ج- اتجاه "ليمرت": يرى ليمرت "أن" النفاذ إلى الانحراف يقودنا إلى وجود متعددة، ثم نضع السلوك الانحرافي في أنماط أو نماذج متعددة داخل مضامين شخصية و اجتماعية، و في هذا المقام يمكن أن نشير إلى التمايزات البيولوجية و الديمغرافية للانحراف"<sup>1</sup>.

د- اتجاه "كوهين": يرى "كوهين" أن "السلوك الانحرافي عبارة عن سلوك يخالف التوقعات النظامية، أي التوقعات المشتركة و المعترف بها، باعتبارها شرعية في نسق إجتماعي معين"<sup>2</sup>.

هـ- اتجاه "ميرتون": ذهب "ميرتون" في كتابه "النظرية الاجتماعية و البناء الاجتماعي" أن "السلوك الانحرافي هو لنمط التنظيمات في المجتمع، فهو يرى أن هناك عنصر بين أساسين للبناء الاجتماعي هما الأهداف و الوسائل، إذ أن هناك أهداف يسعى الفرد لبلوغها بالوسائل المشروعة، في الوقت الذي يمارس فيه أعضاء الجماعة ضغطا معيناً على ضرورة إتباعها، نجد أن ثمة صوراً للخروج عن تلك الأهداف و الوسائل، و التي تكون متمثلة في الخروج على الوسائل أو الأهداف أو كليهما معاً"<sup>3</sup>.

و- اتجاه الدراسات الامبريقية: بعد تحليل "ميرتون" للانحراف الاجتماعي فقد اهتمت الدراسات الإمبيقية للانحراف بدراسة و بحث و تحليل مشاكل اجتماعية ذات طبيعة خاصة مثل الجريمة و الجناح Delinquency و الانتحار Suicide، و البغاء، Prostitution، و غيرها من الظواهر الانحرافية و السلوك الإجرامي و بعض المشاكل الاجتماعية الأخرى.

\*مما سبق يتضح لنا أن مفهوم الانحراف قد مر بمراحل متعددة بالنسبة لتعرفه، و في هذا المقام يذهب "السيد علي شتا" إلى أن الباحثين في ميدان السلوك الانحرافي قد بدؤوا بالتعريف الواسع، و الذي نظر للانحراف على أنه انتهاك للقواعد و خروج على حدود التسامح العام في المجتمع، و ذلك ما ذهب إليه غالبية علماء الاجتماع، ثم بدأ تعريف المفهوم يأخذ في الضيق إلى الحد الذي اعتبر الانحراف فيه مرتبطاً بالتفاوت بين الفرص و التطلعات، أو مرتبطاً بالثقافة الفرعية، و هذا فضلاً عن تحديده بشكل ملحوظ في الدراسات الإمبيقية، و ربطه بقضية معينة من القضايا الاجتماعية المرتبطة بالثقافة الفرعية، أو البناء الطبقي أو الدافع الذاتي، أضف لذلك محاولة المعهد الدولي لعلم الإجرام لدراسة الانحراف الانحرافي و معالجته باعتباره ظاهرة عامة تندرج تحتها أنماط إنحرافية مختلفة تتمثل في الجناح و الجريمة.

## 2- مفهوم الانحراف:

<sup>1</sup> عصمت عدلي، المرجع السابق، ص15.

<sup>2</sup> A.K.Cohen, the Study of Social, disorganisation and Daviant, Behavior, Sociology today, basic, N,y, 1952, p461,462.

<sup>3</sup> السيد علي شتا، الانحراف الاجتماعي، الأنماط والتكلفة. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع، 1999، ص17.

\*تعددت تعاريف الانحراف حسب وجهات النظر المختلفة ، فالفعل الانحرافي في البداية كان يطلق على كل فعل ينطوي على جريمة أو خرق للقانون، و هو تعبير ينحدر من الاصطلاح الروماني *Déliquium* ، ثم امتد هذا المدلول يشمل كل إهمال أو تفسير أو عمل شيء بوجه عام، و مع ذلك مازالت كلمة *Déliquium* أي أن انحراف مستخدمان للتعبير عن النشاط الإجرامي للبالغين، و يعبر بهما بالنسبة للأحداث عن كافة الأفعال غير المتوافقة بدءا من المروق أو الاعوجاج الخلقى إلى ارتكاب الجرائم البسيطة أو الخطيرة، ثم اتسع مفهوم الانحراف الأحداث في الفكر المتقدم ليشمل كافة الحالات التي يوجد فيها الحدث، و التي يحتمل معها انحرافه حتى و لم يقدم الحدث على ارتكاب ما يجرمه القانون أو تأباه الجماعة.

و أول من استخدم مصطلح انحراف الأحداث كان في بريطانيا سنة 1815، و في نفس السنة أعدم خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين 8 و 12 سنة، و ذلك في مدينة "أودي بيلي"، و يعتبر لفظ انحراف عاما لأن كل في العالم تستعمله إلا أن الأمر الذي اختلفوا فيه هو مفهومه و طبيعته و مظهره و درجة انتشاره، التي تختلف من مجتمع لأخر، "و نستطيع أن نقول بأن ظاهرة الانحراف يختلف النظر إلى مفهومها باختلاف الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية في كل المجتمعات"<sup>1</sup>

- و تضيف سامية حسن الساعاتي "أن أصل الانحراف كان مستخدما عند الرومان، و هو مشتق من كلمة لاتينية تعني الخيبة و الإهمال و عدم أداء الواجب، و معناه ألان الخروج على القانون فيما يتعلق بالأحداث و أحيانا يستعمل هذا الاصطلاح ليدل على الجرائم الكبار إذا كانت هينة"<sup>2</sup>.

- تعريف أحمد زكي بدوي: تعود نشأة ذا المفهوم إلى كونه مفهوم مستعمل في مجال الرياضيات و الإحصاء، و "و يقصد به في هذا المجال التحول عن الاتجاه أو المعيار، كما يقصد به أيضا الابتعاد عن درجة معينة في مقياس من المقاييس"<sup>3</sup>.

- تعريف "دينكن ميتشل": يشير إلى أن المفهوم بمعناه الوضعي دخل ميدان العلوم الإنسانية و الاجتماعية، و يقصد به "السلوك الإنساني غير السوي كما يعني أيضا الخروج البين عن الطريق السوي المعتاد و المؤلف، و هو ما يجعل هذا السلوك غير مقبول اجتماعيا لأنه لا يتماشى مع القيم و العادات و التقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك أفراد"<sup>4</sup>.

#### أ- المفهوم القانوني للانحراف:

<sup>1</sup> فتيحة كركوش، ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 09.

<sup>2</sup> سامية حسن الساعاتي، الجريمة و المجتمع. لبنان: دار النهضة العربية، ط 2، 1984، ص 60.

<sup>3</sup> فتيحة كركوش، المرجع السابق، ص 10.

<sup>4</sup> فتيحة كركوش، المرجع السابق، ص 10.



- إن الحدث المجرم في ظل القانون هو الذي يبلغ من السن السابعة حتى الخامسة عشر سنة، و يرتكب فعلا يعاقب عليه قانون العقوبات، فالقانون يحصر بالانحراف في حدود معينة، وكذلك بالنسبة للعقوبات التي يحددها القانون فهي تختلف نوعيتها حسب نوع الفعل المرتكب، والشخص الذي ارتكب ذلك الفعل، أي المنحرف حدثا أو بالغا، ومن خلال هذا التعريف ينبغي أن نفرق بين الأعمال الجانحة و الجرائم، فالجريمة تصدر عن شخص عاقل مميز و قام الدليل الاعتباري على أنه يستطيع أن يعرف بين الخير و الشر، أما الطفل فلا يمكن أن نحكم عليه بأنه يتميز بهذه القدرة و يعرف "عبد الرحمان العيسوي" الحدث المنحرف من الوجهة القانونية "أنه الحدث في الفترة بين سن التمييز و سن الرشد الجنائي الذي يثبت أمام السلطة القضائية أو أية سلطة أخرى مختصة أنه قد ارتكب إحدى الجرائم أو وجد في إحدى الحالات الأخرى التي يحددها القانون"<sup>1</sup>.

### ب- المفهوم النفسي للانحراف:

- يقصد بالانحراف من الوجهة السيكولوجية السلوك غير الاجتماعي بصفة مطلقة، و هذا السلوك يقوم على عدم التوافق بين الفرد و نفسه، و بين الفرد و الجماعة، و التوافق غير الاجتماعي لا بد له أن يكون سمة و اتجاهها نفسيا و اجتماعيا تقوم عليه شخصية المنحرف، و إلا كان هذا السلوك حدثا عارضا يزول بزوال أسبابه، و معنى ذلك أن الإنسان بغض النظر عن سنه، يختبر طبيعيا في حياته بعض الأحداث التي تؤثر على توافقه بصفة عابرة<sup>2</sup>.

- و يعرفه "سيريل بيرت"<sup>3</sup>: "أن الانحراف هو إفراط في التعبير عن قوة الغرائز و شدة انفعالها لدى بعض الأفراد"<sup>3</sup>، و يساير بيرت في ذلك نظرية "ماكدوجل" التي تقوم على القول بأن الغرائز هي تولد مع الفرد و تدفعه إلى بلوغ غاياته، و يعرف "بيرت" الانحراف بوجه عام بأنه حالة تتوفر في الحدث كلما أظهر ميولا مضادة للمجتمع، لدرجة خطيرة تجعله أو تمكن أن تجعله موضوعا لإجراء رسمي.

- في حين يرى أصحاب مدرسة التحليل النفسي أن "الحدث المنحرف هو الذي تسيطر عليه رغبات الهوى على ممنوعات الأنا الأعلى"<sup>4</sup>.

كما يفهم من ذلك أن الانحراف "هو سلوك مضاد لأعراف المجتمع، قائم على عدم التوافق و الصراع النفسي بين الفرد وذاته شريطة ان تكون سمة و اتجاهها نفسيا و اجتماعيا تبني عليه شخصية الحدث المنحرف"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> فتيحة كركوش، المرجع السابق، ص11

<sup>2</sup> فتيحة كركوش، المرجع السابق، ص11

<sup>3</sup> فتيحة كركوش، المرجع السابق، ص11

<sup>4</sup> فتيحة كركوش، المرجع السابق، ص11

ج- المفهوم الاجتماعي للانحراف:

- يعرفه سبورت "Sport" أنه يتضمن مفهوماً آخر "هو النظام العام إذ لدينا تصوراً هو النسق الاجتماعي بما ينطوي عليه من نظم معيارية، ولهذا فإن الانحراف هو محاولة من المشاركين للابتعاد عن القواعد الثقافية المقبولة للسلوك"<sup>2</sup>.

- ويشير المصطلح حسب ما ورد عن "سامية جابر" إلى تلك المواقف التي يكون السلوك فيها متوجهاً توجيهها مستهجناً من وجهة نظر المعايير و يتميز بأنه قد وصل إلى درجة كبيرة من تجاوز حدود التسامح في المجتمع"<sup>3</sup>.

ونفهم من ذلك أن الانحراف ينطوي على الفعل و انعدام الفعل في نفس الوقت، و المقصود بالانعدام الفعل عدم أدائه في اللحظة المناسبة، إذ أن السلبية و اللامبالاة و الفتور. و الانعزالية تعتبر مظاهر الانحراف الذي ينطوي على انعدام الفعل، و عموماً مع اختلاف معنى الانحراف باختلاف المعايير في الثقافات و المجتمعات، فإن هذا المفهوم يعبر عن أشخاص و جماعات عن الأسباب و القواعد المتفق عليها التي يلتزم بها الجميع، ويطبقها، أو أنهم لم يتمثلوا لمجموع المعايير المتعارف عليها في المجتمع الذي ينتمون إليه و يعيشون فيه.

**3- مفهوم الجريمة:**

- **الجريمة من المنظور الاجتماعي:** ظهر الاهتمام بمفهوم الجريمة منذ وقت بعيد خاصة بعد هذا المفهوم بدراسة السلوك الإجرامي على يد كثير من العلماء و الباحثين في الميدان علم اجتماع السلوك الانحرافي مثل: "بيكاريا Cesare Beccaria" و جيرمي بنتام "Jeremy Bentham" و اندريه جيرري "Andre Guerry" الذي قدم تحليلاً للتوزيع الجغرافي للجريمة في فرنسا فرنسا عام 1829، و "أدولت كتيليه" الذي قدم دراسة رائدة حول التوزيع الاجتماعي للسلوك الإجرامي في فرنسا عام 1835.

- يتفق الكثير من علماء الاجتماع على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية، و أن ما اعتبر جريمة ناتج عن التشريع الجماعة لبعض أفعال و أعمال أفرادها، سواء عاقب عليه القانون أم لم يعاقب، أي أن المعيار إلى الاستقامة أو عدمها راجع إلى معيار اجتماعي لا إلى معيار قانوني"<sup>4</sup>.

لذا تعتبر الجريمة من المنظور الاجتماعي عبارة عن فعل مخالف للقوانين التي وضعها المجتمع لتنظيم سلوك الأفراد و لحماية المصلحة الاجتماعية و المجتمع .

<sup>1</sup> فتيحة كركوش، نفس المرجع، ص12

<sup>2</sup> فتيحة كركوش، نفس المرجع، ص13

<sup>3</sup> فتيحة كركوش، نفس المرجع، ص14 .

<sup>4</sup> عصمت عدلي، الجريمة و قضايا السلوك الانحرافي بين الفهم و التحليل، المرجع السابق، ص19.

عندما يضع القوانين المكتوبة و غير المكتوبة فإنه يهدف من وراء ذلك إلى حماية أفراد وجماعته بغرض تحقيق أمنه و استقراره.

- كما أن هناك من يعرفها على أنها "كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة"<sup>1</sup>.

وهناك من يعرفها على أنها: "كل فعل يتعارض مع الأفكار و المبادئ السائدة في المجتمع"<sup>2</sup>.

- و قد أدرك "جارو فتلو" أن المجتمع هو الأساس لتجريم أي فعل يرتكب أي أنه اعتمد في تعريفه للجريمة على معيار اجتماعي، كما ذهب "إلى أن أي شعب متحضر يتميز بوجودان يتعلق بقيم الحياة الإنسانية، فأن ذلك يؤدي بالتالي إلى إنعام حرص و اهتمام أفراد المجتمع بعضهم البعض، و هو ما أطلق عليه "جارو فالو" اختفاء الإحساس بالغيرية"<sup>3</sup>، و من خلال تحليله لعواطف المجتمع التي تثار من خلال تصرفات إنسان ما صنف الجريمة إلى نوعين هما:

#### أ- الجريمة الطبيعية:

و من تمثل السلوك غير الأخلاقي الضار ينطوي على ازدراء المجتمع، و المساس بمشاعره الخلقية، التي تتمثل في تقديس الأمانة، و الشعور بالعطف على الآخرين، و تعاقب جميع الشرائع مرتكبي هذه الجريمة، بحكم منافاتها لمشاعر الخير و العدالة و الفضيلة و القيم الإنسانية الرفيعة السائدة في كافة المجتمعات<sup>4</sup>.

#### ب- الجريمة المصطنعة:

و هي التي لا تتفق على تجريمها القوانين المختلفة، لأنها تتوقف على النظام السياسي و الاجتماعي السائد في كل دولة على حدة، و الجرائم المصطنعة هي تلك الجرائم التي تحدث ضد العواطف غير الثابتة، أي العواطف القابلة للتحويل كالعواطف الدينية، و الجريمة السياسية، و يعطي "جارو فالو" عناية خاصة للجريمة الطبيعية لأنها تحسن و اجب الأمانة.

- كما يعرفها العالم الألماني "أنرنج Ihering": "بأنها فعل ينطوي على تعريض حياة الجماعة للخطر، نص عليه المشرع ورتب له عقوبة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عصمت عدلي، المرجع السابق، ص19.

<sup>2</sup> عصمت عدلي، المرجع السابق، ص19.

<sup>3</sup> عصمت عدلي، المرجع السابق، ص19.

<sup>4</sup> عصمت عدلي، المرجع السابق، ص20.

<sup>5</sup> عصمت عدلي، المرجع السابق، ص20.

\* فالجريمة من المنظور المشرع في تجريم السلوك الضار اجتماعيا، وذلك بغض النظر عن تقدير المشرع له ، و النص عليه في المدونة العقابية ، "و غالبا ما يأتي دور المشرع في تجريم السلوك، و نبذه من الوجهة الاجتماعية، و من هنا يمكن القول بأنه عملية الصياغة القانونية من قبل المشرع للفعل الضار اجتماعيا ، تكمل له فقط مقومات و جوده و تعلن عن غلبة الشعور الاجتماعي العام السابق إبدائه بعدم قبول هذا الفعل"<sup>1</sup>.

\* وعموما فإن الجريمة بمفهومها الاجتماعي هي مظهر من مظهر الخلل الاجتماعي، و شكلا من أشكال الخروج على قواعد السلوك التي استقر عليها المجتمع، خروجا ضارا به ما دامت تمثل تضاد و واضحا مع قواعد القاموس الطبيعي للأخلاق ، إذ تعتبر الأخلاق في مفهومها العام هي المصدر الرئيسي للتجريم الاجتماعي للسلوك الضار المرتكب من قبل الأفراد، فالأخلاق العامة في المجتمع من مصدر الحكم بعدم قبول بعض التصرفات الضارة التي ترتكب من الأفراد دونها الالتفاف إلى موقف المشرع منها بتجريمه لها و إهماله للنص عليها، "و يقصد بالأخلاق العامة في المجتمع بأنها مجموعة القيم الاجتماعية القادرة على تحقيق غاياته و أهدافه الأساسية و المستمدة أصلا من نظامه العام و آدابه العامة و عاداته و تقاليد المتوازنة"<sup>2</sup>.

#### ب- الجريمة من المنظور القانوني:

تعرف الجريمة من هذا المنظور بأنها عمل يعاقب عليه بموجب القانون، أو الفعل الذي ينتهك القانون الجنائي و يعاقب عليه من قبل السلطة السياسية في المجتمع، أو هي فعل أو امتناع يخالف قاعدة جنائية يقرر لها القانون جزاء جنائيا.

- كما تعرف أيضا "أنها فعل غير مشروع صادر عن إدارة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبير احترازيا"<sup>3</sup>.

- كما يعرفها الأستاذ "سليمان عبد المنعم سليمان" : "على أنها السلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقا أو تهديدا لقيم المجتمع أو لمصالح أفراده الأساسية، أو كما يعتبره المشرع لذلك، و وسيلة في ذلك النص الجنائي"<sup>4</sup>.

كما تعرفها "سامية محمد جابر" على أنها عبارة عن نوع من التعدي المتعمد على القانون الجنائي، يحدث بلا دفاع أو مبرر، و تعاقب عليه الدولة"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> أحمد ضياء الدين خليل، الظاهرة الإجرامية بين الفهم و التحليل. القاهرة: مطابع الطويجي، ص14.

<sup>2</sup> عصمت عدلي، المرجع السابق، ص26.

<sup>3</sup> سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني. الإسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر، 1994، ص09

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص10.

<sup>5</sup> سامية محمد جابر، الجريمة و القانون و المجتمع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص07.

-و هي ترى أن هذا التعريف يشمل مدى واسعاً من الأفعال التي تتفاوت من التشرد و شرب الخمر، إلى مخالفة المرور و ارتكاب المخالفات الجنسية، وكل طرق السرقة، و مختلف أنواع الخطر، و القتل التي يمارسها أعضاء المجتمع إزاء بعضهم.

\* فالجريمة من الناحية القانونية تشير إلى كل فعل مقصود أو متعدد يخالف أوامر القانون الجنائي أو نواهيته، و محرماته، و ذلك تحت ظروف لا يطبق فيها أي مبرر أو عذر قانوني، و حيث تركز هناك دولة تحظى بقدرة على سن مثل هذه القوانين و فرض العقوبات على من يخالفها.

#### 4- مفهوم الجناح:

- الجناح لغة هو الميل إلى الإثم، و هو كمفهوم ترجمة للمفهوم الإنجليزي *Délinquance* الذي يرجع إلى الاسم اللاتيني *Delinquenta*، و هو مشتق من الفعل *Déclinquere*، و معناه يفشل أو يذنب الذي أتت منه معظم الكلمات الدالة على السلوك الانحرافي في معظم اللغات الحديثة، و يعرفه "سيريل بيرت" كالتالي: "يحدث الجناح للطفل عندما تظهر ميوله اللا اجتماعية بدرجة خطيرة بحيث يجب اتخاذ إجراء رسمي في شأنه"<sup>1</sup>.

\* و يعرفه آخرون "على انه انتهاكات للقانون يقوم بها الأحداث، أو كل ما يمكن اعتباره جريمة في إطار القانون الجنائي لدولة أو مجتمع معين، و يعاقب عليها الراشدون"<sup>2</sup>.

\* و هناك من يعرفه " على انه يشمل كافة أشكال السلوك الإجرامي من ناحية، و كذلك أشكال السلوك المنحرف الأخرى، و التي لا تصنف كسلوك إجرامي في إطار القانون الجنائي، للبلد مثل التمرد، و العصيان و المروق و الخروج عن سلطة الوالدين"<sup>3</sup>.

\* كما أنه لا توجد هناك قوانين تنص على تعريف دقيق و محدد للجناح، و مع ذلك فعندما يخصص للإشارة إلى الجناح الأحداث نجد المصطلح يتسع ليعطي طائفة عريضة من أنواع السلوك، بدءاً من السلوكيات التي تعد خروجاً عن القيم المحترمة كالإزعاج الناجم عن تجمع المراهقين، و الهروب من المدرسة، انتهاءً بالجرائم البسيطة أو تلك التي قد تصبح أحياناً خطيرة كسرقة المحلات أو تحطيمها و الدخول عليها و سرقة السيارات.

#### 5- مفهوم السلوك الإجرامي:

<sup>1</sup> Burt cyril , the young Delinquent, New York, the drgden press, 1953 , p15

<sup>2</sup> عصمت عدلي، الجريمة و قضايا السلوك بين الفهم و التحليل، المرجع السابق، ص37.

<sup>3</sup> عصمت عدلي، المرجع السابق، ص37.

أ- المفهوم اللغوي للسلوك الإجرامي: الجرم من الناحية اللغوية هو التعدي، والجرم هو الذنب، والجمع أجرام و جرم وهو الجريمة، وقد جرم يجرم و إجترام و أجرام، فهو مجرم و جريم<sup>1</sup>، و قال الله تعالى: "حتى يلج الجمل من سم الخياط و كذلك نجزي المجرمين"<sup>2</sup>، و جرم إليهم و عليهم جريمة، و أجرم حتى جناية، و "جرم إذا أعظم جرمتا أي أذنب"<sup>3</sup>، و في الحديث قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يجرم عليه، فجرم من أجل مسأله"<sup>4</sup>.

ب- المفهوم الشرعي للسلوك الإجرامي: تعرف الجريمة في الشريعة الإسلامية بأنها محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير، فالحد هو العقوبة المقدرة مثل حد السرقة، أما التعزير فهو العقوبات التي ترك لولي الأمر تقديرها، في حين أن المحظورات هي إتيان، فعل منهى عنه أو ترك مأمور به<sup>5</sup>.

### ج- المفهوم النفسي للسلوك الإجرامي:

- يشير "عبد الخالق"<sup>6</sup> إلى أن الجريمة حيلة دفاعية للتحقيق من الصراع النفسي و الأزمات الداخلية، و الجريمة امتدادها مباشر لدى الشخصيات الغير سوية لاستعداد إجرامي مكتب من الطفولة المبكرة، استعداد يجعل الفرد أشد تأثرا بالآثار السيئة للبيئة الاجتماعية<sup>6</sup>، و السلوك الإجرامي من وجهة نظر "بيكاريا" هو: ذلك السلوك الذي يتجه إليه الفرد وفقا لإدارته الحرة، و بعد اختياره لطريق الجريمة ورغبته في تحقيق نيتها الإجرامية، ويندفع الفرد إلى الجريمة بعد حسابه لمقدار اللذة و الألم المترتبان عليها<sup>7</sup>، و لذلك فإن يرى اللذة و إغراءاتها و تجاوزها من وجهة نظر المجرم لألم العقوبة يعتبر السبب المفسر لارتكاب الجريمة و الأقدام عليها وفقا لوجهة نظر "بيكاريا".

### د- المفهوم الاجتماعي للسلوك الإجرامي:

يعرف الجريمة كل من "مارتن Martian" و "لويس Louis" بأنها "كافة أشكال السلوك الذي يضر المجتمع، و الأفعال التي تنحرف بشدة عن معايير هذا المجتمع"<sup>8</sup>، و تعرف أيضا بأنها: "كل فعل أو امتناع يتضمن مخالفة الفرد الواجب عليه"<sup>1</sup>، و يرى "منهايم Manheim" أن السلوك الإجرامي سلوك غير مرغوب فيه اجتماعيا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ابن المنظور أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، القاهرة: دار العرب، 1954، ص40.

<sup>2</sup> القرآن الكريم، سورة الأعراف، 40.

<sup>3</sup> مصطفى إبراهيم و آخرون، المعجم الوسيط، المكتبة، ج1، 1960، ص75.

<sup>4</sup> هارون عبد السلام محمد، صحيح البخاري، مصر: مكتبة الخانجي، ط5، 1979، ص82.

<sup>5</sup> آل سعود عبد الرحمن بن سعد، الإجرام دراسة تطبيقية تقويمية، الرياض: مكتبة العبيكان، 1998، ص36.

<sup>6</sup> عبد الخالق جلال الدين، الجريمة و الانحراف الحدود و المعالجة، الإسكندرية، 1999، ص47..

<sup>7</sup> سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني، المرجع السابق، ص127.

<sup>8</sup> محمد نجيب إسحاق، سيكولوجية الجريمة و الفروق بين الجنسين دراسة نظرية و ميدانية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1989، ص97.

هـ- المفهوم القانوني للسلوك الإجرامي:

- "يعتبر السلوك الإجرامي انتهاك للقانون الجنائي، فلا يعد الفعل جريمة إلا إذا كان القانون الجنائي ينهي عليه، مهما كانت درجة منافاته للأخلاق، أو عدم لياقته، أو استحقاؤه للوم و التحقيق"<sup>3</sup>، و تعرف الجريمة قانونيا بأنها "كل فعل يخالف قاعدة جنائية يقرر لها القانون جزاءا جنائيا"<sup>4</sup>. ويعرفها "ثروت" بأنها "خروج على النظام الذي يصيغه القانون و كذلك السلوك الذي نص عليه القانون على تجريمه و عقاب مرتكبه"<sup>5</sup>، كما عرفها كل من "يسرى أنور" و أمال عثمان "بأنها: "كل فعل أو امتناع يصدر عن إدارة آثمة، و يترتب عليه تهديد بالخطر أو إلحاق الضرر بتلك المصالح الجهورية التي يحميها المشرع، و تحقيقها لأهداف الدولة في حفظ و بقاء المجتمع، و العمل على تقدمه و نمائه"<sup>6</sup>.

ثانيا: الاتجاهات النظرية في تفسير السلوك الإجرامي:

تمهيد:

\*تعد الدراسة العلمية المنهجية للجريمة و الانحراف موضوعا حديثا نشأ، فقد كانت التفسيرات الأولية البدائية تعزو الجريمة و الانحراف إلى فساد في الغريزة، و غيرها من التفسيرات البدائية، و كان ذلك انعكاسا طبيعيا لنظرة الإنسان إلى ما يحيط به من ظواهر و لكن مع منتصف القرن الثامن عشر كان لارتكاز العلوم الطبيعية التجريبية و مناهجها و طرق البحث فيها على أسس ثابتة انعكاسه على محاولات تفسير السلوك الإنساني بصفة عامة، و السلوك الإجرامي بصفة خاصة، و لقد برزت عدة اتجاهات نظرية في تفسير السلوك الإجرامي كمحاولة لاستخدام المنهج العلمي في دراسة الجريمة، و ذلك من خلال الدراسة الكمية للسلوك الإجرامي، و من بينها الاتجاه النفسي و الاتجاه الوضعي و غيرها من الاتجاهات التي أحاطت بالوصف و التفسير كل أنماط المجرمين و أنماط السلوك الإجرامي نجد نظرية التحليل

<sup>1</sup> أبو الروس أحمد، أساليب ارتكاب الجرائم و طرق البحث فيها. الإسكندرية: المكتب الجامع الحديث، 1996، ص102.

<sup>2</sup> إبراهيم محمد، علم الاجتماع الجنائي و التعريف الاجتماعي للجريمة. المجلة الجنائية القومية، 1992، ص85.

<sup>3</sup> عدلي السمري و آخرون، علم الاجتماع الجريمة و الانحراف. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1، 2010، ص20.

<sup>4</sup> السراج عبود، علم الاجرام و العقاب. الكويت: جامعة الكويت، 1981، ص46.

<sup>5</sup> ثروت جلال، الظاهرة الإجرامية دراسة في علم الاجرام و العقاب. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1983، ص20.

<sup>6</sup> أبو الروس أحمد، أساليب ارتكاب الجرائم و طرق البحث فيها. المرجع السابق، ص104.

النفسي ، و النظرية السلوكية الراديكالية، و النظرية الجديدة، و نظرية التعلم الاجتماعي، و النظرية الإنسانية، و النظرية المعرفية.

#### أ- نظرية التحليل النفسي:

- يرى فرويد "Freud" أن حالة سوء التوافق ناجمة عن ضعف قدرة الأنا ، وذلك نتيجة لضعف طاقة الليبدو ، وتثبيت قوتها في مرحلة الطفولة ، و على ذلك لا تستطيع الأنا التغلب على الإحباطات أو الضغوط المرتبطة بالهو و الأنا الأعلى ، المر الذي يجعل الأنا قد تستجيب لإحباطات خارجية ، و ذلك بالسماح للمزيد من طاقة الليبدو للعودة إلى نقطة مبكرة من عملية التثبيت ، فينتج عن ذلك أنانية الطفولة و النرجسية ، وربما يسيطر على الفرد ضمير عنيف و قاسي يؤدي إلى استخدام أأنانا لمختلف ميكانيزمات الدفاع و حرمان الفرد من السعادة التي تكون مقبولة اجتماعياً<sup>1</sup> ، كما ينظر "فرويد" إلى العدوان على انه غريزة فطرية لا شعورية تعبر عن رغبة كل فرد بالموت و تدفعه إلى التدمير و تعمل من أجل إفناء الإنسان بتوجيه عدوانه خارجاً نحو تدمير الآخرين ، و إذا لم تستطع برد ذلك العدوان هذا الفرد نفسه بدافع تدمير الذات ممثلاً في الانتحار<sup>2</sup> ، كما يؤكد "فرويد" على أن الإجرام ما هو إلا تعبير عن أزمة نفسية داخلية و إشباع لا شعوري لغريزة عدوانية مكتسبة من فترة النشأة و التكوين، و التي نمت في ظل فشل مؤسسة الأسرة في التهذيب و التربية، سواء بالقمع و الحرمان و القسوة، أو بالإشباع الزائد للرغبات، و عدم رد أي طلب أو مواجهة بالتقويم المعياري السلي، كل ذلك ينتج لاحقاً بين المكونات الذاتية الشعورية و غير الشعورية، فتضطرب الدوافع العدوانية و تخرج عن السيطرة، أو يتحول الحال غلى رد فعل عنيف و متطرف على معايير المجتمع فيحلو حينئذ انتهاك القانون و الاعتداء على الحياة الاجتماعية ، بما فيها منم أعراق و تقاليد و مقدسات<sup>3</sup>.

- و يرى أدلر "Adler": "أن الشعور بالنقص منذ الطفولة يدفع الفرد إلى تبني أنماط غير مناسبة من السلوك للتعويض عن مشاعر النقص، الأمر الذي يجعله يلجأ إلى منطق خاص به ليخفي مخاوفه و مشاعره حول النقص الذي يعاني منه"<sup>4</sup> ، في حين لم يهمل جوانب تنشئة الطفل الأسرية المسؤولة عن اضطرابات سلوكه مثل الحرمان و الدلال، حيث يرى أن سلوك الفرد متعلم اجتماعياً ، و أن تقصير الوالدين في تعزيز محاولات الطفل نحو النجاح و التفوق قد يقوده إلى العصاب و الإحباط و يشعره بالفشل، و عدم النجاح و يقلل من ميله الاجتماعي ، و يزيد

<sup>1</sup> عبد الرحمان السيد، علم الأمراض النفسية و العقلية الأسباب و الأعراض و التشخيص و العلاج. القاهرة: دار قباء للطباعة و النشر، 2000، ص87.

<sup>2</sup> جاردات فواز، السلوك العدواني عند الأطفال مظاهره و أسبابه و علاجه، 1992، ص84.

<sup>3</sup> آل سعود عبد الرحمن بن سعد، الإجرام دراسة تطبيقية تقويمية المرجع السابق، ص84.

<sup>4</sup> الزيود نادر فهمي، نظريات الإرشاد و العلاج النفسي. الأردن: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 1998، ص96.



من عزلته، و يمنعه من التفاعل مع الآخرين في المجتمع و يدفعه إلى تبني أهداف خاصة له متسلطة و متعجرفة، و لا تحقق ذاته المثالية، التي لا تخدم أهداف المجتمع ، و يصبح أنانيا و متمحورا حول نفسه، كما يؤلم أن الفشل و شعور الإنسان بالتعاسة و اليأس و الاستسلام و عدم القدرة على تحقيق أهدافه الاجتماعية تقوده إلى السلوك غير السوي، كما يؤكد أن العصبيين و المجرمين و المنحرفين يعانون من نقص في ميولهم الاجتماعية ، و هم نماذج ناشلة في الحياة<sup>1</sup>.

- كما يؤكد أن السلوك الإجرامي نتاج للصراع بين غريزة الذات أو نزعة التفوق، و الشعور الاجتماعي ، حيث أن كل إنسان في نظر "أدلر" هو قادر على أن يأخذ لنفسه إحدى الحياتين إما الحياة الاجتماعية التعاونية الجديرة به من حيث كونه إنسانا، و إما حياة الأنانية و الالتفاف حول الذات، و هذا الشعور الأناني يكون الفرد قد هيا نفسه للإجرام أو المرض النفسي<sup>2</sup>، كما ينظر أيضا إلى أن السلوك الإجرامي يظهر عن طريق مبالغة الفرد في اظهار شعوره بالدونية و النقص<sup>3</sup>.

\* و يرى هورني "Horney": "أن العدوان دافع مكتسب ، و يعد وسيلة يحاول بها الإنسان حماية آمنه، فالقلق الذي يعاني منه الفرد نتيجة خبرات الطفولة المؤلمة المتمثلة في اللامبالاة و الخلافات العائلية ، في المعاملة و الإسراف في القسوة أو التدليل الزائد، أو الحماية الزائدة، قد يثير الفرد للكفاح و التغلب على مشاعر عدم الأمن و العجز، مندفعاً في ذلك إلى إتباع سلوكيات منحرفة و غير سوية من اجل تحقيق ذاته"<sup>4</sup>، فالطفل القلق الذي ينعدم لديه الشعور بالأمن ينتمي مختلف الأساليب يواجه بها ما يشعر به من عزلة و قلة حيلة ، فقد يصبح عدوانيا نزع إلى الانتقام بنفسه من هؤلاء الذين نبذوه أو أساءوا معاملته ، أو يصبح مدعنا حتى يستعيد الحب الذي فقده مرة أخرى، و قد يكون لنفسه صورة مثالية غير واقعية ليعوض النقص و القصور الذي يشعر به و قد يحاول رشوة الآخرين ليحبوه، أو يستخدم التهديدات ليرغم الآخرين على حبه، و قد يغمس في الإشفاق على ذاته و الرثاء لها ليكسبه إشفاق الناس و تعطفهم، فإذا لم يستطع الحصول على الحب، فقد يعمل على تحقيق القوة و السيطرة على الآخرين، و بهذه الطريقة يعوض إحساسه بالعجز، و يجد منفذا للعدوان، و يميل لاستغلال الناس، و قد يصبح شديد الميل إلى التنافس و يصبح الكسب عنده أهم بكثير مما يحققه من إنجاز، و قد يحول عدوانه إلى ذاته و يحقر من نفسه<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> سعيد حسني العزة و جودت غزت عبد الهادي، نظريات الإرشاد و العلاج النفسي. الاردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1999، ص35.

<sup>2</sup> الزيود نادر فهمي، نظريات الإرشاد و العلاج النفسي. المرجع السابق، ص101.

<sup>3</sup> الزعبي أحمد محمد، الإرشاد النفسي نظريات، اتجاهاته، مجالاته. الأردن: ماسة الثقافة العربية، 2001، ص132.

<sup>4</sup> الزعبي أحمد محمد ، المرجع السابق، ص133.

<sup>5</sup> موسى رشاد علي، سيكولوجية الفروق بين الجنسين. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، 1998، ص56.

-و يشير فروم "Fromme" إلى أن الفرد قد يتعثر في نموه نتيجة للسلوك غير السوي للوالدين، حيث يرى "فروم" أن أنماط المعاملة الوالدين و خاصة الإهمال و التدليل ، يجعلان الفرد يخلق لنفسه و سائل تمكنه من التكيف بصورة مختلفة لإعادة التوازن مع نفسه، قد تمثل تلك الصور فيها سماه "فروم" (بالحرباء) حيث أنهم يتوارون في الأدوار الاجتماعية المقبولة ، في حين أن المساواة الذاتية شعور غير مرغوب فيه لديهم ، و قد أطلق "فروم" على هذه الفئة اسم الشخصية الاستغالية المرجع ، و هم الذين ينظرون إلى أن كل شيء حسن يكون مصدره خارجيا ، و أنهم يكافحون من أجل الحصول على التحكم في هذه المصادر بالقوة و الدهاء، كما يؤكد "فروم" "أن الحافز إلى التعالي هو رغبة الإنسان في الارتفاع و الارتقاء فوق الطبيعة الحيوانية ليصبح خلافا، و إذا ما أحبطت هذه الحوافز الخلافة فإن يصبح عدائيا مدمرا"<sup>1</sup> ، كما يؤكد أن الحافز و الدافع البيولوجي الطبيعي هو الذي يشكل سلوك الفرد، و بناء على ذلك فإن الفرد قد يسلك سلوكا عدوانيا نتيجة لقوة تلك الحوافز و الدوافع، خاصة أن الإنسان يكافح من أجل التخلص من عجزه لأجل تحقيق حاجاته و ذاته و السيطرة على مادية المجتمع، و بذلك ينظر "فروم" إلى أن الفرق بين الشخصية السوية و غير السوية، يكمن في عثور الفرد السليم على إجابة لدوافعه تشبع معظم حاجاته، بينما غير السوي قد يسلك سلوكا إجراميا لكي يشبع حاجاته، لأنه غير قادر على إشباعها بالطرق المنطقية السلمية.<sup>2</sup>

-و يشير سوليفان "Sulivan" إلى أن السلوك المضطرب ينشأ من تفاعلات الناس في الحياة اليومية، أي أن الخلق ظاهرة ما ناتجة عن سوء هذه العلاقات المتبادلة ، كما اعتبره "سوليفان" استجابة تحصل عن الفرد بسبب شعوره بالنبذ من قبل الآخرين، فالشخصية غير السوية لكي تتخلص من مصادر القلق و تنعم بالأمن فإنها سوف تنظر إلى مجارة عادات المجتمع و تقاليده، و لذلك يعيش هذا الفرد لديه اتجاهات حاقدة تجاه الآخرين<sup>3</sup> ، كما يؤكد على أهمية الجو الأسري في النمو النفسي للفرد إذ تتكون الديناميات عند الأفراد من خلال التفاعلات و التفاعلات بين الرضيع و والدته، و من خلال هذا التفاعل بين الرضيع و والدته، فإنه يتعلم سلوكيات إيجابية جيدة، و أخرى سلبية سيئة، و بهذا يعتبر "سوليفان" أن دينامية الذات تتكون عن طريق الأحكام التي يصدرها الأهل و الآخرون، و التي تعمل على حماية الفرد من القلق، أما إذا كانت المسافة بعيدة بين الذات أو النفس، و نظام الذات كبيرة، فعندما يصبح الفرد بهذه الحالة مريضا بمرض الفصام، و الذي يعد واحدا من الأسباب المؤدية للسلوكيات الإجرامية.<sup>4</sup>

-و يؤكد "أريك سون Eriksson" أن مشكلات الأطفال كالعدوان ترتبط بالممارسات الوالدين القاسية و المليئة بالنبذ و السيطرة، و أن هذه الممارسات قد تجعل من الفرد قي الكبر يسيطر على كل من حوله سواء السيطرة التي تتسم

<sup>1</sup> عبد الرحمان محمد السيد، نظريات الشخصية، القاهرة: دار قباء للطباعة و النشر، 1998، ص270.

<sup>2</sup> الغامدي حسين بن حسن عبد الفتاح، محاضرات في مدارس علم النفس، 2001، www.arab pshycology.com.

<sup>3</sup> الزعبي احمد محمد، الإرشاد النفسي نظريات، اتجاهاته مجالاته، المرجع السابق، ص115.

<sup>4</sup> الزبيود نادر فهمي، نظريات الإرشاد و العلاج النفسي، المرجع السابق، ص140.

بالقبول و الحب ، أو السيطرة المتمثلة في القسوة و العدوان<sup>1</sup>، كما يؤكد أن تبني الفرد للسلوك العدواني و معاكسته للقيم السائدة و اتخاذ هوية سلبية، يحدث عندما لا يجد الدعم من الآخرين، وكذلك في غياب المناخ المناسب لتقدير الطاقة الداخلية ، الأمر الذي يمهّد لظهور سلوكيات سيئة كالاضطراب الاجتماعي، و التحيز *Générativité*، و التي تفسر اهتمام الجيل القديم بتوجيه و رعاية الجيل الجديد عن طريق الإبداع و الابتكار ، الأمر الذي يجعل الفرد قادرا على استثمار القوة اليبديّة في ما يتم إنتاجه ، و يستطيع تحقيق الإنتاجية عن طريق أطفاله و عن طريق أطفال الآخرين، و هذا يعبر عن الحل الايجابي لأزمة هذه المرحلة ، أما الحل السلبي فيتمثل في عدم قدرة الفرد على الإنتاجية و توجيه الجيل الجديد مما يؤدي إلى الإحساس بالركود و السأم من الحياة، مما يدعم مثل هذا الإحساس عدم قدرة الفرد على تكوين علاقات ألفة مع الآخرين في المرحلة السابقة من جانب، و عودته إلى التوحد الخاطئ مع الوالد من نفس الجنس في الطفولة المبكرة و الذي قد ينتج عنه العناد و حب الذات و العدوان من جانب آخر<sup>2</sup>.

### ب- النظرية السلوكية الرادكالية:

\* يؤكد واطسون "Watson" أن السلوك العدواني عند الفرد محكوم بالمثيرات البيئية، و انه كلما زادت المثيرات التي تؤدي إلى الاستجابات العدوانية، كلما نمت صفة العدوان، و هذا ما أسماه "واطسون" بمبدأ التكرار، ولن يتم ذلك التكرار إلا إذا قوبل بالدعم و التعزيز، و بذلك تصبح صفة العدوان رهينة تكرار المثيرات و تدعيمها<sup>3</sup>، و قد رفض تأثير الوراثة كلية في سلوك الفرد و شخصيته، و ابرز دور البيئة الاجتماعية في تشكيل الشخصية، حيث يرى أن المتعلم إذا ما أعطى عدة استجابات لمثير ما فإن الاستجابة التي تتكرر أو تتردد أكثر من غيرها هي الاستجابة التي تم تعلمها ، و انه كلما عززت هذه الاستجابة بحكم تكرارها فإنها ستصبح استجابة طبيعية ، كذلك كلما كانت الاستجابة الغالبة<sup>4</sup>، لذا نجد أن تعلم السلوك المنحرف أو الإجرامي عند "واطسون" كما قال بأنه قادر أن يجعل من الطفل عدوانيا و ذلك من خلال جعل هذه الشخصية متكررة بحكم تعزيز هذه الشخصية، أي أن الفرد العدواني قد يستجيب للعديد من المؤثرات التي تساعد صفة العدوان على الظهور ، و إذا قوبلت بالدعم من قبل الزاخرين فإنها تصبح متكررة في مواقف أخرى، و بذلك قد تصبح صفة دائمة في حياته تقوم بالعدوان و السلوك الإجرامي المضاد للمجتمع<sup>5</sup>.

\* يؤكد سكينر "Skinner" أن سلوك الناس متعلم، و انه محكوم في أي وقت بالكثير من العوامل المستقلة في أساسها، و لهذا يجب ألا يتوقع الناس إدراك الكثير من الأنساق السلوكية من موقف غلى آخر، و مثال ذلك أن الفرد بين و شديد العدوان في بعض المواقف، و يبدو عاطفيا و حنينا في مواقف أخرى، أي أن الفرد في أي وقت يعتمد

<sup>1</sup> زهران حامد عبد السلام، علم نفس النمو الطفولة و المراهقة، القاهرة، عالم الكتب، 1999، ص161.

<sup>2</sup> عبد الرحمان محمد السيد، نظريات الشخصية، المرجع السابق، ص274.

<sup>3</sup> عبد الرحمان محمد السيد، علم الامراض النفسية و العقلية الاسباب و الاعراض و التشخيص و العلاج، المرجع السابق، ص115.

<sup>4</sup> غازدا جورج أم و كورسيني ريموندجي، ترجمة: علي حسين حجاج و آخر، نظريات التعلم دراسة مقارنة، الكويت: عالم المعرفة، 1986، ص301.

<sup>5</sup> عبد الرحمان محمد السيد، علم الامراض النفسية و العقلية الاسباب و الاعراض و التشخيص و العلاج، المرجع السابق، ص119.

على تاريخ تعلمه العدوان و الظروف الحالية<sup>1</sup>، كما أكد على مبدأ الإشراف البسيط مثل التعزيز، أي أن الوالدين إذا لم ينكروا ويعاقبوا أطفالهم على السلوك العدواني، فهذا يمثل لهم تعزيز للاستمرار، في حين يرى أن العقاب إذا لم يعقب بتدعيم السلوكيات جديدة فإن السلوكيات المعاقب عليها قد تظهر و قد تكون أكثر قوة<sup>2</sup>، فالعقاب في نظر "سكنر" يمكن أن يوقف سلوكا و لكنه لا يقضي عليه أو يزيله، فالعقاب يخلف الخوف، لكن في حالة انخفاض هذا الخوف نجد أن السلوك سيعود إلى الظهور، كما يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات غير مرغوبة مثل الكره و الغضب و العدوان، فالرجل الذي سجن بسبب ميوله الإجرامية، ليس بالضرورة أن يتجنب العنف مستقبلا، أو الاستمتاع بالألم الآخرين و قد يعاود ظهور السلوك المعاقب عليه و بدرجة أقوى<sup>3</sup>، كما يؤكد أن الاضطراب النفسي سلوك غير ملائم، أو خطر يهدد الفرد و الآخرين، و يرجع إلى التعزيز، و في أغلب الحالات يرجع غلى العقاب، أي أن الشخص الذي ينخرط في ثورة الغضب و العدوان، إذا تعرض لموقف محبط و مؤلم فإن والديه قد عزز لديه هذا السلوك، بكونهم لا يعيرانه اهتماما إلا إذا ثار و اعتدى، و الفرد الذي يعاقب بقسوة على سلوك جنسي في الطفولة، ربما يفشل في إحراز الرضا الجنسي اللازم في سن الرشد، كما يرى أن السلوك ألقسري أو الخوف اللاعقلاني من المجهول هو سلوك تم تعلمه عن طريق التعزيز<sup>4</sup>.

### ج- النظرية السلوكية الجديدة:

\*فسر هيل "Hall" عملية التعلم على أساس ما يسمى اختزال أو تخفيض للحافز، Drive éduction أي أن السلوك المتعلم يظهر فقط إذ تلا استجابة الفرد اختزال للحافز، فالطفل يتعلم مص زجاجة الحليب أو الرضاعة من أجل أن يخفف من جوعه أي اختزال الحافز، لكن لو أن الرضاعة هذه لم ينتج عنها تخفيض لحاجة الجوع فالرضيع لن يتعلم القيام بهذا النشاط أو العمل، و كذلك الفرد يتعلم العدوان أو السلوك الإجرامي من أجل أن يشبع حاجة م كأن يعتدي أو ينتقم أو يسرق من أجل الضعف المادي أو غيرها، فمتى ما تحققت هذه الحاجات استمرت هذه السلوكيات معه في مراحل حياته<sup>5</sup>.

\*ويرى تولمان "Tolman" أن الشخص يتعلم أي مشيرات تؤدي إلى مشيرات أخرى، أي أن المشيرات هي إشارات لمشيرات أخرى، فالفرد الذي يتعلم السرقة من أجل الانتقام، مثلا فإنه سوف يعتدي من أجل الانتقام<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> الزعبي محمد احمد، الإرشاد النفسي نظرياته إتجاهاته، مجالاته. المرجع السابق، ص125.

<sup>2</sup> الزعبي محمد احمد، نفس المرجع السابق، ص128.

<sup>3</sup> عبد الرحمان محمد السيد، نظريات الشخصية. المرجع السابق، ص280.

<sup>4</sup> عبد الرحمان محمد السيد، نفس المرجع السابق، ص282.

<sup>5</sup> غازدا جورج أم و كورسيني ريموندي، ترجمة: علي حسين حجاج و آخر، نظريات التعلم دراسة مقارنة. المرجع السابق، ص309.

<sup>6</sup> غازدا جورج أم و كورسيني ريموندي، نفس المرجع، ص315.

\*كما يشير كل من دولارد و ميللر "Dollard a Miller" إلى أن المجتمع يطلب من الطفل أن يتعلم كيف يكون عدوانيا في بعض المواقف و خاضعا في مواقف أخرى، و الأسوأ من ذلك أن تأتي هذه المطالب عندما لا يكون الطفل فيه مزودا بجميع الوظائف الرمزية للغة، بحيث أن مثل تلك التميزات قد تتجاوز ببساطة قدرته على التعلم، مما يؤدي ذلك إلى بعض صور الإحباط و الاضطراب الانفعالي<sup>1</sup>، كما يؤكد "دولارد ميللر" على أن الإحباط يقود إلى العدوان إزاء الأشخاص أو الممتلكات التي حالت دون أهدافه، و هذا يعتبر من أبرز أضرار الشخصية المضادة للمجتمع ، كما أكد على انه كلما زادت شدة الإحباطات، و من ثم زيادة حدة السلوك العدواني<sup>2</sup>، كما يرى كل من "دولارد و ميللر" أن الفرد قد تزيد لديه درجة القلق بسبب أفكاره الخاصة، و ما المرض إلا نتيجة ما يتخيله الفرد عن مواقف الاشتمزاز، فيغضب الفرد إذا أطال التفكير في نتائج هذه المواقف، وقد يتأثر من الآخرين بناء على ما توصل إليه من خيالات معتمدا في ذلك على ذاتيته<sup>3</sup>، كما يشير كل من "دولارد ميللر" إلى أن الصراع اللاشعوري الذي تعلمه خلال مرحلة المهد و الطفولة هو أساس المشكلات الانفعالية، في مراحل العمر التالية، و أن الطفل يتعلم الصراع العصبي أو حتى العدوان و السلوك المنحرف نتيجة المعاملة الوالدين و الإساءة إلى نموه، لذلك ركزا على أهمية المحتويات اللاشعورية كمحددات لتعلم السلوك من خلال الخبرات المكبوتة لدى الفرد<sup>4</sup>، كما أكد أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه من عدة عدة طرائف متنوعة بهدف إشباع الحاجات، أي أن الإنسان عند "دولارد ميللر" يتعلم السلوك من أجل الكفاح لتحقيق أهداف متنوعة، فقد يسرق ليتحقق حاجة تملك المال، و يقتل ليحقق المركز و القوة، و يعتدي ليحقق المنافسة و التسلط<sup>5</sup>.

#### د- نظرية التعلم الاجتماعي:

\*ركز هذه النظرية ضمن اهتماماتها على دراسة تأثير التعلم من خلال النمذجة (القدوة)، و التي تعني التعلم من خلال ملاحظة و تقليد نماذج أخرى، في تطور الاضطراب السلوكي و المرض النفسي في الكثير من السلوكيات كتعاطي الكحول، و التدخين و المخاوف، المرضية و السلوك الجنسي الشاذ، و السلوك العدواني، و في ذلك يؤكد "باندورا Bandoura" على أثر التقليد و النموذج على العدوان، حيث يرى أن الطفل يتعلم استجابات جديدة من النموذج، و يقوم بتقليد أو محاكاة هذا السلوك الجديد، و أن رؤية الطفل السلوك العدواني من الكبار يضعف من أثر الكف الذي يتعرض له الدافع العدواني الكامن في نفسه فينطلق مسافرا دون قيد أو عائق<sup>6</sup>، كما يؤمن من "باندورا" بأن

<sup>1</sup> موسى رشاد علي، سيكولوجية الفروق بين الجنسين، المرجع السابق، ص 68.

<sup>2</sup> الزبود نادر فهمي، نظريات الارشاد و العلاج النفسي، المرجع السابق، ص 146.

<sup>3</sup> عبد الرحمان محمد السيد، علم الامراض النفسية و العقلية الاسباب و الاعراض و التشخيص و العلاج. المرجع السابق، ص 131.

<sup>4</sup> عبد الرحمان محمد السيد، نظريات الشخصية. المرجع السابق، ص 289.

<sup>5</sup> عبد المطلب أمين القريظي، في الصحة النفسية. القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1، 1998، ص 63.

<sup>6</sup> موسى رشاد علي، سيكولوجية الفروق بين الجنسين. المرجع السابق، ص 79.

من "باندورا" بأن السلوك الإنساني يعود إلى الحتمية التبادلية التي تتضمن عوامل بيئية و سلوكية و معرفية، و التي يختلف تأثيرها النسبي في العديد من المواقف و الكثير من الأفراد، و بذلك يرى "باندورا" أن معظم السلوك الإنساني متعلم من خلال عملية التعلم بالملاحظة، و ذلك بمتابعة نموذج معين و ملاحظته، و من خلالها يقول الطفل بتخزين هذه نماذج السلوكية المضطربة و الاحتفاظ بها في الذاكرة، فإن ما حصل تعزيز أو تشجيع تحول ذلك إلى سلوك عدواني، و بناء على هذا يؤكد "باندورا" أن تعرض الأطفال المتكرر لنماذج العدوان و العنف سواء من خلال الوالدين و الأقارب أو وسائل الإعلام، كل ذلك يشجع الأطفال على التصرف بعدوانية<sup>1</sup>، و فد توصل "باندورا" على ثلاثة آثار للتعلم بالملاحظة هي تعلم استجابات جديدة، و كف سلوكيات غير مرغوبة، أو تسهيل ظروف و استجابات تقع حصيلة الملاحظ<sup>2</sup>.

#### هـ- النظرية الإنسانية:

\* يرى روجرز "Rogers" أن الناس يسيطر عليهم دافع تحقيق الذات، و يبقى هذا الدافع هو المحرض الداخلي لسلوك الفرد، و قد تنشأ صراعات بين الحاجيات التي تدفع إلى تحقيق الذات و الحاجات الناتجة عن تقدير الذات، مما يؤدي إلى سوء التكيف للفرد، و قد يتطور سوء التكيف عند الفرد عندما يمر بخبرة غير منسجمة مع شروط تقدير الذات لديه، فإن هذه الخبرة لا تنظم ضمن نظام خبرات الشخص بشكل يقبله، عندها يناله التشويه و التحريف و الإنكار، الأمر الذي يحدث التناقض بين الذات، و الخبرة، و يصاحب هذا التناقض الذي يعيشه الفرد شعور بالتهديد و القلق، و عندما يزداد هذا التناقض بدرجة عالية، فإن الفرد سوف يكون مضطر إلى مساعدة تجعله منسجماً مع الذات، و عندما لا يحصل له ذلك الانسجام يجد نفسه محيطة، عندها يشعر بقوة اتجاه العدوان على الذات و الآخرين<sup>3</sup>، كما يرى أن أي إحباط يعوق و يهدد إشباع حاجات الإنسان الأساسية سوف ينتج عنه تقييم سيء للذات و نقص احترام الذات، أي أن النزوع لتحقيق الذات يبقى المحرض الداخلي لسلوك الفرد.

وقد تنشأ صراعات بين الحاجات التي تدفع لتحقيق الذات، و الحاجات الناجمة عن تقدير الذات، الأمر الذي يؤدي إلى سوء تكيف الفرد، و الذي قد يؤدي به إلى أن سلك سلوكاً إجرامياً نتيجة عدم التكيف<sup>4</sup>.

#### و- النظرية المعرفية:

\* يشير بياجيه "Piaget" إلى أن الفرد من خلال عملي التمثيل و الموازنة، يكون بني عقلية و مخططات إجمالية معينة، تستخدم في تجهيز المعلومات التي ترد إليه، و تزيد من كفاءته في مواجهة مشكلاته و تفاعلاته مع البيئة، حيث

<sup>1</sup> عبد الرحمان محمد السيد، علم الامراض النفسية و العقلية الاسباب و الاعراض و التشخيص و العلاج نفس المرجع السابق، ص72.

<sup>2</sup> عبد الرحمان محمد السيد، نفس المرجع السابق، ص79.

<sup>3</sup> عبد المطلب أمين القريبي، في الصحة النفسية. المرجع السابق، ص85.

<sup>4</sup> الزبيد نادر فهمي، نظريات الارشاد و لعلاج النفسي. المرجع السابق، ص171.

يرى أن المخططات الإجمالية العامة من التكوينات المجردة الافتراضية في الذاكرة، و التي تشرح بتصنيف المعلومات الجديدة و تنظيمها، و تشكل الكيفية و الطريقة التي ينظر بها الفرد إلى العالم و يتمثلها عقليا، حيث تبدأ هذه المخططات من مخططات انعكاساته بسيطة كالنظر و قبض الأشياء عند الطفل الصغير ، و تتطور إلى خطط و إستراتيجيات و تصورات و افتراضات ، و نشاطات عقلية معقدة تزداد بزيادة التفاعل مع البيئة، و الاستثارة ز الاكتشاف و التجريب و أعمال الحواس و العقل، و كذلك التعزيز من قبل المحيطين بالفرد، نستنتج من ذلك إلى أن هذه التفاعلات البيئية و طرق الاكتشاف و الإثارة و كذلك التعزيز قد تجعل من الفرد يشكل هذا العالم بطريقة منحرفة و بذلك يتمثل عقليا الأساليب الانحرافية التي يرى بأنها المخططات السوية التي يواجه بها صور الانحراف في العالم الناتجة من زيادة التفاعلات البيئية<sup>1</sup>.

\* ويشير ويتمكن "Witkin" إلى أن الشخصية هي نتاج عملية التمييز أو التفريق **Différentiation** ، حيث يفترض أن درجة التمييز التي ينجزها الفرد سوف تنعكس على طائفة منوعة من الأنماط السلوكية، أي أن مؤشرات التمييز المستخلصة من أنماط سلوكية مختلفة سوف تربط بعضها ببعض ارتباطا إيجابيا، و قد نستدل على ذلك بان شخصية الفرد لن تتميز و تختلف عن شخصيات الآخرين، إلا عن طريق بعض أنماط السلوكيات الإجرامية كالسرقة و التعاطي الزنا، لذلك ترتبط هذه السلوكيات بشكل إيجابي مع شخصية إلى أن تصبح أنماط سوية بالنسبة إليه<sup>2</sup>.

\* و يشير كيللي "kelly" إلى أن الشخص يعاني من القلق مثلا إذا لم يمدده جهازه التكويني بوسيلة يتعامل بها مع خبرة ما من الخبرات، أو حيث يعجز عن تسمية هذه الخبرة، أو إحلالها دليل ذلك الجهاز، كما يشير "كيللي" إلى أن الشخص الذي يعاني من تهديد ما فإنه يشعر بأن تغيرا أساس على وشك الحدوث في جهازه التكويني، فإن ذلك قد يؤدي بالشخص إلى ارتكاب سلوكا إجراميا مثل الانتحار<sup>3</sup>.

\* و يشير فستنجر "Festinger" إلى أن التنافر المعرفي ما هو إلا تعبير عن صراع يحدث عندما يواجه الفرد أي شيء يتعارض مع معتقداته و أفكاره، و هذا الصراع يمكن أن يؤدي إلى تغيير في معتقدات الفرد ، أو يقدم تفسيرها مختلفا عن مادة الصراع، و ذلك لكي تتسق مع هذه المعتقدات الفرد، و لهذا قد نجد أن هناك عدم اتساق بين ما يفكر به المرء و ما يسلكه ، و يرى "فستنجر" أن عدم الائتلاف و الانسجام، بين جوانب المجال المعرفي للمرء يعبر عن التنافر المعرفي حيث يؤدي إلى حالة من التوتر عند المرء، و عندها يكون الفرد مدفوعا إلى تخفيف هذا التوتر من خلال محاولة

<sup>1</sup> عبد المطلب أمين القريطي، في الصحة النفسية. المرجع السابق، ص 99.

<sup>2</sup> الزعبي أحمد محمد، الإرشاد النفسي نظرياته إتجاهاته، مجالاته. المرجع السابق، ص 139.

<sup>3</sup> الزعبي أحمد محمد، الإرشاد النفسي نظرياته إتجاهاته، مجالاته. المرجع السابق، ص 145.

إزالة هذا التنافر المعرفي و التخلص منه، فقد يكون عن طريق ميل الفرد إلى تشويه الواقع متمثلاً ذلك التشويه ببعض صور السلوك الإجرامي<sup>1</sup>.

\* كما أكد البرت أليس "Albert Ellis" على أن الناس يتحكمون في أقدارهم بما يحملونه من قيم و معتقدات و التصرف بموجبها، حيث يرى أن الناس يصبحون مضطربين لغتهم يفكرون و يتصرفون على نحو غير مميز و واضح طبقاً لأفكارهم الخاطئة، كما يشير "أليس" إلى أن أي تفكير أو سلوك أو انفعال يؤدي إلى عواقب غير سامية، كهزيمة الذات أو إحباطها أو تدميرها، إنما يؤدي إلى خطورة بالغة في سعادة الفرد أو بقاءه على قيد الحياة<sup>2</sup>.

و خلاصة القول هو أن المعرفيون على اختلاف المعرفيون مشاربهم و تعدد آرائهم يرون أن الاضطرابات النفسية و السلوكية و السلوكيات الإجرامية ترجع إلى خلل معرفي أو عجز معرفي في التعامل مع الموضوعات و الأشياء.

#### ثالثاً: معيار خطورة الجريمة على امن المجتمع:

\* تحدد الجرائم وفقاً لخطورتها و جسامتها، بما تحدثه من هزة في المجتمع، و بما تسببه من قوة عام و إحساس بعدم الطمأنينة، و لذلك يختلف معيار الخطورة من مجتمع لآخر، و من سلطة تشريعية لأخرى، فما يكون محرماً في مجتمع ما، قد يكون مباحاً في مجتمع آخر<sup>3</sup>، و كما كانت الجريمة سلوكاً لا يشكل نموذجاً متجانساً، فقد بذلت جهود لتصنيفها، و تتباين تصنيفات الجريمة تبعاً للأغراض من التصنيف، و تتمثل فيما يلي:

أ- تصنيف الجرائم تبعاً لجسامتها: تنقسم إلى ثلاثة أنواع و هي الجنايات و الجناح و المخالفات، و يعتمد هذا التقسيم إلى حد كبير على خطورة الفعل الإجرامي و الضرر الناتج عنه.

ب- تصنيف الجرائم تبعاً لإيجابيتها: تنقسم الجرائم إلى إيجابية و جرائم سلبية، فالفعل الإيجابي المخالف للقانون كالسرقة و القتل و الضرب يعتبر جريمة إيجابية أما الامتناع عن قيام عمل يفرضه القانون، كالامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم فإنه يعتبر جريمة سلبية.

<sup>1</sup> الزعبي أحمد محمد، نفس المرجع السابق، ص 148

<sup>2</sup> الزعبي أحمد محمد، نفس المرجع السابق، ص 153.

<sup>3</sup> محمد الامين البشري، أنماط الجرائم في الوطن العربي. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص 249.



ج- تصنيف الجرائم حسب درجة إستمرارها: و تنقسم إلى جرائم وقتية و جرائم مستمرة، فالأولى هي التي تتكون من فعل يحدث في وقت محدد و ينتهي بمجرد ارتكابه كالقتل و التزوير، و الثانية و التي تتكون من فعل متجدد و مستمر مثل إخفاء الأشياء المسروقة و خطف الأطفال و الرشوة.

د- تصنيف الجرائم إلى عمدية و غير عمدية: فالجريمة العمدية هي التي تعمد الجاني ارتكابها، أي يتوفر لديه القصد الجنائي، أما الجريمة غير العمدية و هي التي لا يتوفر فيها القصد مثل القتل الخطأ و الإصابة الخطأ.

#### رابعاً: أنماط السلوك الإجرامي في المجتمع:

\* يمكن النظر إلى السلوك الإجرامي بأنواعه المختلفة، فإنها أفعال محرمة يعاقب عليها الشرع و القانون، إذ أنها لا تشكل يلوكا متجانسا، فهي تختلف و تتنوع من حيث أسبابها و دوافعها، و من الصعب أن يتم تصنيفها إلى أنماط لا تمايز، إذ أن المحاولات التي تمحورت حول تحديد منهجية لتصنيف الجريمة على أساس أنماطها الإجرامية لم تأخذ مسارات دقيقة لتحديد أنماط الجريمة بشكل أوسع، و بناء على ذلك نستطيع تصورا لأنماط السلوك الإجرامي منطلقا من الأدبيات و الكتابات التي اهتمت بموضوع السلوك الإجرامي على النحو التالي:

#### أ- جريمة القتل:

\* تعد جريمة القتل من السلوكيات الإجرامية التي يلجأ الفرد إلى ممارستها لسبب من الأسباب أو لدافع ضمني داخلي أو خارجي، بحيث يقوم الفرد إلى قتل النفس لأجل تحقيق غايات نفسية أو اجتماعية أو مادية، و نتيجة لذلك فقد تعددت تعريفات جريمة القتل بناء على مسبباتها و دوافعها، و الغايات التي يطمح الفرد لتحقيقها، و جريمة القتل في المفهوم الشرعي تتمثل بالجرم الذي يقوم به القاتل ضد المقتول فيرديه ميتا، مهما كانت الغية و الوسيلة، وهي قتل محرم، و يتضح من خلال هذا التعريف أن القتل هو الوصول بالمقتول إلى مرحلة الموت، كما يتضح أن القتل يأتي نتيجة لأسباب و غايات معينة تكمن في نفس القاتل<sup>1</sup>.

أما المفهوم القانوني لجريمة القتل فهي السلوك الإجرامي الذي يتمثل بالاعتداء على النفس الذي يؤدي إلى الوفاة، و يعاقب عليها بما ينص عليه القانون.

\* و يتضح من خلال هذا المفهوم لجريمة القتل التأكيد على أن كل من جريمة القتل العمد أو الخطأ أو الاعتداء أو الانتحار، تكون نتيجة وفاة الشخص أو موته يتلقى عليها المعتدي العقوبة التي نص عليها القانون، و التي يطبقها، و

<sup>1</sup> أبو الروس أحمد، أساليب ارتكاب الجرائم و طرق البحث فيها، المرجع السابق، ص129.

لذلك نجد اتفاقاً بين مختلف التعريفات التي يمكن صياغتها لتعريف جريمة القتل تدور حول معيار واحد هو قتل النفس لمرحلة الوفاة أو الموت.

\* و نتيجة للنزاعات الإنسانية التي تتكون من خلال الأبعاد الاجتماعية التي تفرض أحيانا على المجتمع عن طريق القيم و العادات و التقاليد و الأعراف، و النزاعات القبلية التي تكون إحدى دوافع القتل الرئيسية منطلقاً من دوافع الأخذ بالثأر أو الانتقام للعرض، أو استخلاص حقوق من الآخرين أو مشاجرات استفزازية أو الغيرة، كلها سلوكيات تدفع إلى ارتكاب جريمة القتل، مستخدماً القاتل فيها أدوات مختلفة تتحدد ما بين أسلحة نارية، أو الأسلحة البيضاء كالسكاكين أو الخنق باستعمال الأيدي أو غيرها، أو السم أو الحرق<sup>1</sup>.

\* و قد أشار "الدوري" إلى أن جرائم القتل و الإيذاء تشكل النمط الشائع لغالبية الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص، إذا حدد جريمة القتل من خلال تصنيفات القاتل أو الجاني على النحو التالي:

أ- القاتل العادي: و هو المرتكب للقتل دون أن تكون تحت تأثير أي شيء سواء المرض أو تعاطي المسكر، بل يقوم بهذا الفعل و هو في حالته الطبيعية و مدركاً بما قام بفعله.

ب- القاتل المريض اجتماعياً: و يعتبر هذا النوع من أنواع الشخصية المضادة للمجتمع، أي يكون تحت تأثيرات اجتماعية.

ج- القاتل الكحولي: و هو الذي يرتكب جريمة القتل تحت تأثيرات المواد المخدرة.

د- القاتل المنتقم: و هو الذي يقوم بجريمة منتقماً من الآخرين كالكراهة و الثأر و الإهانة.

هـ- القاتل المجنون: و هو الذي يكون فاقداً للعقل أي مختل القوى العقلية.

\* و بالنظر إلى أن الجريمة القتل سلوكاً قد يكون منمطاً أو مكتسباً من خلال التنشئة الاجتماعية أو البيئة المحيطة، فهو يعد سلوكاً يمكن تنميته كما يمكن تعديله أو إغائه عند الأفراد ونتيجة لذلك فإن جريمة القتل قد تصل إلى مرحلة الانتشار و التزايد عبر مراحل الزمن، إذا ظهرت دون إتباع السبل التي تحد من هذا السلوك الذي يؤثر بطبيعته على المجتمع، لذلك فإن هذا السلوك إما أن يتزايد حجمه في المجتمع، و إما أن يتناقص، و ذلك يعود إلى قوانين و أنظمة المجتمع التي تعمل من أجل أمن و سلامة مواطنيها.

<sup>1</sup> أبو الروس أحمد، نفس المرجع السابق، ص 131.

ب- جريمة السرقة:

\* تمثل جريمة السرقة واحدة من أكثر أنماط السلوك الإجرامي انتشاراً، والتي يلجأ الفرد إلى اقترابها لعدد من الأسباب والدوافع، حيث يقدم الفرد إلى جريمة السرقة لأجل تحقيق غاياته النفسية والاجتماعية والمادية، ونتيجة لذلك فقد تعددت التعريفات عن جريمة السرقة انطلاقاً من أسبابها ودوافعها وغاياتها التي يطمح الفرد إلى تحقيقها، وجريمة السرقة في الشريعة الإسلامية "من أخذ مال الغير خفية أي على أسباب الاستخفاء والتستر دون علم صاحب المال ودون رضاه"<sup>1</sup> وينصح من خلال هذا التعريف أن السرقة هي الوصول إلى مال الغير عن طريق التستر والاختفاء بغير علم صاحب المال، كما يتضح أن السرقة تأتي لأسباب و غايات معينة تكمن في السارق.

\* أما المفهوم القانوني لجريمة السرقة فهي السلوك الإجرامي الذي يتمثل بالاعتداء على ممتلكات الآخرين متمثلاً في سرقة المساكن والمتاجر والسيارات وغيرها، والتي يعاقب عليها القانون بمقدار المسروق، ويتضح من خلال هذا التعريف لمفهوم الجريمة السرقة التأكيد على أن ممتلكات الآخرين من مساكن ومتاجر وسيارات يؤدي إلى ضرر الآخرين، وبناءً على ذلك يتلقى المعتدي عقوبته التي نص عليها القانون نظراً إلى تكرار حدوثها ومقدار الأشياء المسروقة، وتعتبر السلوكيات التي يتبعها الفرد من أجل ارتكاب جريمة السرقة مختلفة ومتعددة، ويعود ذلك للاختلاف والتعدد إلى الغاية أو الهدف من وراء هذه الجريمة، ولذلك تتنوع أشكال السرقة بتنوع الأهداف والأساليب، متمثلة في سرقات المساكن والمتاجر والخزائن والسيارات والمواشي وغيرها<sup>2</sup>.

-و السرقة ليست حدثاً منفصلاً قائماً بذاته وإنما هي سلوك يعبر عن حاجة نفسية لدى الفرد، ولا بد من فهم الدوافع والأسباب المؤدية إلى السرقة ومكانتها من تكوين الشخصية، كما أن البيئة التي تحيط بالأفراد دورها البارز في تكوين موقفهم الخلفي<sup>3</sup>، ونتيجة لذلك فإن سلوك جريمة السرقة قد يصل إلى حد الانتشار والتزايد إذا ظهر دون إتباعه بالسبل الرشيدة التي تحد منه.

ج- جريمة الرشوة:

\* تمثل جريمة الرشوة واحدة من أنماط السلوك الإجرامي التي يقدم عليها الفرد من أجل تحقيق دوافع نفسية، قد تعزي إلى تحسين الوضع المادي، ونتيجة لذلك فقد تعددت التعريفات لهذه الجريمة بناءً على أسبابها ودوافعها و غاياتها التي يطمح الفرد إلى تحقيقها، والرشوة في المفهوم الشرعي "كل ما يعطي للحاكم أو غيره لغرض تحقيق ما يطلبه

<sup>1</sup> نبيل السما لوطي، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، جدة: دار الشروق، 1983، ص51.

<sup>2</sup> أبو الروس أحمد، أسباب ارتكاب الجرائم وطرق البحث فيها، المرجع السابق، ص137.

<sup>3</sup> صالح سالم باقارش و عبد الله علي الانسي، مشكلات و قضايا تربوية معاصرة. جائل: دار الاندلس للنشر و النوزيع، ط3، 1996، ص110.

الراشي<sup>1</sup>، من خلال هذا التعريف إن الرشوة هي وصول الفرد إلى ما يريد به باستخدام و يعرف القانون إعطاء القائم على هذه المصلحة ما أو بضاعة بهدف تحقيق هذه المصلحة، و يعرف القانون جريمة الرشوة بأنها قيام الموظف بأخذ مقابل عمل هو من اختصاصه سواء الإيصال حق أو دفع مضرّة أو الحصول على منصب ، و يتضح من التعريف التأكيد على أن أخذ الموظف مقابل تحقيق مصلحة للغير يؤدي إلى ضرر الآخرين، و بناء على ذلك يتلقى هذا الموظف العقوبة التي ينص عليها القانون، و بالنظر إلى الأمور التي تتحقق عن طريق هذه الجريمة و التي تتراوح بين إيصال حق أو إحقاق باطل، الحصول على حق، أو دفع مضرّة، الحصول على منصب أو عمل، نجدها تلحق بالفرد الضرر سواء نفسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً و لذلك و جبت العقوبة.

#### د- الجريمة الجنسية:

\* في حياة الإنسان دائرة من المحرمات تشمل أنواع السلوك اللا اجتماعي التي يستنكرها المجتمع، سواء كانت من المعاصي التي ينهى عليها الدين أو النقائص التي تنهى الأخلاق، أو المبادل التي تنهى عنها الآداب أو المهازل التي ينهى الذوق السليم، إلا أن الأفعال المكونة لهذا السلوك لا تتعادل في مدى خطورتها، و بالتالي لا تقابل من المجتمع بعزم واحد في محاربتها، و من هذه الأفعال ما يعكس صفو الأمن و تظهر فيه الأضرار بالغير، و يهدد حياة الناس و أموالهم و يكون اعتداء على حرياتهم، فتصبح الدولة أو السلطة الحاكمة مضطرة لأن تؤكد تحريمها بالقوة، بان تفرض عقوبات مناسبة على مرتكبيها، و هذه الأفعال هي التي تدخل في نطاق الجريمة الجنسية التي تعد و واحدة من الجرائم البشعة التي يرتكبها نص القانون على تحريمه و عقاب مرتكبيه، و من بينها الجريمة الجنسية التي تعد و واحدة من الجرائم البشعة التي يرتكبها الفرد في حق الآخرين، و التي يقدم عليها الفرد لأجل تحقيق دوافعه النفسية و الاجتماعية، و لذلك تعددت التعريفات بناء على تعدد أهدافها و غايتها و الأسباب المؤدية لها، و الجريمة الجنسية في المفهوم الشرعي هي "تلك الأفعال التي يقوم بها الشخص كالزنا و اللواط، و الاغتصاب و كل ما يتعلق بالجنس غير المشروع"<sup>2</sup>، و يتضح من هذا التعريف أن كل من اللواط و الزنا و الاغتصاب تعد من الأمور الغير المشروعة، مهما كانت الأسباب و الدوافع.

و يعرفها القانون بأنها الجرائم التي يقع الاعتداء فيها على الغير كالاغتصاب، محاولة الاغتصاب، محاولة اللواط، و الزنا ، اللواط، و محاولة اللواط، و هتك العرض ، و دخول المنازل لأغراض سيئة و الاختلاء المحرم، و يعاقب عليها القانون، و تعد من الأضرار التي تستوجب العقاب.

<sup>1</sup> محمد بن عبد الله المطوع، علم النفس الجنائي. الرياض: مطبعة الجلاوي، ط1، 2000، ص212.

<sup>2</sup> عدلي السمري و آخرون، علم إجتماع الجريمة و الانحراف، المرجع السابق، ص171.

\* والجرائم الجنسية دليل على مدى عدم تحكم الإنسان بغرائزه الأساسية، والتي تدل على درجة عدم إدراك الإنسان لنوعية وحدود علاقاته بالآخرين، وضعف ضبطه لنزغته الغريزية<sup>1</sup>، وتشمل الجرائم الجنسية جرائم الاغتصاب و هتك العرض، وإدارة البغاء و الانحياز فيه و ممارسته، وكطلك ممارسة الفسق و الفجور و التحريض عليه، و إفساد الأطفال و الجرائم المخلة بالآداب، و الذوق العام، و التعرض للأنتى بما يחדش حيائها بالقول أو الفعل<sup>2</sup>.

#### هـ- جريمة المخدرات:

تعد جريمة المخدرات من أشد أنواع السلوك الإجرامي تأثيرا على المجتمع، كما تعد من أبرز الأسباب للانحراف، حيث ان نسبة كبيرة من المنحرفين كان انحرافهم نتيجة تعاطي المخدرات، و كثيرا ما يدفع المتعاطي الذي لا يكفي دخله لإشباع حاجته من المخدرات، لارتكاب الجرائم الأخرى، فيندفع طالبا الحصول على هذه المخدرات عبر فنوات السرقة، و النصب و السلب و الاختلاس و الرشوة، و الخطف، و الضرب و القتل، و إنشاء الأسرار، حتى انه قد يخون الحكومة و الأوطان<sup>3</sup>، ولذلك تعددت تعريفات جريمة المخدرات، باختلاف أسبابها و دوافعها، و يمثل المفهوم الشرعي لجريمة المخدرات بأنها "كل ما يذهب العقل و يجعل الفرد خارج عن إرادته كإتيان المسكر"<sup>4</sup>، و يتضح من هذا التعريف إلى إن كل مسكر مذهب للعقل و يحصل من إتيانه المفاسد العظيمة، لأن الفرد يتصرف خارج مطاق الواقع و الإدراك الحقيقي.

\* و المخدرات هي كل مادة خام أو مستحضرة منبهة أو مسكنة أو مهلوسة، إذ استخدمت في غير الأغراض الطبية، أو الصناعية الموجهة إليها، تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما يضر بالفرد نفسيا و جسميا و يؤثر على المجتمع.

\* وتشير الدراسات إلى أن حجم جرائم المخدرات المعلن عنها في البلدان العربية حسب ما تظهره الإحصاءات المتوافرة نسبة أقل بكثير من الحجم الواقعي، لأن تعاطي بالمخدرات يحدث إجمالا بسرية تامة فلا تصل إليه أعين السلطة، كما أن الانتحار بالمخدرات بلف من التطور ما جعل الأجهزة المكلفة بتقصيه و تتبعه في سياق مستمر مع الأساليب المعتمدة من المهربين و التجار و التي تخفي المخدرات عن العين الساهرة على أمن المجتمع، و ليس بالإمكان إعطاء صورة دقيقة عن الحجم تلك الظاهرة أو ذلك الإجرام المستمر و الحاذق في أساليبه و تخفيفه، هذا ما يجعل الالتفاف

<sup>1</sup> مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، الجريمة و المجرم. بيروت: مؤسسة نوفل، 1980، ص110.

<sup>2</sup> غانم عبد الله عبد الغني، البغايا و البغاء و دراسة سوسولوجية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1990، ص79.

<sup>3</sup> آل سعود عبد الرحمان بن سعد، الإجرام دراسة تطبيقية تقييمية. المرجع السابق، ص83.

<sup>4</sup> عدلي السمري و آخرون، علم إجتماع الجريمة و الانحراف. المرجع، ص172.

إلى الأسباب المؤدية إلى تعاطي المخدر أجرد بكثير للوقاية من هذه الآفة، التي تهدد الإنسان في كيانه الذاتي و شخصيته، كما تهدد المجتمع ككل، فالمخدر يبعد الإنسان عم واقعه و يضعه في عالم من الوهم ينسى معه وجوده و ينهى معه ارتباطه بالمجتمع، و يجعله مغتربا عن ذات و عن مجتمعه.

#### خامسا: العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي:

إن العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي عديدة ومتشعبة، ويصعب حصرها، وهذه العوامل تنقسم إلى نوعين، إما أن تكون خاصة بالفرد أي ذاتية، وإنما أن تكون خارجية أي من البيئة المحيطة بهذا الفرد<sup>1</sup>، وفيما يلي عرض لأهم العوامل التي تؤدي بالفرد إلى ارتكاب السلوكيات الإجرامية.

#### أولا: العوامل الذاتية:

ويقصد بها مجموعة العوامل الخاصة بالفرد ذاته، والتي تؤدي بالوقوع في السلوك الإجرامي وأهمها الوراثة، العمر، الذكاء، الغرائز، الأمراض النفسية والأمراض العقلية.

#### أ- الوراثة:

لمعرفة مدى اشتراك التوائم في السلوك الإجرامي، أجرى أشلي منتاجو « Ashly Montage » خمس دراسات تكونت من 104 زوج من التوائم المتماثلة، و 112 زوج من التوائم غير المتماثلة، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات إلى أن 70 زوج أي بنسبة 67% من مجموعة التوائم المتماثلة على درجة كبيرة من التطابق في السلوك الإجرامي، بينما ظهر التطابق في السلوك الإجرامي في مجموعة التوائم غير المتماثلة في 37 زوج أي بنسبة 33% منها فقط،

<sup>1</sup> صالح إبراهيم الصنيع، التدين علاج الجريمة. الرياض: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، 1993، ص192.

وهنا يظهر أن النسبة إرتفعت بين التوائم المتماثلة عنها عند التوائم غير المتماثلة، ويعد هذا دليل على دور الوراثة في السلوك الإجرامي ، كما وجد كي دي كريستانس « K.D.Kristaise » في دراسته على 6000 من التوائم أن السلوك الإجرامي قد ظهر في 66.7% بالنسبة للتوائم من نفس الجنس، مقابل 30.4% بالنسبة للتوائم من الجنسين، كما يدل ذلك على أن نسبة واثرة السلوك الإجرامي بين التوائم من جنسه واحد أكثر منها عند الجنسين<sup>1</sup>، كما يمكن أن يظهر أثر الوراثة أيضا في شذوذ الكروموزومات، حيث يمتلك الذكر السليم كروموزوم من نوع XY والأنثى السليمة XX ، وقد وجد أن بعض المجرمين يحملون كروموزوما إضافيا من نوع Y وبذلك يكون XYY، وفي ذلك أجرى جاكوبس ، وفي ذلك أجرى جاكوبس « Jocabas » عام 1995 دراسة تناول فيها 197 من السجناء، وبالتحقيق وجد أن أكثرهم من حملة كروموزوم XYY، ووضح أن الذكر حامل الكروموزوم XYY أكثر ميلا للقتل وجرائم الشذوذ الجنسي<sup>2</sup>.

#### ب-العمر:

يعتبر العمر من العوامل الذاتية الذي قد يكون له دور في إرتكاب السلوك الإجرامي، حيث أكدت العديد من الدراسات في عدد من بلدان العالم المختلفة، على الجنسين في أعمار مختلفة، أن الجريمة ترتفع نسبتها في عمر الشباب وتقل قبل وبعد هذه المرحلة من العمر، ففي بريطانيا وجد ما بين عامي 1959-1967 أن الأفراد من العمر ما بين 17-30 سنة إرتكبوا ما نسبته 47% من الجرائم في تلك الأعوام، وفي دراسة عام 1907 قام بها دغريف « Degreeef » في بلجيكا أظهر لديه أن الأفراد في العمر ما بين 18 و 30 سنة إرتكبوا ما نسبة 73.8% من الجرائم، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أشارت الإحصائيات لعام 1987 أن الشباب ما بين العمر 14 و 24 نسبة يمثلون ما نسبة 21% من السكان، وأنهم يمثلون ما نسبته 58%، ممن قبض عليهم ممن قبض عليهم في تلك الفترة، وفي إحصاء الأمن العام في مصر لعام 1971 ظهر أن الأفراد في الأعمار ما بين 15 و 30 سنة إرتكبوا ما نسبته 53% من إجمالي الجرائم، ويرجع الباحثون سبب إرتفاع نسبة الجريمة في مرحلة الشباب إلى عدة أسباب، منها أن الإنسان هذه الفترة يتمتع بالقدرة الطبيعية والقوى البدنية، وهنا يعني زيادة الجريمة كلما قربت هذه القوة والطاقة من أقصاها حيث يبلغ العمر أقصى قوته وطاقته في هذه المرحلة كما يعد السبب الآخر أن الأفراد في هذه المرحلة العمرية يتصغون بالإنتفاع والتسرع مما يدفعهم للوقوع في الجرائم المتنوعة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص194.

<sup>2</sup> محمد محروس الشناوي و عبد الرحمان محمد السيد، العلاج السلوكي الحديث أسسه و تطبيقاته، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر و التوزيع، 1998، ص191.

<sup>3</sup> صالح إبراهيم الصنيع، التدين علاج الجريمة، المرجع السابق، ص199.

ج- الذكاء:

يرى العالم البريطاني جوتج « Gong » أن هناك إرتباطا عاليا بين ضعف الذكاء والوقوع في الجريمة، حيث يقول إن سبب الجريمة هو الضعف العقلي أو القصور في الإدراك، وقد توصل "جورج" إلى أن معظم المجرمين من ضعاف العقول، وبذلك يعد متوسط درجات الذكاء بين المجرمين أقل منها لدى غير المجرمين، فالشخص المصاب بالضعف العقلي يتسم بشخصية قليلة الإدراك وغير معتبرة بعواقب الأفعال والإلتزامات القانونية حيالها، ويرى كل من لوران « Loren » وجودارد « Gwodord » أن الضعف العقلي هو سبب الجريمة، وفسرا ذلك بأن ضعيف العقل عاجز عن إدراك مضمون القواعد التي تنظم المجتمع، كما أنه عاجز عن فهم طبيعة أفعاله، وإدراك نتائجها وأضرارها، وهو حتى لو أدركها فإن إرادته الضعيفة لن تمكنه من الحد من رغباته ومنعه من الإقدام على الأفعال الإجرامية، مما يسهل لهذه الشخصية الوقوع في الجريمة أو جعل صاحبها صيدا سهلا يستخدم كوسيلة لإرتكاب الجرائم من قبل الآخرين الذين يفوقونه ذكاء<sup>1</sup>.

د- الغرائز:

تلعب الغرائز دور رئيسيا في وقوع الفرد في السلوك الإجرامي، حيث تعد الهو مركز الغرائز الفطرية كالجنس والعدوان، بينما الأنا الأعلى تحوي القيم والمعايير والمبادئ الأخلاقية لمجتمع الفرد، وتأتي الأنا على المستوى الإدراكي للفرد، وعن طريقها يتصل الفرد بالعالم الخارجي، لذلك يحدث الصراع بين محتويات الهو التي تطلب الإشباع ومحتويات الأنا الأعلى التي لا تقبل خروج هذه الغرائز إلا ضمن أطر سلوكية يفرضها المجتمع، فإذا أفلت الفرد في مقاومة غرائزه وفي توجيهها نحو أنماط سلوكية مقبولة إجتماعيا كالزواج لإشباع الجنس أو العمل لكسب المال فإنها قد تخرج على هيئة سلوكيات مباشرة كالسرقة والقتل و الإغتصاب، الأمر الذي يضر بالآخرين وأحيانا يأخذ هذا السلوك شكلا رمزيا غير مباشرة كأن يسرق الفرد رغبتة في إيذاء المسروق، وليس بحاجة إلى المال<sup>2</sup>.

هـ- الأمراض النفسية:

تعد الأمراض النفسية من العوامل المؤدية للوقوع في السلوك الإجرامي، حيث يظهر المرض النفسي أو ما يسمى بالعصاب في صورة إضطراب يمس الجانب الإنفعالي لدى الفرد، ويظهر على شكل أعراض جسمية ونفسية مختلفة دون أن يفقد المريض إدراكه لحالته المرضية، أو إتصاله مع الواقع مثل الهستيريا، والقلق، والخوف، وقد ترجع أسباب

<sup>1</sup> سميرة عبده المعاري، نظريات السلوك الإجرامي، مجلة الامن و الحياة، ع170، ص26، 27.

<sup>2</sup> زهران حامد عبد السلام، علم نفس النمو الطفولة و المراهقة، المرجع السابق، ص175.



هذه الأمراض إلى أحداث أليمة أو صدمات تعرض لها الفرد أثناء مرحلة الطفولة، أو إلى الصراعات المستمرة بين رغبات الفرد والعوائق التي يضعها المجتمع أمامه والتي تؤدي إلى الإجباط، الأمر الذي يجعل هذا الفرد يسعى للبحث عن الوسائل التي تخلصه من أمراضه وآلامه، ولذلك نجد الأمراض النفسية يمكن أن تقود الفرد إلى جرائم الإقتناء أكثر من جرائم العنف مثل السرقة والتزوير والرشوة والجرائم الجنسية<sup>1</sup>، كما أن الأمراض النفسية قد تؤدي إلى تغير واضح في سلوك الفرد لمسرعة التهيج وسرعة الغضب والعجز عن ضبط إنفعالات النفس والخلق والإسراف في سلوك حركي معين، كما قد يؤدي البعض من هذه الأمراض إلى إسراف الفرد في عادات معينة كالإسراف في التدخين أو الأكل أو النوم أو في تعاطي المخدرات، وبعض هذه الأمراض الحادة قد تدفع الفرد إلى العدوان على ذاته أو الآخرين<sup>2</sup>.

### و- الأمراض العقلية:

إن الأمراض العقلية كالأمراض النفسية في كونها عامل من العوامل المؤدية للجريمة، حيث يعد المرض العقلي أو الذهان إضطراب شديد يشمل جميع جوانب الشخصية، فيمثل الإرادة والتفكير، ويفقد المريض القدرة على إدراك الواقع إدراكاً صحيحاً، ويسلمه إلى هلاوس وأوهام، تمنعه من تدبير شؤونه وعن التوافق الاجتماعي، ومن الأمراض العقلية الفصام، ذهان المراح، الإكتئاب والذهان الاضطهادي، والأمراض العقلية يمكن أن تدفع بصاحبها إلى الجرائم وخاصة جرائم العنف كالقتل والشروع بالقتل أو التهديد بالقتل أو الضرب، أو الاغتصاب الجنسي أو المثلية الجنسية أو الإنتحار<sup>3</sup>.

### ثانياً: العوامل الخارجية:

ويقصد بها مجموعة العوامل البيئية التي تؤثر على الفرد بشكل من الأشكال، وقد يكون هذا الشكل ممثلاً في السلوك الإجرامي، ومن أهم هذه العوامل هناك العوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية والعوامل الاقتصادية.

1-العوامل الاجتماعية: تلعب العوامل الاجتماعية دوراً حاسماً في جنوح الأفراد إلى السلوك الإجرامي، نظراً لكون الفرد كائن اجتماعي لا يستطيع الحياة بمفرده، فهو ولد وترعرع في جماعة، ثم يكمل بقية حياته متقلباً بين عدة أدوار داخل الجماعة وهذه الجماعات تتمثل فيما يلي:

### أ- الأسرة:

<sup>1</sup> صالح إبراهيم الصنيع، التدين علاج الجريمة، المرجع السابق، ص203.

<sup>2</sup> الماضي محمد بن حمد، القضاء في جرائم الأحداث، كتاب الرياض، 2000، ص60.

<sup>3</sup> المعاري سميرة عبده، نظريات السلوك الإجرامي، المرجع السابق، ص30.

من الجماعة الأولى في حياة الإنسان والتي لا يكون له خيار في كونه فرادا منها، ففيها يولد ويعتمد عليها كليا في توفير جميع احتياجاته في سنوات عمره الأول، وفي خلال نموه يلتبس مظاهر السلوك التي تمارسها الأسرة، فيقل هذه السلوكيات ويكتسب منها المعايير والأخلاق التي تتعامل بها، فالطفل الذي يعيش في أسرة منحلة قد يقلد بعض السلوكيات السيئة، وقد يفقد احترام نفسه ووالديه والقيم الأخلاقية، فيعيش مترددا بين الظلم والقسوة والمهانة والخوف والعدوان، كما أن البيت المتصدع، سواء كان التصدع نتيجة الطلاق بين الوالدين أو هجرة أو وفاة أحدهما، أو سجن أحدهما بسبب ممارسة سلوكا منحرفا كإدمان الخمر أو المخدرات، أو الشذوذ الجنسي، أو ارتكاب الجرائم من أي نوع كانت، الأمر الذي قد يؤدي بهذا البيت إلى جعل الأطفال عرضة للوقوع في سلوكيات منحرف، إذا استمر هذا السلوك مع الفرد بعد ذلك فقد يصبح مجرما منحرفا في الكبر<sup>1</sup>، ولتوضيح دور الأسرة في إنخراط الأفراد في السلوك الإجرامي قام وليام هيلي «Willin « Healy» على ألف طفل جانح ووجد ما نسبته 46% من هؤلاء الأطفال جاءوا من أسر متصدعة، وكذلك أمت دراسة الباحثين أليانور وجلوك «Aluner aCluck» حول دور الأسرة في جنوح الأحداث حيث خرجا بنتائج مشابهة لنتائج دراسة ميلي<sup>2</sup>.

#### ب- المدرسة:

هي الوسط الاجتماعي الثاني الذي يبدأ فيه الفرد بتوسيع دائرة علاقاته الاجتماعية حيث تتعدد صداقات ومعارفه، فقد يجنح الطفل إذا انضم إلى الأصدقاء جانحين داخل المدرسة، أو قد تكون المدرسة ذات جو غير مجيب للطالب لأي سبب من الأسباب مثل القسوة الزائدة من قبل المعلمين أو قلة ميل الطالب للدراسة أو صعوبة المعلومات المعطاة أو غيرها من الأسباب التي تدفع به إلى التغيب عن المدرسة، فتكون هذه الفرصة سانحة لأصدقاء السوء لجذبه إليهم فيلتحق بهم ثم يسلك سلوكهم، مما يؤدي به في النهاية إلى الإستمرار في هذا السلوك ليصبح مجرما في كبره<sup>3</sup>.

#### ج- الرفاق:

وهم مجموعة من الأفراد المقاربين للإنسان في عمره وميوله وإتجاهاته ومنزله الاجتماعية، وجماعة الرفاق تلعب دورا كبيرا في حياة الفرد من ناحية التأثير في سلوكياته فإذا كان هؤلاء الرفاق من الصالحين، يتوقع أن يكون سلوك الفرد صالحا، بل ويزداد صلاحا مع مرور الأيام، ولكن الخطر يأتي عندما يكون هؤلاء الرفاق منحرفين، الأمر الذي يقود الفرد للانحراف عاجلا أو آجلا، وفي ذلك فقد أكدت بحوث العلماء مثل هيلي «Healy» وشو «Cho»

<sup>1</sup> الماضي حمد محمد بن حمد، القضاء في جرائم الأحداث، المرجع السابق، ص 63.

<sup>2</sup> صالح إبراهيم الصنيع، التدين علاج جريمة، المرجع السابق، ص 210.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 211.

وكلوك « Cluck » على أن ظاهرة الجنوح ظاهرة جماعية وليست فردية، فلا تقتصر على فرد واحد، بل تعم جميع الأفراد المنضمين لجماعة واحدة، كما أكدت دراسة الجمعي 1404 التي أجريت في سجون الحائر بمدينة الرياض على مرتكبي عدة جرائم أن العامل وراء ارتكابهم هذه الجرائم هو انتمائهم لجماعة الرفاق المنحرفين والمجرمين<sup>1</sup>.

#### د-الحي:

يقصد بالحي الوسط الجغرافي الذي يشمل على مجموعة من الأسر المتجاورة، وللجو السائد في الحي دور كبي في سلوك أفراده سلوكا سويا أو جانحا، فقد أوضحت دراسات عديدة منها دراسة شو « Cho » حيث درس تأثير الحي على خمسة إخوة أشقاء كانوا معروفين بتاريخهم الإجرامي الطويل وقد وصف « Cho » الحي الذي سكنوا فيه بأنه منطقة جناح توفرت فيه أسباب عدم التنظيم الإجتماعي، وتشجيع السلوك الإجرامي عن طريق إحترام المجرم، وإضفاء طابع الرجولة والبطولة عليه، مما جعل هذا الحي بيئة فاسدة أنتجت هؤلاء المجرمين، كما أكدت دراسة فردريك « Fredirik » على عصابات الأطفال في عدد من المدن الأمريكية، وخرج بنتيجة أن جميع هذه العمليات تعيش في مناطق جناح<sup>2</sup>، كما أملت دراسة أبحاث الجريمة 1412 على أن معظم الجرائم التي إرتكبت، قد إرتكبت في الأحياء الشعبية الفقيرة<sup>3</sup>.

2-العوامل الثقافية: تساهم العوامل الثقافية بدور كبير في إنحراف سلوك الأفراد نظرا لقوة التأثير الذي تملكه على نفسيات الأفراد داخل المجتمع، وفيما يلي عرض لهذه العوامل:

#### أ-التعليم:

يعد تدني مستوى التعليم، أو ما يسمى بالأمية من الأسباب التي قد تؤدي إلى السلوك الإجرامي، إذ أن الأفراد الأميين قد يكون من السهل انقيادهم وتأثرهم بالنماذج التي أمامهم، خاصة إذا كانوا هؤلاء الأفراد يحترمون هذه النماذج يؤمنون بسيرهم، فالأفراد الأميون قد لا يدركون خطورة العمل الذي يقومون به خاصة إذا كانت هذه النماذج تحسن لهم نتائج هذه الأفعال الإجرامية، ولذلك ينحرف هؤلاء الأفراد في هذه السلوكيات بغية تحقيق العديد من المكاسب الوهمية، وفي ذلك أكدت دراسة العالم الفرنسي كولي « Coole » على مجموعة من المجرمين وجد فيها أن

<sup>1</sup> محمد إبراهيم السيف، الظاهرة الاجرامية في ثقافة و بناء المجتمع السعودي بين التطور الاجتماعي و خصائص الانجاه الاسلامي.الرياض: مكتبة العبيكان، 1996،ص83.

<sup>2</sup> صالح إبراهيم الصنيع، التدين علاج جريمة.المرجع السابق،ص216.

<sup>3</sup> محمد إبراهيم السيف، الظاهرة الاجرامية في ثقافة و بناء المجتمع السعودي بين التطور الاجتماعي و خصائص الانجاه الاسلامي.المرجع السابق،ص85.

جرائم العنف والعدوان كالقتل والجرائم الجنسية والحرق العمد يقوم بها مجرمون تم تقع فيهم نسبة الأمية، قياسا بالمجرمين الذين يرتكبون جرائم أقل عنفا، كالسرقة والإحتيال والتزوير والذين تقل بينهم نسبة الأمية<sup>1</sup>.

### ب- وسائل الإعلام:

تلعب هذه الوسائل دورا كبيرا في تشكيل شخصيات الأفراد في المجتمع، من خلال ما تبث من برامج مختلفة تؤثر على سلوكيات الأفراد وقد تدفعهم أحيانا للوقوع في الجريمة، وذلك من خلال عرضها للجرائم بشكل مغري ومشوق يثير الخيال ويدفع الأفراد، وخاصة الصغار منهم إلى تقليد هذا السلوك نتيجة إضفاء طابع البطولة على الشخصيات الإجرامية، من خلال مقاومتها لقوات الأمن، وكذلك من خلال عرض صور من حياة البذخ والترف والمتعة التي يعيشها المجرمون، كما أن بعض هذه الوسائل قد تدافع عن المجرمين بعرضها للحياة الصعبة التي يعيشون فيها، من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، مما يوجد تعاطفا جماعيا معهم داخل المجتمع، وقد يصل الأمر ببعض هذه الوسائل إلى تنمية الشعور المعادي للسلطات ورجال الأمن والقانون، عن طريق تشويه الأحكام الصادرة من قبل هذه السلطات<sup>2</sup>.

### 3- العوامل الاقتصادية:

وهي من العوامل التي لا يزال الجدل قائما في دورها في الجريمة في علوم الجريمة والسلوك الإجرامي، فهناك من يقرها وهناك ينفيها، وهناك فئة ثالثة تعترف بدورها الجزئي في السلوك الإجرامي، ويمكن تقسيم العوامل الاقتصادية إلى قسمين هما الوضع الاقتصادي للفرد والوضع الاقتصادي للدولة، وهي كالتالي:

#### أ- الوضع الاقتصادي للفرد:

لوضع الفرد الاقتصادي دور كبير في دفعه للجريمة في أحيان كثيرة، فقد تواترت أفعال العديد من الباحثين منذ زمن طويل على أن الفقر أحد أسباب الجريمة، فقد رأى مثلا أفلاطون أن السبب الأول والمهم في السلوك الإجرامي هو حب الثروة والجشع المادي، كما ذكر ديفريس « Diverse » الإيطالي أن ما نسبته 85% إلى 90% من المجرمين جاءوا من طبقات فقيرة، وخرج سيرل بيرتا « Cyril Brut » من دراسة له على الأحداث أجريت في إنجلترا على 46% من هؤلاء الأحداث كانوا من أسر فقيرة، وفي لبنان أجريت دراسة على الأحداث المنحرفين فوجد أن 54% منهم ينتمون لأسر فقيرة، والثراء وهو عكس الفقر قد يكون أحيانا سببا من الأسباب المؤدية للجريمة،

<sup>1</sup> صالح إبراهيم الصنيع، المرجع السابق، ص217.

<sup>2</sup> آل سعود عبد الرحمن بن سعد، الإجراء دراسة تطبيقية تقويمية، المرجع السابق، ص95.

فعندما يقوم الثري بإستعمال ثرائه وجاهه للقيام بعمليات إحتيال كبيرة لزيادة ثروته أو التلاعب بالأسعار أو إحتكار البضائع، والسلع، أو التلاعب بأسعار العملات الأجنبية والأسهم والأوراق المالية، كل ذلك يضر بمصلحة وإقتصاد الوطن والمواطنين، ويعتبر نوعاً من أنواع الجريمة التي يعاقب عليها القانون<sup>1</sup>.

**ب-الوضع الإقتصادي للدولة:**قد يؤدي الوضع الإقتصادي المتردي للدولة إلى دفع بعض الأفراد للقيام بسلوك إجرامي نتيجة للظروف الإقتصادية الصعبة، التي أدى إليها ذلك الوضع، فقد قام رينمان « Reinnan » ببحث الحالة الإقتصادية في مجتمع مدينة فيلادلفيا خلال الفترة 1930 و 1935، حيث كان هناك أزمة إقتصادية عنيفة، فوجد أن نسبة المنحرفين في المدينة عالية خلال تلك الفترة، وفي دراسة أخرى أجريت في لبنان لمقارنة عدد السيارات المسروقة في إحدى السنوات قبل الحرب مع نسبة من سنين الحرب والأزمة الإقتصادية، وكانت السنة قبل الحرب هي عام 1972، وكان عدد السيارات المسروقة 1170 سيارة، بينما في إحدى سنين الحرب والأزمة الإقتصادية وهو عام 1987.

كان عدد السيارات المسروقة يقدر بثلاثين ألف سيارة، وهذا الفارق الشاسع بين العامين يبين أكثر الأزمات الإقتصادية في وقوع الأفراد في السلوك الإجرامي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> صالح إبراهيم الصنيع، التدين علاج جريمة. المرجع السابق، ص220.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص221.

## الفصل الثالث: السلوك الاجرامي

تمهيد

أولاً: مفهوم السلوك الاجرامي.

1- مفهوم السلوك الانحرافي.

2- مفهوم الانحراف.

3- مفهوم الجريمة.

4- مفهوم الجناح.

5- مفهوم السلوك الاجرامي.

ثانياً: الاتجاهات النظرية في تفسير السلوك الاجرامي.

تمهيد.

1- نظرية التحليل النفسي.

2- النظرية السلوكية الراديكالية.

3- النظرية السلوكية الجديدة.

4- نظرية التعلم الاجتماعي.

5- النظرية الانسانية.

6- النظرية المعرفية.

ثالثاً: معيار خطورة الجريمة على امن المجتمع.

رابعاً: أنماط السلوك الاجرامي في المجتمع.

خامساً: العوامل المؤدية للسلوك الاجرامي.

لقد كانت ولا تزال الغاية الأساسية من التنشئة الاجتماعية في كل الثقافات من أبسطها إلى أشدها تعقيدا هي تربية أشخاص متوافقين لكي يسهموا في تقدم المجتمع ورفقه، وتحقيق أهدافه القريبة والبعيدة، كما تهدف التنشئة إلى تنمية أنماط السلوك الفردي الذي يتضح من خلال عمليات التفاعل والتبادل والترابط بين الأفراد، ذلك أن التنشئة تؤثر في السلوك يحدد طبيعة العلاقة بين الأفراد والجماعات، سواء كانت هذه العلاقة إيجابية أو سلبية، دائمة أو مؤقتة، تعاونية أو تنافسية، وتعمل التنشئة كذلك على إكساب الفرد هويته الشخصية التي يستطيع من خلالها التعبير عن حاجاته ورغباته ومصالحه وطموحاته بالطريقة التي يرغب فيها، وبشكل يتلاءم مع رغبات ومصالح وأهداف الجماعة، أو الجماعات التي ينتمي إليها ويتفاعل معها، وعملية التنشئة الاجتماعية من عملية مهمة لكل من الفرد المجتمع، إذا أن الفرد بدون أهداف عليا وبدون وسائل التعليم والتدريب التي تساعد في اكتساب الخيرات والتجارب والمعلومات التي تتطلبها حياته الخاصة والعامة، لا يمكنه تطوير نفسه وتنمية قدراته وقابليته التي يحتاجها المجتمع، ويكتسب الفرد تربيته وتنشئة من الأفراد المحيطين به فيتعلم منهم الأدوار الاجتماعية، والعادات والتقاليد والقيم والأخلاق التي تعتبر من ضرورات الحياة الإنسانية، ومن هنا فإن التنشئة الاجتماعية الخاطئة قد تكون سببا من الأسباب المهمة للسلوك الإجرامي، ذلك لأنها تؤثر في الصغار والمراهقين تأثيرا سلبيا يجعل سلوكهم شاذا وغير مقبول، بنظر الأعراف، والتقاليد والقوانين والقيم الاجتماعية، فإذا تفحصنا الأسباب المسؤولة عن سلوك المجرمين والمنحرفين والشواذ، لوجدنا بأنها ترجع إلى أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة والملتبسة التي تلقاها هؤلاء من الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي وبقية الجماعات والمنظمات المرجعية التي ينتمون إليها.

### 1- تعريف التنشئة الاجتماعية:

أ- التعريف اللغوي: جاء في لسان العرب لابن منظور كلمة التنشئة من الفعل نشأ ينشأ نشوءا، ونشاء بمعنى ربا وشب.

لقد تنوعت واختلفت دراسة التنشئة الاجتماعية حسب دارسيها من علماء النفس و اجتماع وعلماء النفس الاجتماعي، و الأنثروبولوجيا، الأمر الذي أدى إلى ظهور اتجاهات عدة لكل منها رؤية ومنظور خاص لمفهوم التنشئة الاجتماعية.

أ-الاتجاه النفسي: يؤكد أنصار هذا الاتجاه من علماء النفس أن شخصية الفرد تتكون وتتشكل في السنوات الأولى فقط من حياته، أما ما يتعرض له الفرد فيما بعد من تأثيرات فإنها تبقى ثانوية بالنسبة لما يكون قد تعرضت له في مرحلة الطفولة فعناصر شخصية الفرد تعود إلى مرحلة الطفولة و ما يتعرض له الفرد من خبرات إيجابية أو سلبية،

فالطفل يولد ولديه مجموعة من الغرائز النزوات، والتي يحاول إشباعها والتي قد تهدد استقرار المجتمع، ولقد عرف علماء النفس مفهوم التنشئة الاجتماعية بأنها: العلمية التي يستطيع بمقتضاها الأفراد المنشئين اجتماعيا عن كبح نزواتهم وتنظيمها وفق متطلبات المجتمع ونظامه الاجتماعي السائد، ويكون سلوكهم هذا مناقضا لسلوك الأفراد غير المنشئين اجتماعيا، والذين تؤذي أنانيتهم في إشباع نزواتهم للإضرار بالآخرين وبسلامة المجتمع<sup>1</sup>

وهناك من يرى بأن التنشئة الاجتماعية هي العلمية التي يتم من خلالها التوفيق بين رغبات دوافع الفرد الخاصة، وبين اهتمامات الآخرين، والتي تكون ممثلة في البناء الثقافي الذي يعيش فيه الفرد، و الاستخدام المألوف للأساليب الشائعة في المجتمع، كالمحافظة على المواعيد وهذه الأشياء ضرورية إذا ما كان على الفرد أن يحيا في وئام مع نفسه، ومع الآخرين في المجتمع<sup>2</sup>.

ومن هنا فإن وظيفة التنشئة الاجتماعية من وجهة نظم علماء النفس هي تحقيق التوازن بين نزوات الفرد ورغبات المجتمع، بحيث يمكن تهذيب هذه النزوات وتحويلها إلى سلوكيات مقبولة اجتماعيا، ولا يكون هذا إلا مع بداية الطفولة، ولذلك وضعوا العديد من النظريات التي تحاول تفسير كيفية تشكيل الشخصية مثل نظريات سيغمون فرويد وجورج ميد.

**ب-الاتجاه الاجتماعي:** ذهب علماء الاجتماع في تعريفهم لمفهوم التنشئة الاجتماعية إلى الاهتمام بالنظم الاجتماعية، والتي من شأنها أن تحول الإنسان من تلك المادة العضوية إلى فرد اجتماعي قادر على التفاعل و الاندماج بسير مع أفراد المجتمع فالتنشئة الاجتماعية حسب المفهوم الاجتماعي ما هي إلا " تدريب الأفراد على أدوارهم المستقبلية، ليكون أعضاء فاعلين في المجتمع، وتلقنهم للقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والعرف السائد في المجتمع التحقيق التوافق بين الأفراد وبين المعايير، والقوانين الاجتماعية، مما يؤدي إلى خلق نوع من التضامن والتماسك في المجتمع<sup>3</sup>

و لقد عرفها " فيليب ما يو " بأنها " عملية يقصد بها طبع المهارات والاتجاهات الضرورية التي تساعد على أداء الأدوار الاجتماعية في المواقف المختلفة"<sup>4</sup>

وهناك من يعرفها بأنها " عملية تعلم وتعليم وتربية، تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد طفلا فمراهق فشيخا، سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة وتيسر له الاندماج، وأن الفرد في تفاعله مع

<sup>1</sup>-رائيا عدنان،رشا بسام،التنشئة الاجتماعية.عمان:دار البداية،ط1،2006،ص16.

<sup>2</sup>-نفس المرجع،ص17.

<sup>3</sup>،نفس المرجع،ص19.

<sup>4</sup> نفس المرجع،ص20.



أفراد الجماعة يأخذ ويعطي فيما يختص بالمعايير والأدوار الاجتماعية والاتجاهات النفسية والشخصية الناتجة في النهاية هي نتيجة لهذا التفاعل<sup>1</sup>

وهناك من يرى بأن " التنشئة الاجتماعية تشمل كافة الأساليب التي يتلقاها الفرد من الأسرة، خاصة الوالدين والمحيطين به من أجل بناء شخصية نامية متوافقة جسيما ونفسيا واجتماعيا وذلك في مواقف كثيرة منها اللعب، والغذاء والتعاون، والتنافس والصراع مع الآخرين في كافة مواقف الحياة"<sup>2</sup>

إن التنشئة الاجتماعية بهذا المفهوم تعني عملية تعليم الفرد منذ نعومة أظفاره عادات وأعراف وتقاليد المجتمع أو الجماعة التي يحي بداخلها حتى يستطيع التكثيف مع أفرادها من خلال ممارسته لأنماط من المعايير والقيم المقبولة اجتماعيا والتي تجعل الفرد فاعلا اجتماعيا داخل أسرته ومجتمعه، وهي تحدث من خلال وجود التفاعل بين الأفراد، هذا التفاعل الذي يعتبر جوهر العملية التنشئة.

#### د-الاتجاه الأنثروبولوجيا:

يرى أنصار هذا الاتجاه بأنه من أهم خصائص المجتمعات الإنسانية قدرتها على حفظ الثقافة ونقلها من جيل لآخر عن طريق التنشئة الاجتماعية، التي تعتبر الوعاء الأول الذي من خلالها يستطيع المجتمع الحفاظ على ثقافته، ويعرفها أنصار هذا الاتجاه بأنها " عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية وهي مستمرة، تبدأ من الميلاد داخل الأسرة وتستمر في المدرسة، وتتأثر بجماعات الرفاق، ونسق المهنة،ومن ثم تستمر عملية التنشئة باتساع دائرة التفاعل،وهي تسعى لتحقيق التكامل والتوحد مع العناصر الثقافية والاجتماعية"<sup>3</sup>.

والتنشئة الاجتماعية عند الأنثروبولوجين عملية امتصاص من طرف الطفل لثقافة المجتمع الذي يحيا فيه، فالفرد يكتسب ثقافة مجتمعه من خلال المواقف الاجتماعية المختلفة التي يتعرض لها أثناء الطفولة، وهذه المواقف تختلف من مجتمع لآخر باختلاف الثقافة السائدة، كما أن أساليب التنشئة تختلف باختلاف الثقافات وثقافة المجتمع هي التي تحدد أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة.

<sup>1</sup> نفس المرجع،ص 20.

<sup>2</sup> نفس المرجع،ص 21

<sup>3</sup> نفس المرجع ،ص 23.

ويرى بعض علماء الأنثروبولوجيا مثل فراتريواس « Franz Bous » وروث ويندكت ومرجريت ميد، " أنه ليس هناك عمليات تعلم لنقل الثقافة إلى الفرد، فالطفل يكتسب ثقافة المجتمع بشكل تلقائي، من خلال أساليب الثواب والعقاب التي يتعرض لها الفرد في مرحلة الطفولة<sup>1</sup> كما يرى البعض أن إستدماج الطفل لثقافة المجتمع هو العنصر الأساسي لتنشئة الاجتماعية، ونجد تالكوت و شيلز يذهبان إلى العنصر الأساسي من الثقافة هو قيم المجتمع.

متسابق يمكن القول أن التنشئة الاجتماعية هي عملية تحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى فرد اجتماعي عن طريق التفاعل الاجتماعي، ليكسب بذلك سلوكا ومعايير وقيم واتجاهات تدخل في بناء شخصيته ليسهل له الاندماج في الحياة الاجتماعية، وهي بذلك مستمرة تبدأ بالطفولة، فالمرحلة، فالرش، وتنتهي بالشيخوخة، وتشتمل على كافة الأساليب التنشئة التي تلعب دورا مهما في بناء شخصية الفرد أو اختلالها من جميع الجوانب النفسية والاجتماعية، وتعتبر التنشئة الاجتماعية.

بمثابة الوسيلة أساسية في غرس القيم والعادات الاجتماعية، وهي لا تسير بطريقة عشوائية، وإنما وفت بمعايير معينة تتفق عليها الجماعة، ويقرها المجتمع لأنها وسيلة من وسائل الحفاظ على استمرارية معالم المجتمع، وتراثه الحضاري والفكري، كما أنها من العمليات المهمة والخطيرة في حياة الفرد والمجتمع، إذ تتولد عنها سمات بالتنشئة الاجتماعية هي سلسلة من العمليات التربوية والاجتماعية التي يتعرض لها الفرد من الصغر، والتي تحدد أنماط السلوكية، وطبيعة شخصيته، والأدوار الاجتماعية الوظيفية التي يشغلها في المجتمع، والتي يشغلها في المجتمع، والتي من خلالها تحدد واجباته وحقوقه وعلاقاته الاجتماعية.

-التنشئة الاجتماعية هي عملية تحويل الكائن البيولوجي إلى شخص اجتماعي عبر جماعات اجتماعية متنوعة في نوعها لكنها مترابطة في وظائفها و قد عرفها "تشيلد" بأنها "العملية الكلية التي توجه بواسطتها الفرد إلى تنمية سلوكه الفعلي في مدى أكثر تحديدا"<sup>2</sup>.

أما "بارسونز" فقد عرف التنشئة الاجتماعية على أنها عملية تعليم تعتمد على التلقين و المحاكاة و التوحد مع الانماط العقلية و العاطفية و الاخلاقية عند الطفل الراشد، و هي عملية دمج عناصر الثقافة في نسق الشخصية و هي عملية مستمرة<sup>3</sup>

## 2-أهداف التنشئة الاجتماعية:

<sup>1</sup> رانيا عدنان، رشا بسام، المرجع السابق، ص23.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص11.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص12.

إن الفرد لا يولد اجتماعياً، ولذا فإنه من خلال التنشئة يمكنه أن يكتسب الصفة الاجتماعية، و أن يحافظ على فطرته السلمية، وإبراز جوانب إنسانية، حيث تهدف التنشئة إلى إكساب الفرد أو تحويله من كائن بيولوجي، إلى كائن اجتماعي، على مستوى تصرفاته و سلوكياته، كما يتحول الطفل من فرد يعتمد على غيره وغير قادر على تلبية حاجاته الأساسية، إلى فرد يدرك معنى المسؤولية الاجتماعية. وهناك من يعرفها على أنها عملية اكتساب الفرد لثقافة مجتمعه و لغته و المعاني و الرموز و القيم التي تحكم سلوكه و توقعات و سلوك الغير و التنبؤ باستجابات الآخرين و إيجابية التفاعل معهم.

كما تهدف التنشئة الاجتماعية أيضاً " إلى غرس ثقافة المجتمع في شخصية الفرد"<sup>1</sup>.

فالعلاقة بين الثقافة والتنشئة هي علاقة وثيقة وتبادلية، حيث يؤثر كل منها في الآخر، ومن أبرز وظائف التنشئة الاجتماعية هو قدرتها على حفظ ثقافة المجتمع ونقلها من جيل لآخر. وبما أن الفرد يولد وهو مزود بمجموعة من القدرات.

والصفات الوراثية التي تحدد شكله الخارجي، والمهارات العقلية، فالتنشئة الاجتماعية تعمل على تهذيب هذه القدرات والمهارات، وهذا التهذيب إما أن يكون إيجابياً لصالح الفرد والمجتمع، وإما أن يكون سلبياً فتصبح ذلك أداة هدم بدل من بناء، حيث يكتسب الفرد قيم جماعته، فيعرف معنى الصواب والخطأ، الحلال والحرام، فتتكون بذلك نظراته للحياة والمجتمع.

كما تعمل التنشئة الاجتماعية السليمة " على تنشئة الفرد من خلال ضبط سلوكه، وإشباع حاجاته بطريقة تساهم في القيم الدينية والأعراف الاجتماعية"<sup>2</sup>، حيث تعلمه كيفية كف دوافعه غير المرغوبة أو الحد منها، ومن ينبغي معرفة أن القدر الأكبر من عملية التنشئة الاجتماعية يتمثل في إقامة حواجز وضوابط في مواجهة الإشباع المباشر للدوافع الفطرية كالدافع الجنسي، ودوافع المقاتلة والعدوان، وهي ضوابط لا بد منها لقيام مجتمع سوي، وبقائه، ولهذا فإن هذه الضوابط توجد داخل كل المجتمعات، حتى الأكثر بدائية.

ومن أهدافها أيضاً هي " تعليم العقيدة والقيم والآداب الاجتماعية والأخلاقية وتكوين الاتجاهات المعترف بها داخل المجتمع وقيمه بصفة عامة"<sup>3</sup>، وهذا حتى يستطيع الفرد اختيار استجابات للمثيرات في المواقف المختلفة التي يتعرض لها يومياً.

كما تعمل التنشئة الاجتماعية على تعليم الفرد أدواره الاجتماعية، حيث يختلف دور المرأة عن دور الرجل، ودور الطفل عن دور الرجل الناضج، كما أن هذه الأدوار تختلف أهميتها من مجتمع لآخر.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 12.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 12.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 13.

وتعمل التنشئة أيضا على " غرس عوامل ضبطية داخلية للسلوك، وتلك التي يحتويها الضمير، وتصبح جزءا أساسيا"<sup>1</sup> لهذا فإن مكونات الضمير إذا كانت من الأنواع الإيجابية، فإنه هذا الضمير يوصف بأنه حي، وأفضل أسلوب لإقامة نسق الضمير في ذات الطفل أن يكون الأبوين قدوة لأبنائهما، حيث ينبغي ألا يأتيها بنمط سلوكي مخالف لتقييم الدينية والآداب الاجتماعية.

ومما سبق يمكن القول أن التنشئة الاجتماعية عملية معقدة ومتشعبة الأهداف والمقاصد، فهي تستهدف مهام كثيرة، وتحاول بمختلف الوسائل تحقيق ما ترمي إليه، ويبقى محتوى ومضمون عملية التنشئة الاجتماعية يختلف من مجتمع إلى آخر، وتكون الشخصية الفردية كمنعنى من المعطيات ذات أنماط مختلفة باختلاف تلك الثقافات التي تحدد مضمون التنشئة الاجتماعية.

**3- نظريات التنشئة الاجتماعية:** عرفت التنشئة الاجتماعية إسهاما كبيرا من طرف العلماء والباحثين، من حيث تعدد الآراء حول تعريفها، وأبعادها، وحدودها، وبدايتها ونهايتها، ومن أبرز النظريات التي حاولت تفسير علمية التنشئة الاجتماعية.

**أ- نظرية التحليل النفسي:** يتزعم هذه النظرية " سيغمون فرويد " حيث يرى أن جذور هذه التنشئة الاجتماعية عند الفرد تكمن فيما يسميه بالأنا الأعلى الذي يتطور عن الفرد بدءا من الطفولة"<sup>2</sup>، وذلك نتيجة تقمصه دور والده الذي هو من نفس جنسه، " فهو يرى بأن الطفل يولد بالهو أي يمثل مجموعة من الدوافع الغريزية"<sup>3</sup>، ويسعى الطفل إشباعها، ولكنه أثناء نموه يتعرض من سواء من طرف والديه أو غيرهم من القائمين في المجتمع، إلى الوقوف والحلول دون إشباعه لهذه الغرائز، في محاولة لتطبيعها وتنشئة على قبول قوانين المجتمع، ومساعدته على تحقيق التقبل الاجتماعي، والإدماج يسير في مجتمع الراشدين "، ونتيجة لعملية الضبط يتحول جزء من الهو إلى ما يسميه " فرويد " بالأنا الأعلى، وهو ما يسمى بالضمير"<sup>4</sup>، وهذا الأخير يعمل على إخضاع مطالب اللذة للتحكم وفق معايير المجتمع، ويرى " فرويد " اللاشعور، والتي تجد لها تعبيرا في الأحلام والشروء، إضافة إلى تسببه من متاعب كثيرة ومشكلات عقلية و اجتماعية ونفسية.

وعملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي عند " فرويد " هي عملية نمو وتطور، فهي عملية نمو حتمية وأساسية متداخلة فيما بينها، وذات تأثير بالغ في شخصية الفرد مستقبلا.

<sup>1</sup> رانيا عدنان، رشا بسام، المرجع السابق، ص. 13.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص. 35.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص. 36.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص. 39.

ب- نظرية التعلم الاجتماعي: ينظر أصحاب هذه النظرية للتنشئة الاجتماعية، على أنها ذلك الجانب من التعلم الذي يهتم بالسلوك الاجتماعي عند الفرد، فهي عملية تعلم، أي تنشئة اجتماعية<sup>1</sup> لأنها تتضمن تغييرا وتعيدا في السلوك وذلك نتيجة التعرض لممارسات معينة وخبرات، كما أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تستخدم أثناء عملية التنشئة بعض الوسائل والأساليب في تحقيق التعلم، سواء كان مقصود أو غير مقصود، وحسب هذه النظرية فإن التنشئة الاجتماعية عبارة عن " نمط تعليمي يساعد الفرد على القيام بأدواره الاجتماعية"<sup>2</sup> كما أن التطور الاجتماعي حسب وجهة نظر هذه النظرية يتم بالطريقة نفسها التي كان فيها تعلم المهارات الأخرى، ويعطي أصحاب هذه النظرية أهمية كبرى للتعزيز في عملية التعليم الاجتماعي، أمثال " دولارد « Dolard » و " ميلير " « Miller » حيث يذهبان " إلى أن السلوك الفردي يتدعم أن يتغير تبعا لنمط التعزيز في تقوية السلوك"<sup>3</sup>، أما بانورا « Boudara » وولترز « Walter » فبالرغم من موافقتهما على مبدأ التعزيز في تقوية السلوك، إلا أنهما يشيران " إلى التعزيز وهذه لا يعتبر كافيا لتفسير التعلم أو تفسير بعض السلوكيات التي تظهر فجأة لدى الطفل"<sup>4</sup> ويعتمد مفهوم نموذج التعلم بالملاحظة على افتراض مفاده أن الإنسان ككائن اجتماعي يتأثر باتجاهات الآخرين ومشاعرهم، وتصرفاتهم، وسلوكهم وينطوي هذا الافتراض على أهمية تربية بالغة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التعليم بمفهومه الأساسي عملية اجتماعية.

ويرى " باندورا " " أن الناس يطورون آرائهم حول أنواع السلوك التي سوف توصلهما إلى أهدافهم، ويعتمد قبول أو عدم قبول آرائهم على النتائج التي تتمخض على هذا السلوك عن طريق الثواب والعقاب"<sup>5</sup> وهذا يعني أن هناك الكثير من تعلم السلوك يحدث عن طريق ملاحظة سلوك الآخرين ونتائج أفعالهم، وانطلاق من ذلك فإن الفرد لا يتعلم نماذج السلوك فقط بل قواعد السلوك أيضا، ويقترح هذا العالم ثلاثة مراحل للتعلم بالملاحظة وهي:

1- تعلم سلوكيات جديدة: يستطيع الطفل أن يتعلم سلوكا أو سلوكيات جديدة عن طريق النموذج الموجود أمامه، فعندما يقوم استجابة جديدة لم تكن من قبل في حصيلة ملاحظاته، فإنه يحاول تقليدها، ولكن " باندورا " يؤكد على " أن الملاحظ لا يتأثر بالنماذج الحقيقية الملاحظة أمامه فقط، بل يؤكد على أن التمثيلات الصورية الموجودة في الصحافة و التلفازات والسينما تقوم مقام النموذج الحقيقي كذلك"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> رانيا عدنان، رشا بسام المرجع السابق، ص48.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص48.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص48.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص49.

<sup>5</sup> المرجع السابق، ص49.

<sup>6</sup> المرجع السابق، ص50.

2-الكف والتحرير: " حيث أن عملية الملاحظة قد تؤدي بالطفل إلى الكف والتحرير عن بعض السلوكيات أو الاستجابات وتجنّبها"<sup>1</sup> ، خاصة إذا تعرض صاحب النموذج أو النموذج صاحب السلوك عواقب سلبية غير مرغوب بها، جراء سلوكه، وقد تؤدي عملية ملاحظة السلوك أيضا تحرير بعض الاستجابات المكفوفة أو المقيدة، خاصة إذا كانت نتائج السلوك إيجابية، وبالتالي فهي تدفع بالطفل إلى إتقانها والقيام بها إذا ما اقتضت الضرورة.

3-التسهيل: تؤدي عملية التسهيل إلى تسهيل ظهور بعض النماذج السلوكية أو الاستجابات التي قد تقع في حصيللة الملاحظ السلوكية التي تعلمها على نحو مسبق، ولم تسمح له الفرصة لاستخدامها، بمعنى أن السلوك النموذج يساعد الملاحظ على تذكر استجابات مشابهة.

ج-نظرية الدور الاجتماعي: يرى " رالف لينتون " أن المكانة عبارة عن مجموعة الحقوق والواجبات، وبأن الدور هو المظهر الديناميكي للمكانة، فالسير على هذه الحقوق والواجبات معناه القيام بالدور، ويشمل الدور عند " لينون " الاتجاهات والقيم والسلوك التي يملئها المجتمع على كل الأشخاص الذين يشغلون مركزا معيناً"<sup>2</sup>.

في حين يرى بعض العلماء أن الدور يتمثل في " سلسلة استجابات شرطية متوافقة داخليا لأن أطراف الموقف الاجتماعي، تمثل نمط التنبيه في سلسلة استجابات الآخرين الشرطية المتوافقة داخليا بنفس المستوى في الموقف"<sup>3</sup>، ومن هنا نستطيع القول أنه حسب هذه النظرية أن الدور ثمرة تفاعل الذات والغير، وأن الاتجاهات نحو الذات هي أساس فكرة الدور، وتكتسب عن طريق التنشئة الاجتماعية، وتتأثر تأثرا كبيرا بالمعايير الثقافية السائدة، كما تتأثر بخبرة الشخص الذاتية، ومن هنا حاولت نظرية الدور تفهم السلوك الإنساني بالصورة المعقدة التي كون عليها باعتبار أن السلوك الاجتماعي يشمل العناصر الحضارية والاجتماعية والشخصية.

#### 4-مراحل التنشئة الاجتماعية:

من أهم الصفات المميزة لعملية التنشئة الاجتماعية أنها عملية تدريجية، فالتنشئة الاجتماعية لا تكون بمرحلة واحدة، وإنما تكون بمراحل مختلفة، كل مرحلة لها فترتها الزمنية المحددة، والمسؤول عنها لا يحاول تعليم المتعلم كل شيء مرة واحدة، فهو يركز على تعليم مهمة أو عدد من المهام في وقت معين، وخلال مراحل التنشئة الاجتماعية يتعلم الطفل مهارات السير والكلام، والتفاعل وأداء الأعمال والمهام التي توكل إليه، ويتعلم كذلك مبادئ الدين والعادات والتقاليد والقيم والمقاييس الاجتماعية، وأخيرا يتعلم المهام الاجتماعية التي تنسب إليه، من خلال الأدوار الوظيفية التي يشغلها

<sup>1</sup> رانيا عدنان،رشا بسام،المرجع السابق،ص50.

<sup>2</sup> المرجع السابق،ص51.

<sup>3</sup> المرجع السابق،ص52.

في المجتمع، وبالتالي الانتقال من البسط إلى الأكثر تعقيدا خلال هذه العملية، وهناك أربعة مراحل للتنشئة الاجتماعية تبدأ منذ الطفولة وحتى فترة البلوغ والاكتمال، وهي المرحلة الفمية، والمرحلة الشرجية، أو مرحلة الحضانة، ومرحلة السبات الجنسي، ومرحلة المراهقة ثم المنتج والاكتمال.

### المرحلة الأولى:

تسمى هذه المرحلة الفمية، فالهدف الأساسي للمرحلة الأولى للتنشئة إنما هو تكوين الاعتماد الفمي، ولذلك سميت بالمرحلة الفمية، حيث يواجه الطفل أزمته الأولى عند الولادة، فيجب أن يتنفس ويطعم، وهو عرضة للبرد والحرق والجوع وبقية المضايقات، " والطفل الصغير يبني توقعاته إزاء وقت الإرضاع ويتعلم كيفية جلب الانتباه لحاجاته الضرورية التي تستدعي الرعاية والحنان من قبل الأم"<sup>1</sup>، وفي هذه المرحلة تكون علاقة الطفل الرضيع محصورة بأمه، دون بقية العائلة، فالطفل كما يرى " بارستر " لا يكون أكثر من شيء ممتلك بالنسبة لبقية أعضاء العائلة"<sup>2</sup>، إلا إذا قام الأب بالمشاركة في تربية الطفل الرضيع أثناء هذه المرحلة، فلا يكون هناك تقسيم للأدوار بين الأبوين، لأن كليهما يلعبان دور الأم التي تعطي الرعاية والحنان، والطفل في هذه المرحلة يكون مجهولا بالنسبة للأم لدرجة أنه لا يستطيع إستدخال دورين اجتماعيين مطلقا، ويطلق " فرويد " على هذه المرحلة اسم التعريف أو التشخيص الأولي، كما أن الطفل في هذه المرحلة لا يستطيع التمييز بين دوره ودور أمه، حيث يندمج كل من الطفل والأم، ويكون الطفل جزءا من أمه، وتكون الأم جزءا من الطفل، وفي هذه المرحلة يتمكن الطفل من السيطرة على دافع الجوع، كما يشعر باللذة العاطفية الناجمة عن الاتصال الجسدي بين الطفل وأمّه.

### المرحلة الثانية:

وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الشرجية أو مرحلة الحضانة، وتعتمد الفترة الزمنية التي تبدأ فيها هذه المرحلة على طبيعة المجتمع والطبقة الاجتماعية والعائلة التي ينتمي إليها الطفل، وتبدأ هذه المرحلة في بعض المجتمعات منذ السنة الأولى من عمر الطفل وتنتهي في السنة الثالثة من عمره، والأزمة الشرجية التي تبدأ في هذه المرحلة ترجع إلى ظهور بعض المطالب، خاصة مطلب الطفل في التمتع بدرجة من العناية بنفسه، فالطفل يحتاج إلى التدريب على استعمال التواليت، " وفي هذه المرحلة يستطيع الطفل إستدخال دورين أساسيين هما دور ذاته ودور أمه"<sup>3</sup>، وهنا لا يتلقى الطفل الرعاية فقط من أمه بل يتلقى أيضا الحب والحنان، وهو بدوره يعطي الحب ويظهر التقدير لأمه، كما أن

<sup>1</sup> إحسان محمد الحسن، علم اجتماع الجريمة. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، 2007، ص56.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص57.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص57.

الطفل في هذه المرحلة يتعلم التمييز بن الأفعال الصحيحة والأفعال غير صحيحة، عن طريق استجابة الأم لهذه الأفعال سواء عن طريق الثواب أو العقاب وفي هذه المرحلة تقوم الأم بدور مزدوج " فالأم في المرحلة الشرجية تشارك في نظامين اجتماعيين في نفس الوقت هما النظام الاجتماعي المصغر الذي تكونه مع طفلها والنظام الاجتماعي الكبير الذي يتكون من أسرتها ومجتمعها المحلي"<sup>1</sup>، ففي النظام الأول تكون بمثابة القائد الآلي بالنسبة لطفلها حيث أنها مسؤولة عن مقابلة حاجاته الأساسية، بينما يكون دور الطفل في هذا النظام المصغر دورا تعبيريا، فهو يساعد على تكامل النظام عن طريق تعاونه ومنحه الحب والتقدير للمربي، غير أن الطفل في هذه المرحلة لا يزال صغيرا وقاصرا، ولا يكون قادرا على إنجاز المهام والمسؤوليات، وتظهر أهمية هذا الدور المزدوج الذي تلعبه الأم في عدة مجالات " أهمها تدريب الطفل وتعليمه لكي يكون قادرا على المشاركة في فعاليات اجتماعية شائكة ومعقدة"<sup>2</sup>، وهنا يجب على المربي معرفة الأدوار والقيم المشتركة للنظام الاجتماعي الكبير.

وهنا تكون الأم عرضة لضغوط المجتمع عليها بإكمال مهامها التربوية إزاء الطفل بأسرع وقت ممكن والعودة إلى مهامها الاعتيادية، وهذه الضغوط تكون نتيجة لانتمائها للنظامين الاجتماعيين في ذات الوقت.

### المرحلة الثالثة:

وتسمى هذه المرحلة بمرحلة السبات الجنسي، وتبدأ هذه المرحلة من سن الرابعة من عمر الطفل إلى فترة البلوغ وهي سن الثانية عشر أو الثالثة عشر من العمر.

" وتتميز هذه المرحلة بظهور عقدة أوديب التي تقع خلال السنة الرابعة إلى الخامسة من العمر، والتي تعقبها فترة السبات الجنسي التي يمر بها الطفل لغاية فترة البلوغ"<sup>3</sup>.

وخلال هذه المرحلة يصبح الطفل عضوا في العائلة، ويجب عليه أن يستدخل الأدوار الأربعة في العائلة، وشغل الدور الذي يمنح إليه بموجب حالته الجنسية.

أي كونه ذكر أو أنثى، غير أن الطفل في هذه المرحلة يتعرض إلى عقدة أوديب كما يسميها " فرويد "ومن عقدة الحب الرومانتيكي في العائلة، وهو الحب الذي ينشأ بين الابن وأمه من جهة، وبين البنت وأبيها من جهة أخرى. وهذا الحب يشعر به الابن والبنت على مستوى اللاشعور، إلا أن الطفل نتيجة لطبيعته البيولوجية، والاجتماعية لا ينجح في هذا الحب، نتيجة لعدم نضجه وإدراكه الكافي لمسئوليته. ونتيجة لتناقض هذا الحب مع قيم وعادات

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص58.

<sup>2</sup> إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص58.

<sup>3</sup>، المرجع السابق، ص58.



وتقاليد المجتمع، ونتيجة لذلك يتكيف الطفل مع أخلاق وقيم ومقاييس الأب إذا كان ذكراً، وتتكيف البنت لأخلاق وقيم ومقاييس الأم، وبالتالي يصبح الطفل صورة مشابهة لأبيه، وتصبح البنت صورة مشابهة لأمها، إلا أن الطفل في السادسة من عمره يبقى مهتماً ومتعلقاً بأمه، وتفرض الأم الشروط والقيود عليه، وقد يدفعه ذلك إلى التعبير عن سلوكه العدواني تجاه أمه، "وفي هذه المرحلة يلزم الطفل على التكيف مع الأطفال"<sup>1</sup>، فالأطفال يكافئون عند قيامهم بالسلوك الحسن، ويعاقبون على قيامهم بالسلوك الخاطئ، ولكن بالرغم من هذه الضغوط المفروضة على الأطفال، إلا أن بعضهم لا يتكيف بسهولة أو يتكيف بصورة متقبلة وغير مستقرة، ويرى علماء التحليل النفسي أنه عندما يتكيف الطفل مع بيه في المجال الجنسي فإنه يميل إلى المنافسة معه في هذا المجال، مما يجعله مهتماً بالجنس الآخر، أما إذا فشل في إجراء التكيف الجنسي فهذا يقوده إلى الشذوذ والانحراف.

#### المرحلة الرابعة:

تسمى هذه المرحلة بمرحلة المراهقة، وتبدأ هذه المرحلة من فترة البلوغ إلى غاية الثامنة عشر من عمر الفتى أو الفتاة، "وفي هذه المرحلة يتمكن المراهق من التحرر من السيطرة الأبوية"<sup>2</sup>، وتمثل الأزمة التي يواجهها المراهق في هذه المرحلة بمشكلة طلب الاستقلالية والتحرر، كما أنه يتعرض إلى مشكلات عديدة ناجمة عن التناقض بين التغييرات الفيزيولوجية التي يتعرض لها وبين عادات وتقاليد وقيم المجتمع المحافظة.

"فالتغييرات الفيزيولوجية تدفعه إلى إطلاق العنان لرغبته الجنسية، وعادات وتقاليد وقيم المجتمع المحافظة التي يتحول دون السماح لهذه الرغبات بالتعبير عن دوافعها بجرية"<sup>3</sup>، وفي هذه المرحلة يميل المراهق إلى الانتباه للجنس الآخر. لهذا تبدأ العلاقات بين المراهقين والمراهقات في المجتمعات التي تسمح بالاختلاط، أما في المجتمعات التي تسمح بالاختلاط بين الجنسين، فإن الفتى في مثل هذه المجتمعات ينحو إلى الاستقلالية والاعتماد على النفس منهجية، واكتساب المهارات والخبرات العلمية والوظيفية من جهة أخرى، غير أن المشكلات التي يواجهها المراهق في هذه المرحلة يمكن مجابته عن طريق مساعدة الأسرة، وبعد تخطي هذه المشكلات يدخل الفرد في مرحلة النضوج والاكتمال التي يتبلور فيها دوره الاجتماعي، ويكون قادراً على التكيف للمجتمع، ومعتمد أعلى ذاته في اتخاذ القرارات المهمة التي تحدد مسيرة حياته ومستقبله.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص59.

<sup>2</sup> إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص60.

<sup>3</sup>، المرجع السابق، ص60.

## 5- مصادر التنشئة الاجتماعية:

هناك عدة مصادر تؤدي بشكل فردي أو جماعي إلى حدوث التنشئة الاجتماعية وهذه المصادر هي بمثابة القنوات التي يحصل الأفراد من خلالها على تربيتهم الاجتماعية والأخلاقية، وكلما تنوعت مصادر التنشئة الاجتماعية كلما كثرت خبرات الفرد وتجاربه، وكلما استطاع أن يستوجب أمور الحياة ومتطلباتها، ومن بين أهم مصادر التنشئة الاجتماعية هناك الأسرة، والمدرسة وجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام الجماهيرية، وأماكن العبادة والعمل والقيادة، و الطبقة الاجتماعية، والمجتمع المحلي الذي يعيش فيه الفرد ويتفاعل معه.

تعرف كل المجتمعات أهمية الأسرة والزواج والعلاقات العائلية، وبالرغم من تباين أنساق العائلة والزواج، فإنه من المقرر أنها جميعا تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار والثبات والدوام، وقدرتها على إشباع وإنجاز احتياجات أفرادها، فالأسرة هي اللبنة الأولى في المجتمع، وهي أول وسط اجتماعي يحتضن الطفل فور خروجه للحياة، وهي أول مؤثر يخضع له الوليد وعلى أساسه تتكون شخصية ومواقفه تجاه المجتمع.

" فهي أولى حلقات هذا المحيط الذي يتفاعل فيه الفرد ويكتسب عن طريق هذا التفاعل كثيرا من مقومات شخصيته وكثيرا من اتجاهاته وعاداته النفسية والاجتماعية"<sup>1</sup>

فيكون الشخص سويا إذا كانت الأسرة سوية، ويكون غير سوي إذا كانت الأسرة غير سوية، فإذا صلحت العائلة فإنه يتلقى دروسه الأولى في الثقة بالنفس، والاعتماد عليها والشجاعة والإقبال والتسامح والتضحية والاهتمام بشؤون الغير واحترام الآخرين والتعاون معهم، أما إذا كانت العائلة غير صالحة في جوها وعلاقتها وأساليب تربيتها فإنها لا تنتج عادة إلا شخصا مضطربا في نفسه وشاذا في سلوكه وتصرفاته، " كما أن الأسرة هي مصدر التكوين الأساسي للأفراد، فهي أيضا من أهم العوامل المسببة للانحراف والجريمة، وهي العامل المشترك الذي يقف عنده لكل باحث في أسباب الجريمة"<sup>2</sup>، ففقر الأسرة وانخفاض مستواها الاقتصادي وازدحام المسكن وزيادة الكثافة وانعدام وسائل الراحة، وانخفاض مستوى المأكل والملبس والمأوى والتعليم والصحة، يولد لدى الحدث الشعور بالدونية والنقص مما يهيئه للانحراف والجريمة، أما البيوت التي يغشاها الود والتفاهم القائمين على الثقة والتقدير والمحبة، والتي تحتفظ بتوازن جيد بين الحرية والقيود التي يتمخض عنها الأسوياء والمقبولون، والشخصية السوية لا تنشأ إلا في جو مليء بالثقة والحب والتألق، وبين أسرة تحترم فردية الشخص وتساعد على احترام نفسه، وتمده بالثقة اللازمة لنمو، ومن هنا فإن الفرد يتأثر في مراهقته بالجو السائد في عائلته، فإذا كان هذا الجو ديمقراطيا فإنه ينمو ويتطور في إطار مجتمع سوي

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 61.

<sup>2</sup> حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الجريمة: دراسة في علم الاجتماع الجنائي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص 145.

يعده إعدادا صالحا للمجتمع الكبير الذي يتفاعل معه في رشده، أما إذا ساد هذا الجو الانتقام أو الغيرة والغضب فإن هذه الأسرة لا تنشئ إلا أفرادا جانحين، "وهكذا تترك الأسرة آثارها العميقة على حياة المراهق والراشد وتصبغها بصيغتها الهادئة السوية، أو المضطربة الشاذة"<sup>1</sup>.

وكما يتأثر النمو الاجتماعي للفرد بظروفه البيئية، فإنه يتأثر أيضا بالخبرات التي تعرض لها في مدرسته، وبالحياة السائدة في هذه المدرسة وبالجانب النفسي والاجتماعي الذي يسيطر عليها، " حيث يؤثر التعليم والمدرسة على حجم الظاهرة الإجرامية، فهناك تلازم بين التعليم والمدرسة من جانب، والإجرام من ناحية أخرى كما يؤثر التعليم على شكل الظاهرة الإجرامية، وفي شخصية المجرم أو الحدث، فقد لوحظ أن الجرائم أكثر عددا في البيئة الجاهلة"<sup>2</sup>، فالمدرسة إذا كانت صالحة وما تتضمنه من أمور يمكن أن تكون مساعدة على النمو الاجتماعي السليم والتوافق النفسي والاجتماعي الصحيح، أما إذا كانت عكس ذلك فإنها يمكن أن تكون معرقة لتحقيق النمو الاجتماعي والتوافق الاجتماعي السليمين.

ومن بين مصادر التنشئة الاجتماعية أيضا إضافة إلى البيت والمدرسة هناك جماعة الرفاق، حيث يتأثر الفرد أيضا " بعادات وقيم وتقاليد واتجاهات رفاقه في السن الذين يتفاعل معهم كأفراد أو شلل أو جماعات في الشارع وفي مؤسسات الوسط الثالث من ناد، ومركز للشباب، وملعب ومخيم صيفي، و معسكر عمل وبيت للشباب وأثناء أسفاره ورحلاته"<sup>3</sup>.

فجماعات اللعب لهم تأثيرهم البالغ في نمو الشاب وسلوكه الاجتماعي وخاصة في الفترة الأولى من مرحلة الشباب، التي تكثر فيها التغييرات الفيزيولوجية، وتقترن عادة ببعض صعوبات التكيف النفسي والاجتماعي، مما يؤدي بالشاب للجوء إلى رفاق سنه، لإيجاد التفسيرات للتغييرات التي تطرأ عليه في هذه الفترة، وقد يفوق تأثير جماعة اللعب ورفاق السن، تأثير البيت والمدرسة في سلوك الشاب الاجتماعي، في الفترة الأولى من مراهقته، إلا أن هذا التأثير يقل شيئا فشيئا كلما اقترب المراهق من الرشد واكتمال النضج.

وهناك أيضا مؤسسات الوسط الثالث، " وتشمل هذه المؤسسات النادي، ومركز الشباب، وبيت الشباب، والمخيم الصيفي ومعسكر وغيرها من المؤسسات التي بدأت المجتمعات الحديثة، تهتم بإنشائها وتنظيمها والإشراف عليها لمؤسسات لتربية ورعاية شبابها في أوقات فراغهم، ولتنشئتهم النشأة الاجتماعية الصحيحة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص62.

<sup>2</sup> حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص176.

<sup>3</sup> إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص63.

<sup>4</sup> إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص64.

ويؤكد المربون أن هذه المؤسسات والمنظمات عوامل أقوى أثرا في تطبيع الشاب وتكوين شخصيته من المدرسة، وهذه المنظمات تنح الفرص للشباب أن يبني علاقات واسعة، ويكون بعض الصداقات الشخصية الثابتة، ومما يزيد من تأثير هذه المؤسسات أنها تحرر الشاب من كثير من الشكليات والتقييدات التي توجد عادة في الحياة المدرسية، وتخلصه نسبيا من رقابة الآباء وسيطرتهم وتمنحه بذلك فرصة الاستقلال العاطفي عند والديه، وفرصة الاعتماد على النفس وفرصة التجربة الاجتماعية.

وبالإضافة إلى الأسرة والمدرسة وشلة الرفاق ومؤسسات الوسط الثالث التي ينتمي إليها الشاب، فإنه يتأثر أيضا بالثقافة العامة المسيطرة على المجتمع الذي يعيش فيه، وبالعادة والأعراف والتقاليد والقوانين والمعايير الخلقية والاتجاهات النفسية والاجتماعية والفكرية السائدة في المجتمع، وبتوقعات المجتمع من أفرادها، ويتأثر كذلك بالخبرات التي يمر بها في الحياة، " فالثقافة السائدة في المجتمع، وبتوقعات المجتمع من أفرادها، ويتأثر كذلك بالخبرات التي يمر بها في الحياة، " فالثقافة السائدة تحدد المركز الاجتماعي للفرد، والدور المتوقع منه، وتشكل سلوكه واتجاهاته في الحياة"<sup>1</sup>

ومن هنا فإن مصادر التنشئة الاجتماعية قد تجعل من الفرد سويا أو جانحا، اعتمادا على طبيعتها ونوعية المعلومات والخبر والتجارب التي تمررها للأفراد والآثار التربوية والقيمية والاجتماعية التي تتركها عليهم.

#### 6-أساليب التنشئة الاجتماعية:

تعتبر الأسرة من أولى وأهم المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تنشئة الأطفال، بحكم كونها أول مؤسسة يحتك ويتفاعل معها الطفل منذ بداية حياته، وبحكم تأهيلها على وظيفة الرعاية والتقويم أكثر من مؤسسة أخرى في المجتمع، لهذا وجب على الأسرة استيعاب ومعرفة الأساليب الصحيحة والناجمة للتنشئة الاجتماعية، حتى تكون قادرة على تربية أبنائها ورعايتهم، وتقويم سلوكهم على شغل أدوارهم الوظيفية بصورة إيجابية وفاعلة، ولكن لا تستوعب جميع الأسر أساليب التنشئة الاجتماعية الجيدة وليست جميع الأسر مدركة لدور هذه الأساليب في خلق الشخصية السوية القادرة على التكيف لظروف المجتمع والتجاوب مع مطالبه والإيفاء بالتزاماته السلوكية والأخلاقية والوظيفية، من هنا ينبغي تثقيف الأسر على اختلاف انحداراتها الاجتماعية ومستوياتها الثقافية والمهنية بأساليب التنشئة الاجتماعية الإيجابية، حتى تعتمد في عملية تربية وتقويم أبنائها، والسهر على مستقبلهم، ووقايتهم من عوامل الجنوح والجريمة، وتمثل هذه الأساليب في أربعة أنواع وهي كالآتي:

أ-تحقيق التوازن بين أساليب اللين والشدة في تربية الأبناء وصقل مواهبهم، والاستفادة من قدراتهم.

<sup>1</sup> إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص65.

ب- اعتماد صيغ الثواب والعقاب في تربية الجيل الجديد.

ج- خلق المناخ الاجتماعي المناسب للعملية التربوية الاجتماعية، وتوفير المستلزمات المادية والاجتماعية التي تعزز دور التربية في خلق المسؤولية الاجتماعية، والحضارية الملقاة على عاتقها<sup>1</sup>.

- إن استعمال الشدة والقسوة والصرامة في غير أوقاتها تعتبر من أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة، خاصة إذا كان هذا الاستعمال للشدة والقسوة اتجاه الأطفال بشكل دائم، لأن استعمال مثل هذه الأساليب دون وجود سبب لها يجعل الطفل أو الحدث ناقصا على أسرته ومجتمعه، ومتحديا لهذه الطرق التربوية، وغير متكيف للبيئة أو المحيط الذي يعيش فيه ويتعامل معه، كما أن التساهل في تربية الحدث والتسامح معه في أغلب الأوقات وعدم توجيهه توجيهها صحيحا وهادفا يجعله ينقاد إلى غرائزه الشهوانية ودوافعه، ويجعله إنسانا ضعيفا وذا شخصية مضطربة لا تستطيع مواجهة التحريات والمشاكل المختلفة.

مما يعرضه للجنوح والانحراف، وكذا السير في مسالك الجريمة و الانحراف، ولذلك وجب على الأسرة أن تعتمد على أساليب التنشئة الاجتماعية التي توازن بين الشدة واللين، ومن بين أساليب التنشئة الاجتماعية الناجحة أيضا هو اعتماد الثواب والعقاب في تربية الأبناء، ذلك أن ثواب الحدث على الفعل الجيد سيشجعه على القيام بمثل هذا الفعل، وعقاب الحدث على الفعل الخاطئ سيمنعه من القيام بهذا الفعل وعدم تكراره مستقبلا، ومن بين الأساليب الإيجابية في التنشئة الاجتماعية أيضا هي الاعتماد الآباء والمعلمين في تربية النشء على أسلوب الرعاية المكثفة تجاه الأطفال، والمقصود بذلك هو الاهتمام بهم وملازمتهم ومراقبة سلوكهم وعلاقتهم الاجتماعية، ومتابعة مراحل نشأتهم ووقايتهم من الوقوع في فخ الجريمة والانحراف، " كما تعني توافق مصادر التنشئة الاجتماعية في وصاياها وصيغها التربوية ومساراتها التوجيهية، وتكاملها في تنشئة الحدث بناءها وهادفة"<sup>2</sup>، أما إذا كانت أساليب الرعاية والتنشئة الاجتماعية مفككة ومتناقضة وغير هادفة وبعيدة عن التكامل فإن الحدث يكون عرضة للشذوذ والجنوح، ومستعدا للدخول في عالم الجريمة والانحراف، لأن تنشئة تكون عفوية وتنقصها صيغ التنظيم والإشراف والمتابعة.

ومن بين أساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة أيضا نجد توفير المناخ الاجتماعي الملائم الذي تتم فيه هذه العملية، ونقصد بالمناخ هو توفير البيئة الإيجابية والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد الحدث على اكتساب التنشئة الصحيحة، وتتمثل هذه الظروف في وجود السكن الملائم والمجتمع المحلي المحصن، والإمكانات المادية الجيدة، والقيم الاجتماعية الإيجابية، والعلاقات الاجتماعية الجيدة، والمعطيات الثقافية والعلمية المتطورة، أما إذا انعدمت هذه

<sup>1</sup> إحسان محمد الحسن المرجع السابق، ص66.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص68.

الظروف، وكان المناخ الاجتماعي يتميز بالسلبية والقصور، فإن الحدث سيكون عرضة للانحراف والجريمة، لأن سلوكه يتميز بالعدوانية والالتواء والانحطاط والبعد عن مظاهر وقيم السلوك السوي.

### 7- التنشئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي:

إن معظم العوامل النفسية والبيولوجية تعتبر بالنسبة للسلوك الإجرامي عوامل احتمالية بمعنى أنها يحتمل أن تقود الفرد إلى السلوك الإجرامي، كما أنها تحتاج أحيانا لكي يتحقق تأثيرها إلى عوامل اجتماعية أخرى، فالانحرافات العصبية و السيكوباتية مثلا والضعف العقلي والمناقص الجسمية وغيرها، كل هذه العوامل قد لا تؤدي بذاتها إلى السلوك الإجرامي، ولكنها إذا تضافرت مع عوامل اجتماعية أو بيئية أخرى بجانبها، فإنها تؤثر تأثيرها الإنحراقي، فالمنحرفون عصيبا أو سيكوباتيا والمصابون بعاهة جسمية إذا وجدوا في أسرة مثقفة استخدمت معهم وسائل التربية والتنشئة الاجتماعية بشكل سليم، فإن هذه الأمراض لا تؤدي أبدا إلى السلوك الإنحراقي، وعلى النقيض من ذلك فإن التنشئة الاجتماعية الخاطئة تلعب دور كبيرا في السلوك الإجرامي، وخاصة عندما تكون عمليات التنشئة قاصرة، ومتناقضة، كأن لا تعتمد على مبدأ العقاب والثواب، ولا توازن بين أساليب اللين والشدة في المعاملة والتفاعل مع الأبناء، ولا تهيئ الظروف الأساسية التي تتطلبها التنشئة الاجتماعية الناجحة والفاعلة، ومن هنا فإن الأبناء والشباب الذين يفتقرون إلى مثل هذه العمليات التنشئة الجيدة سيتعرضون إلى الانحرافات السلوكية والتفاعلية، التي قد تقودهم إلى الأفعال السلوكية والتفاعلية المتعارضة مع قوانين وقيم ومعايير المجتمع، والجدير بالذكر أن الضرر الذي يتعرض له الصغار والشباب لا يشملهم فقط، وإنما يشمل المجتمع أيضا، طالما أن انعكاسات الجريمة لا تصيب المجرمين ومنهم، بل تصيب أيضا مجتمعاتهم المحلية والمجتمع الكبير، كما أن أي خلل أو مشكلة يتعرض لها الصغير أثناء مراحل التنشئة الاجتماعية الخمسة كالمرحلة الفمية أو الشرجية أو السبات الجنسي أو المراهقة أو النضوج والاكتمال، كموت أو طلاق الوالدين خلال مرحلة السبات الجنسي أو مرحلة المراهقة، وإهماله وعدم الإكتراث بموضوع تربيته وصقل مواهبه وتحصيله المدرسي، أو اختلاطه بأبناء السوء والمنحرفين والشاذين من أقرانه، كل هذا يسبب للحدث انحرافات ومشكلات سلوكية تؤثر تأثيرا سلبيا في تفاعلاته اليومية ودرجة تكيفه المتزن مع بيئته الاجتماعية الأمر الذي قد يقود إلى الجنوح والجريمة أو ارتكاب الأفعال الشنيعة والمتعارضة مع قوانين المجتمع وسياقاته السلوكية والتفاعلية، ومن أهم العوامل الاجتماعية ذات الأثر البالغ في السلوك الإجرامي والتي تبرز أكثر في مجتمعنا هناك الأسرة، حيث تعتبر من أهم العوامل في تشكيل سلوك وشخصية الفرد، وتزوده بالقواعد الأساسية لأنماط الشعور والتفكير والقيم الأخلاقية، والمعايير الاجتماعية التي يكون تأثير دائم على سلوك الفرد، فقد دلت الأبحاث على أن مزاج الأطفال وأحكامهم التقديرية بنسبة 45% مع والديهم مما يدل على تأثير الأسرة الكبير على سلوك الفرد، ومن أهم الأسباب التي تؤدي

بالفرد إلى السلوك الإجرامي أيضا البيت المنحل نفسيا وفيزيقيا، فالبيت المنحل نفسيا هو البيت الذي يعيش فيه الأولاد والآباء في غير وئام وانسجام، وفي جو مشحون بالمنازعات والمعارك، تسود فيه علاقة السيطرة والإحضاع بالقوة من طرف الأب، والبيت المنحل فيزيقيا هو المنزل الذي ينقصه أحد الوالدين أو كلاهما بسبب الطلاق أو الوفاة أو العجز كما دلت الدراسات على أن الانحرافات السلوكية تحدث أكبر في الأسر المتعددة الأولاد بسبب ضعف الرقابة نسبيا، وانخفاض مستوى المعيشة، أما في الأسر ذات الولد الواحد فإن العناية تكون أكثر وتزداد الرقابة، فتعدد الأفراد في الأسرة، وانخفاض المستوى التعليمي للآباء، وغيرها من العوامل التي تتضافر، قد تؤدي بالأبناء إلى الانحراف والجريمة.

ومن هنا فإن الأسر التي تحتاج إلى ثقافة ووعي بخطورة وأهمية أساليب التنشئة الاجتماعية التي تعتمد عليها عند تربية وتقوم أبنائها، فهي بحاجة إلى معلومات مفصلة عن كيفية تعليم وتلقين أبنائها بالأفكار والقيم والممارسات الإيجابية التي تجعل منهم مواطنين صالحين يعتمد عليهم المجتمع، كما يتطلب منها تشجيعهم على اكتساب التربية والتعليم والتزود بالمهارات والاختصاصات التي يحتاجها المجتمع الجديد، وزرع قيم الإيثار والتضحية، والتواضع والصدق، وتعزيز ثقتهم بنفسهم مما يؤثر في سلوكهم تأثيرا إيجابيا، غير أن " افتقار الكثير من الأسر لهذه المقومات القيم والممارسات المتعلقة بأصول وأساليب التنشئة الاجتماعية يؤدي إلى عدم استقامة سلوك وعلاقات الشباب في المجتمع ويعرضهم إلى الكثير من المشكلات والتحديات بل وحتى يدفع قسما منهم على الولوج في عالم الشر والجريمة والانحراف"<sup>1</sup>.

والجدير بالذكر أن الأسرة كقناة من قنوات التنشئة الاجتماعية ليست وحدها المسؤولة عن تنشئة الأبناء، فهناك المدرسة التي تخل مسؤولياتها عن الأسرة، وكذا أوقات الفراغ وجماعة الرفاق، ومؤسسات الوسط الثالث التي تؤثر في سلوك الأبناء تأثيرا سلبيا مما يدفعه إلى الانحراف والجنوح والسلوك الإجرامي.

و التفاعلية جسمية إذا وجدوا في أسرة مثقفة استخدمت معهم وسائل التربية والتنشئة الاجتماعية بشكل سليم، فإن هذه الأمراض لا تؤدي أبدا إلى السلوك الإنحرافي، وعلى النقيض من ذلك فإن التنشئة الاجتماعية الخاطئة تلعب دور كبيرا في السلوك الإجرامي، وخاصة عندما تكون عمليات التنشئة قاصرة، ومتناقضة، كأن لا تعتمد على مبدأ العقاب والثواب، ولا توازن بين أساليب اللين والشدة في المعاملة والتفاعل مع الأبناء، ولا تهيئ الظروف الأساسية التي تتطلبها التنشئة الاجتماعية الناجحة والفاعلة،

<sup>1</sup> إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص71.

## الفصل الرابع: التنشئة الاجتماعية و السلوك الاجرامي

### تمهيد

أولا: تعريف التنشئة الاجتماعية.

ثانيا: أهداف التنشئة الاجتماعية.

ثالثا: نظريات التنشئة الاجتماعية.

رابعا: مراحل التنشئة الاجتماعية.

خامسا: مصادر التنشئة الاجتماعية.

سادسا: أساليب التنشئة الاجتماعية.

سابعا: التنشئة الاجتماعية و السلوك الاجرامي.



أولاً: مجالات الدراسة:

**1-المجال المكاني:** لقد اخترنا مدينة مستغانم مجالا للدراسة نظرا للتنوع و تعدد الحياء السكنية التي تتشكل منها، إذ نجد الأحياء الفقيرة و الشعبية، وكذلك الأحياء الراقية، مما يسمح بتنوع العينة البحث، بحيث تكون عينة البحث متنوعة مما يمكننا من خلالها إجراء عمل ميداني يفي بمتطلبات موضوع الدراسة.

الموقع: تقع مدينة مستغانم في الشمال الغربي من الوطن الجزائري، وهي من أهم المدن الساحلية، حيث تتسع بساحل بحري طوله 120 كلم، وتعتبر عاصمة الغرب الجزائري بعد وهران، و تغطي مساحة قدرها 2269 كلم.

يحدها شرقا ولايتي الشلف و غليزان و شمالا البحر الأبيض المتوسط، و حيدها جنوبا كل من غليزان و معسكر و غربا مدينتي وهران و معسكر، أما مناخها فهو شبه قاري، ذو شتاء معتدل و صيف معتدل الحرارة، نظرا لموقعها فهي مدينة ساحلية مما يؤدي إلى تلطيف الجو فيجعله معتدلا.

و قد بلغ عدد السكان حسب آخر الإحصائيات حوالي 704.000 نسمة، و تنقسم الولاية إداريا إلى 10 دوائر و 32 بلدية، أما الأحياء فتضم الولاية عدة أحياء كبيرة و هي تجديت، العرصة، الحرية pépiniere المشتلة، صلامندر، البلاطو، وسط المدينة، و الأحياء المجاورة، خروبة، حي 400 مسكن إلى غيرها من الأحياء.

**2-المجال الزمني:** لقد امتدت الفترة الزمنية التي إستغرقتها في إجراء العمل الميداني أو إجراء المقابلات من شهر أفريل 2014 إلى غاية شهر ماي 2014، و هذا نظرا لصعوبة موضوع الدراسة حيث تطلب الأمر اختيار مفردات العينة من مختلف الأحياء، إذ سمح لنا هذا الوقت باختيار الأوقات المناسبة للإتصال بمفردات العينة المبحوثة، ثم شرعنا بعد ذلك في عملية تحليل المقابلات و تفسيرها.

**3-المجال البشري:** يتمثل المجال البشري للدراسة في مجموعة من الشباب المنحرفين بمدينة مستغانم، و ذلك على إختلاف مستويات المعيشة، و الفئات و الطبقات الاجتماعية التي تتعدد و تختلف من خلال تفاوت الدخل و المستوى الاجتماعي، و نظرا لشساعة المجال المكاني من جهة و ضيق المدة الزمنية من جهة أخرى إلى جانب حساسية موضوع الدراسة، و كذا العدد الكبير للسكان، فقد تم إستعمال أسلوب العينة فأقتصرت بذلك دراستنا الميدانية على عينة الشباب التي بلغ عددها 6 أفراد.

ثانيا: المنهج المتبع في البحث:

لقد تعددت طرق و مناهج الدراسة حسب إختلاف المواضيع التي يدرسها الباحث وفق ما يتناسب معها، لذلك فإن إختيار المنهج الانسب يعتبر أساس نجاح الدراسة التي توصف بالموضوعية، و لقد إستخدمنا المنهج الوصفي في دراستنا لأنه المنهج الكفيل بتحقيق الغرض، و ذلك من أجل و ضع تصور دقيق يسمح لنا بالوقوف على حقيقة دور الضبط

الاجتماعي في الحد من السلوك الاجرامي في المجتمع الجزائري، إذ بذلك يوفر لنا هذا المنهج القيام بالدراسة المساعدة الكافية لجمع البيانات و المعلومات و المعطيات الضرورية لبلوغ أهداف هذه الدراسة.

### ثالثا: أدوات جمع البيانات:

**1-المقابلة:**تعتبر الملاحظة إحدى وسائل البحث مع أنها جزء جوهري من المنهج التجريبي لأنها تنحصر في توجيه الباحث حواسه و عقله إلى ظواهر معينة، و هي إحدى الأدوات الضرورية التي تؤدي بالباحث نحو الاتجاه الصحيح لجمع البيانات فهي "الاختيار المنتبه للظواهر أو الحوادث بقصد اكتشاف أسبابها و قوانينها"<sup>1</sup>، و قد تم اللجوء إلى الملاحظة خلال الدراسة الاستطلاعية للسكان عبر الإحياء، محل الدراسة، و ذلك بملاحظة مميزات هذه الأحياء أو التخصيص عن طريق ذلك المستوى المعيشي للأفراد، فقد وجدنا خلال دراستنا الاستطلاعية أن هناك أحياء راقية، مما يدل على أن المستوى المعيشي الجيد للأفراد، و أخرى فقيرة و الشعبية، مما يدل على مستوى المعيشي المتوسط أو المتدني للأفراد، كما وجدنا أحياء تجمع بين مختلف الفئات و الطبقات الاجتماعية سواء الطبقة الفقيرة أو الطبقة الغنية أو الطبقة المتوسطة في آن واحد، مما يدل على اختلاف المستوى المعيشي رغم أنهم يقطنون في حي واحد، كما أفادتنا الملاحظة من خلال ملاحظة و معرفة المستوى التعليمي للأفراد، فهناك أحياء تضم فئات عالية من المتعلمين، و أخرى تضم نسبة كبيرة من غير المتعلمين و الذين لم يكملوا دراستهم، إضافة إلى هذا فإن الملاحظة أفادتنا من خلال معرفة حجم الانحراف و الجريمة، فهناك أحياء تضم نسبة عالية جدا من المنحرفين و المجرمين.

**2-المقابلة:**تعتبر المقابلة الوسيلة الأنسب و الأكثر شيوعا و استعمالا لجمع البيانات و المعلومات الكيفية، كما أنها أداة ملائمة للحصول على معلومات و بيانات و حقائق متعلقة بواقع معين، و المقابلة بمفهومها العام تعني مناقشة أو حوار يحصل بين شخصين أو أكثر يتخللها تبادل الرأي في الموضوعات الخاصة بالبحث، و الشخص الذي يؤدي المقابلة يسمى بالمقابل و الشخص الذي تتم مقابلته بالمستجيب، فالمقابلة "هي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد الذين تم سحبهم بكيفية منعزلة، غير أنها تستعمل في بعض الحالات إزاء المجموعات من أجل استجوابهم بطريقة نصف موجهة و القيام بسحب عينة كيفية بهدف التعرف بعمق على المستجوبين"<sup>2</sup>، كما أن هذه الوسيلة تساعدنا على حصر الوقائع و التعرف أيضا على المعاني التي يمنحها الأشخاص للأوضاع التي يعيشونها، كما أن المقابلة هي أفضل التقنيات لكل من يريد استكشاف الحوافز العميقة للأفراد و اكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة، و نتيجة لهذه الأسباب تستعمل المقابلة عادة إما للتطرق إلى ميادين مجهولة كثيرا أو للتعود على الأشخاص المعنيين بالبحث قبل إجراء اللقاءات مع عد أكبر باستعمال تقنيات أخرى، و تقدم المقابلة في

<sup>1</sup> فتحي موسى الريفي، علي مصطفى الشيخ، مبادئ البحث التربوي. الدار العربية للنشر و التوزيع، ص 40.

<sup>2</sup> مورييس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات علمية. ترجمة: بوزيد صحراوي، وكمال بوشرف، سعيد سبعون، الجزائر: دار القصة للنشر، 2004، ص 197.

شكل دليل الأسئلة أو المقابلة التي يريد أن يطرحها على كل مبحوث، و يصلح استعمال المقابلة سواء بين المتعلمين أو غير المتعلمين و ذلك من خلال تولي الباحث قراءة الأسئلة و تدوين الإجابات، و قد تم تصميم دليل المقابلة حيث شمل على 27 سؤالاً تدور في مجملها حول تساؤلات الدراسة، حيث تتعلق الأسئلة بجمع البيانات الشخصية الخاصة بالمبحوثين، بينما عينت الأسئلة المتبقية بالبيانات أو المعلومات المتعلقة بمساهمة الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي، كما عينت الأسئلة بالمعلومات المتعلقة بمساهمة وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية و غير الرسمية في استقرار النظام الاجتماعي، و ركزت الأخيرة على البيانات المتعلقة بدور القانون بضبط الأفراد، و قد استخدمنا المقابلة المفتوحة بحيث قمنا بصياغة الأسئلة مفتوحة مما يعطي للمبحوث حرية الإجابة و تزويدنا بالمعلومات المناسبة، و من خلال هذا فقد حاولنا عدم الخروج عن فرضيات البحث المعلنة سابقاً.

رابعاً: عينة البحث: اختيار العينة و تحديدها: تمثل العينة مجموعة فرعية أو شرعية فرعية من مجموع السكان أخذت لكي تكون ممثلة لأفراد المجتمع و "طريقة العينات لا تدرسه جميع وحدات مجتمع البحث، بل تدرس جزءاً صغيراً من مجتمع البحث بعد اختياره اختياراً منتظماً أو عشوائياً"<sup>1</sup>، و قد استخدمنا أسلوب العينة العشوائية المنتظمة حيث تمثل النموذج الأفضل الذي يتناسب مع موضوع دراستنا و الأهداف التي نتطلع إلى الوصول إليها انطلاقاً من الأسئلة المطروحة، و بالنسبة للدراسة التي قمنا بها تم اختيارنا لأفراد العينة المتمثلة في مجموعة من الشباب المنحرفين بمدينة مستغانم.

<sup>1</sup> إحسان محمد الحسين، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت: دار الطبعة للطباعة و النشر، ط2، 1986، ص54.

## الفصل الخامس: الاطار الميداني لموضوع الدراسة

أولا :مجالات الدراسة.

1-المجال المكاني.

2-المجال الزمني.

3-المجال البشري.

ثانيا :المنهج المتبع في البحث.

ثالثا :أدوات جمع البيانات.

1-الملاحظة.

2-المقابلة.

رابعا:عينة الدراسة.

المقابلة الأولى:

1- السن: 23 سنة.

2- المستوى الدراسي: السنة الثامنة متوسط.

3- المستوى الدراسي للوالدين: الأب: السنة الثالثة ثانوي، الأم: السنة 7 متوسط.

4- مهنة الوالدين: الأب: agent de sucérité، الأم: لا تعمل.

5- عدد أفراد الأسرة: 10 أفراد.

6- نوع السكن شقة في عمارة f3.

7- الفعل الإجرامي: الضرب بالسلاح الأبيض، السرقة.

تحليل المقابلة الأولى:

- في هذه المقابلة تقيد المبحوث بحكم الأسئلة الموجهة إليه، و حسب رأيه فإن الصراعات العائلية، و انعدام الرقابة الأسرية و البطالة و تعاطي المخدرات من شأنها أن تؤدي بالشباب إلى ممارسة السلوكيات الإجرامية و كذا الانحراف، و هذا بدليل توليه: " لا مكان حتى مراقبة، كل واحد لا هي غير في رحو...". و هو يرى بأن أسرته تتمسك بالقيم و العادات و التقاليد و لكنها في نفس الوقت لا تكثرث، إليه بدليل قوله: "هوما ناس ملاح بصح غير معايا، أنا لا"، كما أن المبحوث يرى بأن تخلي مؤسسات التنشئة الاجتماعية و خاصة الأسرة و المدرسة عن دورها يؤدي بالشباب للجوء إلى ممارسة السلوكيات الإجرامية، و حسب رأيه فإن الأسرة لم تعد تلعب دورا هاما في تربية الأبناء، حيث أن الإهمال العائلي له أثر في انحراف الشباب في قوله: "وحدة نعرفها تدخل للدار على 2 تع ليل، ماعلا بالهاش بولادها...". و حسب تصور المبحوث فإن القانون يمثل الضابط الاجتماعي بالنسبة إليه خاصة في ظل الظروف التي يعيشها و خاصة أزمة البطالة التي يعاني منها المبحوث فإن الأجهزة الأمنية تلعب دورا سلبيا في محاربة الجريمة، و هو يلقي اللوم على الأسرة و يحملها المسؤولية في نمو ظاهرة الجريمة، و في رأيه فإن الحل الناجح في محاربة الجريمة هو العودة إلى الدين و التمسك به و هذا بقوله: "لو كان الناس ترجع للدين شوية و surtout الشيبية، هذا الصوالح ينقصو...". و من المقطع السابق يتضح لنا أن حسب تصور المبحوث فإن معظم الشباب على قطيعة بالدين مما سهل انحرافهم، كما أنه يرى بان العواقب تكون وخيمة.

و حسب تصور المبحوث فإن سياسة الردع و الجزاء التي يمارسها القانون ليست بالوسيلة الوحيدة لمحاربة الجريمة في المجتمع، بل على العكس من ذلك فإنها تزيد من تفاقم الأوضاع خاصة عندما تمارس ضد أفراد لا علاقة لهم بالجريمة و هذا بدليل قوله " يلا خاطيه يولي ماشي خاطيه و مين يخرج يدير رايه و يولي يخلف"، و في رأي المبحوث فإن الأسباب و الدوافع التي تؤدي إلى ممارسة السلوك الإجرامي هي البطالة و غياب الرقابة الأسرية و تعاطي المخدرات، و التسرب المدرسي المبكر، و هو يرى بأن البطالة تلعب دورا كبيرا في انحراف سلوكه و ممارسته، و هو يؤكد على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء، ويرى المبحوث بأن ضعف الوازع الديني لدى الفرد يشكل عاملا في انحرافه بدليل قوله: "...لازمهم إمام صحيح يأتيري الشيبية باش ينهدا و شوية"، و حسب تصور المبحوث فإن الأفراد يلجئون إلى القانون حتى في أمور يعود فيها الفصل إلى العرف، و هذا بسبب أمور قانونية مثل التهرب من المتابعات القضائية، و

نظافة السجل القانوني أمام الدولة بدليل قوله: "مين مايغيش يوسخ كوغطه...." و حسب تصور المبحوث فإن المخدرات لعبت دورا كبيرا في انحراف ممارسته و سلوكه، و هو يرى بأن هناك أسباب أخرى من شأنها أن تدفع بالشباب إلى ممارسة السلوكيات الإجرامية كالبطالة، و الانتقام و معاشرة رفاق السوء، وهو يؤكد على مسؤولية الأسرة و جماعة الرفاق في ظهور الجريمة و الانحراف في المجتمع، مما يدل على المسؤولية الكبيرة لوسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية في ظهور الجريمة و الانحراف في المجتمع.

#### -المقابلة الثانية:

1-السن: 21 سنة.

2-المستوى الدراسي: السنة أولى جامعي حقوق.

3-المستوى الدراسي للوالدين: ماشي قارين.

4-مهنة الوالدين: الأب: حمال في سوق الخضرة، الأم: لا تعمل.

5-عدد أفراد الأسرة: 06 أفراد.

6-نوع السكن شقة في عمارة.

7-الفعل الإجرامي: السرقة.

#### -تحليل المقابلة الثانية:

-من خلال إجراء المقابلة اتضح لنا أن المشاكل الاجتماعية و الفوارق الاجتماعية، و البطالة و تدهور الحالة المعيشية هي من أهم العناصر التي تؤدي بالشباب إلى ممارسة السلوكيات الإجرامية، و حسب تصور المبحوث فإن تحلي مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن دورها من شأنه أن يؤدي بالشباب إلى ممارسة الجريمة و الانحراف و خاصة الأسرة و المدرسة و جماعة الرفاق، كما أنه يؤكد على دور جماعة الرفاق و تأثيرها البالغ على الفرد، بدليل قوله: "و ثاني الخلطة غير بشوية يخون مل الحاجة الصغيرة يولي فالحاجة الكبيرة...."، و في رأي المبحوث فإن كل من الدين و القانون يشكلان ضبطا اجتماعيا لديه، مما يؤكد على دور الكبير الذي تلعبه وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية في حماية المجتمع من الانحراف و الجريمة، و ما يلعبه الدين من دور كبير كوازع عن الأفعال المنحرفة، يقول المبحوث: "الدين ثاني كيما يقولك الصلاة تنهى عن الفحشاء و المنكر...."، و هذا ما يبرر ممارسة المبحوث، فمن خلال المقابلة اتضح لنا أن المبحوث قد قضى فترة 12 شهرا في السجن، و قبل دخوله للسجن فإنه لم يكن يؤدي فريضة الصلاة، و لكنه أصبح يؤدي صلاته بعد خروجه من السجن، و هو يرى بأن الأجهزة الأمنية تلعب دورا إيجابيا في الحد من الجريمة بدليل قوله: "دور هام كان ماكانش شرطة، الواحد يخون، يقتل normal"، و حسب تصور المبحوث فإن تمسك الأسر بالقيم و العادات و التقاليد و الأخلاق من شأنه أن يبعد الأبناء عم مثل السلوكيات المنحرفة، و حسب رأي المبحوث فإن سياسة الردع و الجزاء الممارسة من قبل القانون لا تعد بمثابة الوسيلة الوحيدة في محاربة الجريمة بل على العكس من ذلك و من خلال تجربة المبحوث داخل السجن فإنه يرى بأن السياسة المتبعة داخل السجن هي التي تدفع بالشباب إلى الانحراف في الكثير من الأحيان و هذا بدليل قوله: "لا كاين الخدمة، دورك راهم متهلين فيهم فالحبس c'est normal يوليلو.."، و في رأي المبحوث فإن الحكم أو العقاب بأقصى العقوبات من شأنه أن يقلل

من هذه الظاهرة و هذا يقوله: "الوسيلة ديه للصحراء، يخدم، تخدمه، تعذبه باش خطرا خطرا مايعاودهاش". كما أن تدهور الحالة المعيشية للمبحوث لعبت دورا في انحراف ممارسته، حيث إضطر حسب رأيه إلى مثل هذا السلوك بسبب الفقر، كما أن المبحوث يؤكد على دور الأسرة و الأجهزة الأمنية في محاربة الجريمة أو التقليل من حدة خطورتها، و كذا دور الدين الكبير حيث يرى بان ضعف الوازع الديني لدى الفرد من شأنه أن يدفعه إلى ارتكاب السلوكيات الإجرامية بكل سهولة مطلقة، وهذا بدليل قوله: "واه كارثة، لو كان تبغي تخون و نتا ماتخافش ري ديريها نورمال"، كما يبدو أن المبحوث مازال متأثرا بدخول السجن، حيث أن إجاباته تدل على ذلك و خاصة أنه يرى أن الفرد يلجأ إلى القانون عندما تتم سرقته و هذا بقوله: "يروح يشتكي مين يخنوه"، و حسب تصور المبحوث فإن الفرد يلجأ إلى العودة إلى أحكام العرف دون القانون خوفا و هروبا من المشاكل و خوفا على سمعته، و حسب رأي المبحوث فإن البطالة، و السجن، و المخدرات من شأنها أن تدفع بالشباب إلى ممارسة السلوكيات الإجرامية، و حسب رأي المبحوث فإن وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية تلعب دورا كبيرا في ظهور الجريمة و الانحراف، فهو يؤكد على دور العادات و التقاليد و الاخلاق في التنشئة الاجتماعية السليمة للفرد.

#### -المقابلة الثالثة:

1- السن: 19 سنة.

2- المستوى الدراسي: ابتدائي.

3- المستوى الدراسي للوالدين: ماشي قاريين.

4- مهنة الوالدين: لا يعملان.

5- عدد أفراد الأسرة: 09 أفراد.

6- نوع السكن: حوش.

7- الفعل الإجرامي: قريسييت، خونت، ضربت بالخدم، دخلت للحبس ضربت واحد بالخدمي.

#### -تحليل المقابلة الثالثة:

-من خلال إجراء هذه المقابلة يتضح لنا أن الصراعات العائلية المستمرة و غياب الرقابة الأسرية، هي من أهم الأسباب و الدوافع التي تؤدي بالفرد إلى ممارسة السلوك الإجرامي، و إلى انحراف سلوكياته و إدمانه على المخدرات، و لا يقتصر الأمر على هذه التصرفات، بل قد تؤدي به إلى الانحراف الأخلاقي، لاسيما و أن الأسرة تعتبر من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تؤدي وظائف عديدة، فإذا حدث و تخلت الأسرة عن وظائفها و أدوارها، فغن النتائج سوف تكون وخيمة، سواء ا على مستوى الأسرة في حد ذاتها، و الأبناء بصفة خاصة، أو على مستوى المجتمع ككل باعتبارها جزءا لا يتجزأ منه، فقد تعرض المبحوث إلى الإهمال من قبل أسرته، مما أدى به إلى اللجوء غلى تعاطي المخدرات، و ممارسة العنف و انحراف سلوكه، حيث لعبت الصراعات العائلية و غياب الرقابة الأسرية عنصرا مهما من العناصر التي أدت إلى حدوث ذلك، و من هنا نستنتج الدور الذي تلعبه الأسرة في السيطرة على سلوكيات أبنائها، و حسب تصور المبحوث، فإن الصراعات العائلية و غياب الرقابة الأسرية و البطالة و تدهور الحالة المعيشية، و رفقاء

السوء، و الانحلال الأخلاقي للأسرة و عدم تمسكها بالقيم و العادات و التقاليد من أهم العوامل التي تؤدي بالشباب إلى اللجوء لممارسة السلوكيات الإجرامية، حيث يقول: "لا ما يحوسوش عليا ما كانش لي يرفد تيلفون و يقول نسقسبه وين راه.."، و قوله أيضا: "لا ، التطيحات داير ظل في الدار، شيباني تاعي واعر، قاع العام ربي في فمه"، حسب تصور المبحوث فإن تخلي مؤسسات التنشئة الاجتماعية و خاصة المدرسة، فهو يرى بأن دور المدرسة كبير خاصة في التربية و التنشئة السليمة، وكذا حصول الفرد على مصدر رزق بسبب الدراسة بدليل قوله: "كون قريت مانيش نخون"، و بالنسبة إلى المبحوث فإن القانون يشكل ضبطا اجتماعيا لديه، و حسب رأي المبحوث فإن الأجهزة الأمنية تلعب دورا سلبيا في مكافحة الجريمة بقوله: "نصهم قاع ما يخدموش ، خدمتهم الرشوة، التدعيم، راهم يزيدو يهلكوا فالشعب..."، و حسب تصور المبحوث فإن تمسك الأسر بالقيم و العادات و التقاليد من شأنه أن يكون سببا في عدم انحراف أبنائها، و يؤكد على دور الأسرة الكبير في تنشئة الأبناء، و حسب رأيه فإن السياسة الناجمة لمحاربة الجريمة و الانحراف في المجتمع هي بتوفير مناصب شغل للشباب، و ليس بالردع و العقاب عن طريق السجن، و هذا بدليل قوله: "لا الحبس ما ينقصش من هذا الصوالح الخيانة، لي ينقص من هذا الصوالح الخدمة"، و قد لعبت جماعة الرفاق و البطالة دور كبير في انحراف ممارسته اليومية خاصة مع انعدام الرقابة الأسرية، و في رأي المبحوث فإن الأجهزة الأمنية ينبغي أن تسهر على محاربة الجريمة و الانحراف في المجتمع، باعتبارها أداة ردع، و حسب رأي المبحوث فإن ضعف الوازع الديني لدى الفرد من شأنه أن ينعكس على ممارسته اليومية و بالتالي على إنحرافه بقوله: "واه، باينة، لا صلاى، لا دين، الضمير ما عندوش، يخون، يقريسي شيرة و فالليل يرقد نورمال هاني، الدين عنده دور كبير"، و حسب تصور المبحوث فإنه ينبغي على الفرد العودة إلى القانون و خاصة إذا ما تعرض للظلم، و السرقة و الضرب، و هو يرى بأن الأفراد الذين يلجئون إلى العرف دون القانون يكون ذلك بسبب خوفهم من القانون و نظرة الناس إليهم رغم أنه لا يرى أي مانع في الدخول السجن و هذا في قوله: "Malgré" الحبس للرجال"، و حسب رأي المبحوث فإن كثرة المشاكل الأسرية و تدهور الحالة المعيشية و البطالة من شأنها أن تؤدي بالفرد إلى تعاطي المخدرات في قوله: "الشرب، الكاشيات، الحشيشة، الدخان يلا ماسبتش نهرس البريكة و نشرب Gaz" تاعها، الغبرة لو كان مصيب نديرها"، و هذا يدل على الحالة المزرية للمبحوث و التي دفعته إلى تعاطي المخدرات بكل أشكالها، مما دفعه إلى ارتكاب السلوكيات الإجرامية و إلى استعداده لارتكابها بسبب المخدرات بدليل قوله: "واه الزلطة، سلعة، الكاشيات انا بروحي كي ناكلهم تخون، نقريسي، الكاشيات يدمرو كثر، أنا كي كنت كالي القراصنة (الكاشيات) ، و حسب رأي المبحوث فإن وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية تلعب دورا كبيرا في ظهور الجريمة و الانحراف في المجتمع، و لكنه في نفس الوقت يغني دور الأسرة في انحراف الأبناء، و هنا نستنتج أو نلتمس التناقض في إجابة المبحوث فهو من جهة يؤكد على دور الأسرة و من جهة أخرى ينفي هذا الدور.

#### -المقابلة الرابعة:

1-السن:26سنة.

2-المستوى الدراسي:3ثانوي.

3-المستوى الدراسي للوالدين:متدني.



4- مهنة الوالدين: الأب: تاجر، الأم: لا تعمل.

5- عدد أفراد الأسرة: 12 فرد.

6- نوع السكن: فيلا.

7- الفعل الإجرامي: حيازة المخدرات، الحشيشة..

#### -تحليل المقابلة الرابعة:

-إن محاولة تقصي جذور السلوك الإجرامي، تدفعنا إلى العودة بأذهاننا إلى الوراء إلى الطفولة، حيث تكون أفكارنا و أفعالنا طور التكوين، و حيث تتوق عقولنا إلى المعرفة، لهذا يجب أن نبدأ برسم صورة للبيئة التي يمكن أن يولد بها الشخص العنيف، أو المجرم، حيث نجد أن هناك ثلاثة مصادر رئيسية يمثل العنف فيها تهديدا، و تشمل العنف المنزلي، العنف المدرسي، و كل صور العنف بالبيئة المحيطة بهذا الشخص، و هذا ما اتضح لنا من خلال إجراء هذه المقابلة، حيث أن المبحوث يتعرض للعنف ليس فقط من البيئة المحيطة به، و إنما يتعرض للعنف من قبل أسرته، مما يؤدي به إلى حالة من الخوف الشديد و القلق الدائم، و إلى نوع من العطالة النفسية التي تنعكس سلبا على مستوى تكيفه الذاتي و الاجتماعي، و حسب تصور المبحوث فإن البطالة و الصراعات العائلية و المخدرات تعد من أهم العناصر المؤدية إلى ممارسة السلوكيات الإجرامية، و خاصة لدى الفئة الشباب، و حسب رأي المبحوث فإن المدرسة تعد من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية بعد الأسرة، حيث تخليها عن دورها قد يؤدي بالشباب إلى اللجوء إلى الممارسة السلوكيات الإجرامية، بدليل قوله: "بصح كي يدخل للمدرسة و ما يلقاش التوجيه و المراقبة كيما فالدار، و معظم وقته فيها عادي بشوية يتبدل سلوكاتو و يلجأ للعنف"، و حسب تصور المبحوث فإن الأجهزة الأمنية تلعب دورا إيجابيا في محاربة الانحراف و الجريمة، و هذا ما يفسر نظرته إلى القانون، فالقانون بالنسبة إليه يشكل ضابطا اجتماعيا، و في رأي المبحوث فإن تمسك الأسر بالقيم و العادات و التقاليد و الأخلاق من شأنه أن يكون سببا في عدم انحراف سلوكيات أبنائها، و هو يؤكد على دور الأسرة باعتبارها أهم مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، و حسب تصور المبحوث فإنه على القانون أن يمارس التدابير الوقائية و الأمنية التي تساعد الفرد على الاندماج في المجتمع، و هو ويرى بأن سياسة الردع و الجزاء ليست بالوسيلة الوحيدة لمحاربة الجريمة في المجتمع، و من هنا نستنتج التناقض الموجود في إجابة المبحوث، فهو من جهة لا يعتبر أن سياسة الردع و الجزاء ناجعة، و من جهة أخرى فإنه يرى بأن الأجهزة الأمنية تلعب دورا كبيرا في الحد أو التقليل من ظاهرة الجريمة في المجتمع بدليل قوله: "من المدرسة إلى الجامعة، و حتى الأجهزة الأمنية هي التي توقف المجرمين و تنفذ العقوبات للتقليل من هذه الظاهرة و لو بنسبة قليلة"، و حسب رأيه فإن ضعف الوازع الديني لدى الفرد يمكن أن يكون عاملا قويا في انحرافه و ممارسته للجريمة بل حتى في إدمانه على المخدرات، في قوله: "...اللي يخاف من ربي ما يخونش، ما يقريسيش، ما بشريش"، و حسب تصور المبحوث فإن القانون يعتبر بمثابة الوسيلة الوحيدة للدفاع عن النفس و أن لجوء الفرد إلى أحكام العرف سببه التشدد، و هو يرى بأن لجوء الفرد إلى أحكام العرف دون القانون يكثر عن القاطنين بالريف أكثر منه في المدينة بسبب التشدد الذي تمتاز به عقليات الأفراد في الريف، و حسب تصور المبحوث فإن الصراعات العائلية و المخدرات من شأنها أن تدفع بالشباب إلى الانحراف و بالتالي إلى الجريمة بسبب تأثيرها القوي، و حسب رأي المبحوث فإن ظهور الانحراف و الجريمة

في المجتمع هو مسؤولية و سائل الضبط الاجتماعي الرسمية منها و غير الرسمية، و خاصة القيم و الأخلاق، فإن اندثار القيم و الأخلاق و انحلالها من شأنه أن يدفع بالشباب لسلك مثل هذه السلوكيات، خاصة مع انعدام الرقابة الأسرية و كثرة الصراعات العائلية، و عدم قيام الأسرة بدورها في تنشئة الأبناء تنشئة سليمة، و كذا الدور السلي للقانون في المجتمع، فحسب رأي المبحوث فإن الدور الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في المجتمع من شأنه أن يعزز هذه السلوكيات، و هذا بدليل قوله: "دورك الشباب لا قيم، لا أخلاق، لا والو عايش هاكا و خلاص...".

#### -المقابلة الخامسة:

1- السن: 23 سنة.

2- المستوى الدراسي: سابعة.

3- المستوى الدراسي للوالدين: ماشي قارين.

4- مهنة الوالدين: الأب فلاح، الأم: لا تعمل.

5- عدد أفراد الأسرة: 08 أفراد.

6- نوع السكن: فيلا.

7- الفعل الإجرامي: القتل الغير العمدي أثناء السياقة تحت تأثير السكر.

#### -تحليل المقابلة الخامسة:

-تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية و خلقية و سياسية و اقتصادية، قبل أن تكون حالة قانونية، و انطلاقا من هذا المفهوم نرى بأنها عبارة عم تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية و الضغوط المختلفة من قبل المجتمع، فالإجرام نتيجة لحالة الصراع بين الفرد و المجتمع، و قد كان مفهوم الجريمة قديما يعزي إلى نفس المجرم الشريرة، و أن الانتقام هو الأساس في رد فعل السلوك الإجرامي، أما من الناحية القانونية، فهي كل فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات باعتباره هو الذي يتضمن الأفعال المحرمة، و يحدد مقدار عقوبتها، و كما كانت الجريمة بطبيعتها عملا ضارا بالمجتمع، لذا شرعت الهيئة الاجتماعية عقابا على مرتكبيها، و ترجع بعض الدراسات أسباب نشوء الانحراف الإجرامي في السلوك البشري إلى عوامل اجتماعية تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره من الناس و هؤلاء هم أفراد أسرته و مجتمعه و مدرسته و الأصحاب و الأصدقاء الذين يختارهم، و هناك من يندفع على ارتكاب الجريمة تحت تأثير إدمان الخمر، البطالة، و الفقر، أو اختلاطه بمحترفي الإجرام منذ الصغر، فهو مجرم بالاكتساب و ليس بالميلاد، و إذا ما رجعنا إلى الإدمان فإن مشكلة تعاطي المخدرات هي أحد المشاكل المعاصرة التي تواجه المجتمعات على اختلاف مستوياتها المتقدمة و المختلفة على حد سواء، حيث تعتبر من المشكلات التي تؤثر على بناء المجتمع و أفراد، بما ينتج من ورائها من آثار اجتماعية و اقتصادية و نفسية سيئة، كما أنها ظاهرة اجتماعية مرضية تدفع إليها عوامل عديدة بعضها يتعلق بالفرد و الأسرة و المجتمع، حيث يعيق هؤلاء عملية البناء و التطور في كل المجالات، و من أهم الأسباب التي تدفع المدمن لارتكاب الجريمة نجد أن تعاطي المخدرات أو حيازتها تمثل في حد ذاتها جريمة مخلة بالشرف، ففي الكثير من الأحيان يكون تعاطي المخدرات سببا في حد ذاته في ارتكاب الجريمة، فالتأثيرات التي يحدثها المخدر في

عقول المدمنين قد تمنعهم من التفكير السوي و تسمح لهم بارتكاب السلوك المنحرف دون و عي أو إدراك منهم، و هذا ما لحظناه من خلال إجراء هذه المقابلة ،حيث أن المبحوث مدمن على الكحول و كان إدمانه سببا في ارتكابه لجريمة القتل سواء كانت ذلك عمدا أو عن غير قصد باعتبارها حادثة سيارة،حيث لعبت المخدرات و خاصة الكحول دورا هاما في انحراف سلوكه إضافة إلى جماعة الرفاق التي كانت سببا ثانيا في انحرافه، و حسب تصور المبحوث فإن انعدام الرقابة الأسرية، و تخلي مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن دورها و خاصة الدارسة ،أو عدم قيامها بدورها على أحسن وجه ،و الدور السلبي الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في محاربة الجريمة في المجتمع و كذا عدم تمسك الأسر بالقيم و العادات و التقاليد و الأخلاق، إضافة إلى القدوة السيئة، وكذا المخدرات و تأثيرها البالغ على الفرد ،بالإضافة إلى ضعف الوازع الديني لدى الفرد، و كذا المستوى الاقتصادي الجيد أو الدخل المادي المرتفع للفرد كلها عوامل من شأنها أن تدفع بالفرد إلى السلوك الإجرامي و هذا بدليل قوله: "تقريبا ماكانش، الاب يروح يشرب، ما علابهش بيا، ما يجوسوش عليا قاع"، و قوله أيضا: "واه، مين ما يكونش كاين الزبور، انا بورحي حبست القرايا بكري، ملبكري دلير حسابي نجبس و نروح نخدم مع با، مين تعلمت نسوق جبست، لواحد مين مايقراش حاجة باينة يضيع"، و قوله أيضا: "meme la police كاين و شعال من سكنة فرعوها و هو ما هنا"، و قوله: "واه ،أنا كون صببت بابا مايشيريش، مانروحش نشرب، نعيما و نجبس، بصح هو تاني يشرب و يقولي حبس، مانطيقش..."، و قوله أيضا: "واه، كنت شارب عليها ضربت واحد.."، و في قوله: "و ا هانا من صغري هاكا، ماقرتتش فالجامع، ما نصلي، ماوالو، كان تربيت و لو كان جيت نصلي لو كان مانيش هاكا"، و حسب تصور المبحوث فإن القانون يعتبر بمثابة الضابط الاجتماعي الوحيد بالنسبة إليه، و أن الأفراد يلجئون إلى القانون عندما تضيع حقوقهم فهو الملجأ الوحيد، أو الوسيلة لإسترداد هذه الحقوق، و في رأيه فإن جميع و سائل الضبط الاجتماعي الرسمية منها و غير الرسمية مسؤولة عن ظهور الجريمة و الانحراف في المجتمع و خاصة الأسرة، و ربما يعود ذلك إلى الضغط النفسي الذي يعيشه المبحوث داخل أسرته و كذلك انعدام الرقابة الأسرية الذي يعتبره سببا في انحرافه، إضافة إلى عامل الاقتصادي الذي ساعد مبحوث على سلك مثل هذه السلوكيات، فحسب تصريحه فإن الدخل الجيد الذي يتمتع به كان عاملا في انحرافه، فهو يساعد على اقتناء المواد المخدرات و خاصة الكحول و بالتالي لعب العامل المادي هنا دورا سلبيا على أداء المبحوث و سلوكه، حيث أن هناك دلائل تشير إلى أن المتعاطين للمخدرات و بخاصة المدمنين منهم يملون إلى ارتكاب الجريمة لتوفير المال اللازم لشراء المخدر و خاصة إذا كانت من المواد المخدرة كالمروين ، فبعض أنواع المخدرات تتطلب نفقات باهظة يعجز المدمن عن توفيرها، لذا فإنه يلجأ إلى السلوك الإجرامي لتوفير هذه النفقات، و لكن في الكثير من الأحيان خاصة إذا سهل اقتنائها مثلما حدث مع المبحوث، حيث أنه و حسب قوله يضطر إلى العمل من الصباح الباكر حتى الليل من أجل توفير المال لاقتناء المخدر (الكحول) فتوفر العامل المادي ساعد المبحوث على اختفاء المواد المخدرة دون اللجوء إلى ممارسة أو ارتكاب الجرائم و لكن هذا العامل أيضا دفعه إلى ارتكاب الجريمة، مما يدل على أن تعاطي المخدرات في حد ذاته جريمة.

–المقابلة السادسة:

1- السن: 29 سنة.

2- المستوى الدراسي: جامعي.

3- المستوى الدراسي للوالدين: الأم: ثانوي، الأب: إكمالي.

4- مهنة الوالدين: الأب متقاعد، الأم: مأكثة بالبيت.

5- عدد أفراد الأسرة: 06 أفراد.

6- نوع السكن: شقة.

7- الفعل الإجرامي: تعاطي المخدرات و حيازتها.

-تحليل المقابلة السادسة:

- يتجه العديد من العلماء و خاصة السلوكيون إلى تقديم تصور عن نشأة الجريمة و مضمونه أن الجريمة نشأت من جراء عملية تعلم خاطئة، و كانت محاطة بنماذج سيئة، و على الأخص الآباء إذا كانوا غير مسئولين هم أنفسهم، و الذين يتصفون بسوء المعاملة، و كذلك أقران السوء العدوانيين، و قد ترجع الجريمة إلى عوامل أخرى كأفلام الرعب و السينما، و كالميل الاجتماعي الشديد لاقتناء السلاح مثلما هو الحال في أمريكا، و هناك من يفسر الجريمة من جوانب اجتماعية كالفشل في عملية التنشئة الاجتماعية و هذا راجع إلى الظروف المعكوسة التي يعيشها المجتمع الحديث من تقدير المال و السعي وراء النجاح المالي، و على ذلك يرجع الإجرام إلى ظروف المجرم الأسرية و الاقتصادية، التي تتصف الفقر و البيوت المخطمة، ففي مثل هذه البيئات يصبح الناس متوحشين و غاضبون و محبطون، بما أنهم يرون غيرهم في نعيم محرومون منه، و ينمو عندهم شعور عدم اللامبالاة بحقوق الآخرين، و في إطار هذا يأخذون بالقوة ما يعجزون عن أخذة بالصورة المشروعة، و قد تكون عصابة أو مجموعة من الصغار أو الكبار الذين لا يشاركون المجتمع في قديمة و لذلك ينخرطون في الجرائم ضد المجتمع، و هذا ما مسناه من خلال إجراء المقابلة حيث لعبت جماعة لعبت جماعة الرفاق دورا كبيرا في دفع المبحوث إلى الانحراف، و حسب تصور المبحوث فإن عدم تمسك الأسر بالقيم و العادات و التقاليد و الأخلاق، و تحلي مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن ورها في التربية، و جماعة الرفاق أو رفاق السوء، و كذا المخدرات و خاصة تلك التي تتميز بقوة التأثير، أو التأثير البالغ كلها عوامل من شأنها أن تدفع بالفرد إلى السلوك الإجرامي بدليل قوله: "لا توجد علاقة بين العادات و التقاليد و أسرتي، لأن أسرتي متفتحة"، و قوله: "نعم تحلي مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن دورها يؤدي إلى ممارسة السلوك الإجرامي، لأنها اللبنة الأولى لتلقي الفرد مبادئه الأولى"، و قوله أيضا: "جماعة الرفاق هي الدافع وراء ارتكاب الفعل الإجرامي"، و قوله أيضا: "الأقراص المهلوسة و الحشيشة"، و في رأي المبحوث فإن الدين هو الذي يشكل ضبط اجتماعيا لديه بالرغم من التدين الذي يميزه في أداء فرائضه الدينية، و حسب تصوره فإن الأجهزة الأمنية تلعب دورا إيجابيا في الحد من السلوكيات الإجرامية، و حسب رأيه فإن سياسية الردع و العقاب التي يمارسها القانون تعد بمثابة الوسيلة الوحيدة في محاربة الجريمة بدليل قوله: "نعم، بتسليط العقوبات الردعية من اجل ضبط اجتماعي"، و حسب تصور المبحوث فإن ضعف الوازع الديني لدى الفرد سبب في انحرافه لأنه يرى أن المساجد باعتبارها مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية ينبغي أن تحرص

على محاربة الجريمة و ذلك من خلال توعية الأفراد، و خاصة فئة الشباب، و حسب رأي المبحوث فإن الفرد يلجأ القانون في حالة عدم قدرته الدفاع عن نفسه، و لكن هناك أفراد يحاولون تفادي الإجراءات القانونية و لهذا يقبلون العودة إلى أحكام العرف، دون القانون، و حسب تصور المبحوث أيضا هناك عدة عوامل أخرى تكون سببا أو دافعا قويا لارتكاب السلوكيات الإجرامية منها الضغوطات الاجتماعية التي يعاني منها الفرد و ضعف الوازع الديني، إضافة إلى عدم قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدورها في تنشئة الأفراد تنشئة سليمة، أو تخليها عن هذا الدور بالكامل من شأنه أن يؤدي إلى انتشار الجريمة و الانحراف في المجتمع.

## ملخص الدراسة:

تعد الجريمة من اهم الظواهر التي تشهد انتشارا واسعا في المجتمع الجزائري،و قد جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "دور الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الاجرامي في المجتمع الجزائري،و قد تمحورت الاشكالية حول ما مدى مساهمة الضبط الاجتماعي في الحد من السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري؟

و قد تم معالجة الموضوع بهدف الكشف عن مدى فعالية الضبط الاجتماعي و مدى مساهمة في الحد من السلوكيات الإجرامية،و محاولة معرفة الكيفية التي يساهم بها الضبط الاجتماعي في الحد من هذه السلوكيات،وما هو العامل الذي يشكل ضبطا اجتماعيا لدى الفرد.

و قد استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الكيفي كمنهج ملائم مع طبيعة و إشكالية الدراسة،و تم استخدام تقنية المقابلة و التي بدورها تتناسب مع موضوع الدراسة و النهج المستعمل،و تتكون العينة من(06) من الشباب المنحرفين و هي عينة عشوائية منتظمة:

ومن خلال تحليلنا للمقابلات توصلنا إلى النتائج التالية:

\*تعد الصراعات العائلية و انعدام الرقابة الاسرية و البطالة و تعاطي المخدرات و المشاكل الاجتماعية و الفوارق الاجتماعية و تدهور الحالة المعيشية من أهم الاسباب المؤدية إلى ممارسة السلوك الاجرامي.

\*تلعب جماعة الرفاق دورا كبيرا في انحراف سلوك الشباب.

\*الانحراف و الجريمة يرجعان إلى عدم تمسك الاسر بالقيم و العادات و التقاليد و الاعراف و كذلك إلى تحلي مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن دورها خاصة الاسرة و المدرسة.

\*أهمية الضبط الاجتماعي في الحفاظ على استقرار المجتمع

\*تلعب الاجهزة الامنية دورا سلبيا في محاربة الجريمة و الانحراف و هذا حسب وجهة نظر الباحثين.

\*لا تعد سياسة الردع و الجزاء التي يمارسها القانون الوسيلة الوحيدة في محاربة الجريمة و الانحراف،و بالتالي ضعف وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية مقارنة بالوسائل غير الرسمية.

\*يعد ضعف الوازع الديني عاملا قويا في انحراف الافراد.

\*يشكل القانون الضابط الاجتماعي لدى معظم الافراد،و هذا راجع إلى ضعف و تراجع الدور الذي تلعبه وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية كالعادات و التقاليد و الاخلاق.

\*يمثل القانون الوسيلة الوحيدة التي تلعب دورا في ضبط الافراد خاصة عندما يضعف الوازع الديني لدى الفرد و عندما تعجز الضوابط العرفية في ضبط الافراد.

الكلمات المفتاحية:

-الضبط ،الضبط الاجتماعي،السلوك الاجرامي،وسائل الضبط الاجتماعي.

## المقابلة الأولى:

- 1- السن: 23 سنة.
- 2- المستوى الدراسي: السنة الثامنة متوسط.
- 3- المستوى الدراسي للوالدين: الأب: السنة الثالثة ثانوي، الأم: السنة 7 متوسط.
- 4- مهنة الوالدين: الأب: agent de sucérité، الأم: لا تعمل.
- 5- عدد أفراد الأسرة: 10 أفراد.
- 6- نوع السكن شقة في عمارة f3.
- 7- الفعل الإجرامي: الضرب بالسلاح الأبيض، السرقة.
- 8- كاين عرام مشاكل مع قاع الناس، مع الدار و روجي، و كاين عباد نعرفهم عندي معاهم مشاكل بزاف، malgre نضحك معاهم و نلعب بصح راكي عارفة الغيرة، الحسد، البغض أنا حتى واحد ما يبغيني و انا تاني مانبغيهمش، الدار معمرة بالمشاكل، ما كان علاقة ما كان حالة.
- 9- لا.
- 10- لا.
- 11- لا مكان مراقبة كل زاحد لا هي في روجوا، يحوسو على رواجهم ماعلا بالهمش بيا.
- 12- واه متمسكين، الحمد لله ماعندناش مشاكل مع الجوارين، هوما ناس ملاح بصح غير معايا أنا لا.
- 13- نعم، دروك كلشي من الدار و كلشي من التربية نعطيك مثال حي، دروك وحدة نعرفها أيا تدخل للدار على 2 تع الليل، هي تولد و الزنقا تري، ماعلا بالهاش قاع بولادها، ايا غير الزنق يكلو برا و يشربوا برا، و التطياح، المعايير كلشي، أيا هذا شاراكي تقارعي فيه يخرج طبيب، ها يخرج مسوفج كيما خاوتوا اللي ماترياوش، و كيف كيف l'école دروك ماراهش يرحمو، كي يدخل واحد ماعندهش دراهم أيا مشي لابس غاية شنقلة مقطعة، يقولو الشيخ روح شري تينيسا ورواح، أيا على حسابه هو يلاما شراش على عام مايدخلش، أيا شتايدير يكره القريا ومن بعد التمنك بزاف يجيبوه برا normale هادي هي.
- 14- الحكومة، هذه هي نقولك حاجة لو كان ماشي الحكومة مزيرة ما نكدبش عليك كان الخيانة راها دايرة ظل الواحد لاخدمة لا زمة c'est normale يروح يخون.
- 15- ماراهمش قاع يخدمو خدمتهم، كان جاو يخدمو خدمتهم ما بصرا والو، و تاني فيميزك متي واحد قاعد نورمال ماعندو والو يجو يحصلو فيه حاجة ويطلعوه و بيداو يضربو فيه بلاسبة يلا كان عاقل يولي كلشي مالزعاف.
- 16- واه، حاجة باينة كي الدار تكون مليحة هي الاساس، كي يكونوا الدراري مربيين غاية ماتخافيش عليهم، كلشي مالتربية.

17- هي مليحة و ماشي مليحة في وقت واحد،مليحة كي ينقوا الارض منهم،مثلا يقبضو واحد يخون يدخلوه للحبس ،ايا يدعروه،بصح واحد خطيه و قبضوه مع واحداخر يدخلوه،يلاخطيه يولي ماشي خطيه ومين يخرج يدير رايه ويولي يخلف .

18-التشومير،و الزعاف،صريت واحد بخدمي على خاطر طيخلي يما وكبرهالي،و انا راجل مانستحملش،و الخيانة التشومير و تشوف فالناس عايشين غاية،فالخيانة،لبسة،دخان،الخرجة بدراهم الخيانة و ماقبضوهمش قلت بلاك انا تاني ماقبضونيش .

19-هي **normalement** قاع،منها الدار و منها التربية ومنها **l'école** مهم لو كان تكون المفاهمة فالدار مايصرا والو .

20-واه،انا في راي لو كان الناس ترجع للدين شوية **surtout** الشيبية ايا هذا الصوالح مايكونوش كاينين،لازلمهم إمام صحيح يأتيري الشيبية باش ينهدوا شوية .

21-كي واحد يحقروه،يضره،و لا يخونوه،و لا يتعدوا و عليهم **c'est normal** يروح يشكي،وين باغي يروح .

22-مين مايغينش يوسخ كواعطه،يقولك غير الحليف فالزاوية و لا الوقفا تاع دار الشرع ،يولي **meme** هو ظالم بصح يحرز باش يديهم للزاوية و مايشكوش بيه و ويسخ كواعطه .

23-واه .

24-الحشيشة،الشراب .

25-واه،الواحد مين يكون ميحشمش مايحيصيش روجو شايدير **surtout** المشاكل مع التشومير نتحش و نروح نخون نورمال .

26-واه،كاينة منها مثال دروك بنادم تكون صارتله حاجة مع واحد ضيعله حياته،ضيعلو قرابتو مثلا،هو تاني تقعد الحرارة فيه حتى يقبض واحد يضيعله حياته باش يولي غاية في رأسه،،و تاني الحقد و الشوماج و الخلطة تلعب دور كبير و المشاكل تاع الدار و **surtout** الخلطة،دروك بنادم قاعد ماعندو والو لا دراهم يشوف جماعة تخون و **le vide** قاوي عليه يدخل في وسط هذيك الجماعة و يولي كثر منهم،الخلطة دبر بزاف صوالح **surout** الخلطة تاع الرحلة .

27-اللولا عندنا المسؤولية تاع الدار،اللي مايترباش في دارهم قاع مايترباش و العقلية الي باغي يحشم بيها برا هي الي يمشي بيها في دارهم،يلا مور باباه ما يحشمش منهم كي باغي يحشم مع الغاشي،برا تصيبه كتر من الدار ماشي مربي،و الكارطي كيف كيف دروك الواحد يمشي مع و لاد الكارطي وقاع مسخين و غير تاع خيانة **c'est normal** يولي كيفهم،قالك قولي نتا شا مصاحب نقولك شكون نتا،و تاني الحكومة راها عوجة تخلي الي دارها و تدي الي خطيه،و تاني دروك الناس تقولك المهم تخطي رايس و تفوت،**meme** يعشوفو الواحد يدير في حاجة ماشي مليحة ما يدخلوش رواحهم .



## المقابلة الثانية:

- 1- السن: 21 سنة.
- 2- المستوى الدراسي: السنة أولى جامعي حقوق.
- 3- المستوى الدراسي للوالدين: ماشي قارين.
- 4- مهنة الوالدين: الأب: حمال في سوق الخضار، الأم: لا تعمل.
- 5- عدد أفراد الأسرة: 06 أفراد.
- 6- نوع السكن شقة في عمارة.
- 7- الفعل الإجرامي: السرقة.
- 8- مليحة مع قاع الناس.
- 9- نعم.
- 10- لا.
- 11- واه، يحوسو عليا كي ما ندخلش بكري.
- 12- واه، paréxampe ماكاش الزقا فالدار، ما تردش على باباك، كاين إحترام، ما بيغوش العوج.
- 13- واه مين مايترباوش، و فالقرايا ماكاش النصيحة، المحاوزه مل **biensure l'école** مين يشوف واحد يكمي يدير كيفه، يشوف واحد يخون يدير كيفيه **parceque** ماشي مربي، الوالدين عندهم دور كبير، و تاني الخلطة غير بشوية يخون مل الحاجة صغيرة يولي فالحاجة الكبيرة، ليوم **portable** و غدوة يطرطق لو تورنوفيز نورمال.
- 14- القانون، تكون نخون تشوف **la police** تجبس، الدين تاني كيما يقولك الصلاة تنهى عن الفحشاء و المنكر، كي يكون الواحد يصلي و يعرف ربي كي يجد يدير حاجة يتفكر ربي يجبس.
- 15- دور هام، كانما كانش شرطة، الواحد يخون يكتل **normal**.
- 16- واه **paréxampe** كاين جوارين مربيين، يحترموا، مربيين ولادهم غاية، **biensure** الدار ما تخليكش تنتحرف، كلشي مالدار.
- 17- لا، كاين الخدمة، دروك راهم متهلين فيهم فالحبس، خازن على البرد ما يخمش، الماكلة غاية، الرقاد، يخرج سمين مالحبس **c'est normale** يوليلو، الوسيلة ديه للصحراء يخدم، تخدمه، تعذبه باش خطر اخر ما يعودش يولي.
- 18- أنا ما نخونش الشيرة عطاتي ذهب و الشيرة **mineure** وباباها شكاييا، الظلم بزاف، و قبضت الحبس عام، و لو كان ماشي قالتلهم أنا اللي عطيتو كان مازالني تم.
- 19- الاسرة، الشرطة الحكومة، الاسرة هي الصح، دروك أنا مربي و جارنا مربي وصاحبي مربي كي تصرا الجريمة.

20-واه كارثة،لو كان تبغي تخون و نتا ماتخافش مالربي ديرها normale .

21-يروح يشكي كي يخونوه.

22-العائلات اللي ما يجوسوش على المشاكل،كاين الي ما يغيث يخسر الصورة تاعه.

23- j'amaï .

24-لا تقدرت عليا و صايي.

25-لا،j'amaïزدرت حاجة.

26-واه،أنا نشوف الحبس ماشي حل،أنا عمري ما دخات أنا ولد فاميليا،و الواحد مين يخرج،يخرج مسوفج،كاين طرق ديرله sourci غير نافذة،كانو قادرين يديرولي سوايع نخدم فيها paréxamle نصلح فالبلدية،وتاني ماكاش الخدمة،الشوماج،ماكاش اللي يعطيه، jeuneعندو 20ولا30سنة ماعندوش دورو يخون ،كاين لي على جال الكاشيات يضرب مه يقولك تعطيني،المخدرات تدفع الشوماج هو كثر،الشوماج يوريلك كي تكمي،كي تخون.

27-مسؤولية كبيرة،مثال اللبسة تاع السيرات كون جات تخاف مل والديها و من خوها ما تلبسش paréxample الشيخ يقوللها روكي روكي مكشوفة يجي بوها يقوللها لا يقوله راك تقرري قري و سكت مادخلك،وكي يكون الواحد ماشي مربي ما يخافش مالحكومة.

-المقابلة الثالثة:

1-السن:19سنة.

2-المستوى الدراسي:ابتدائي.

3-المستوى الدراسي للوالدين:ماشى قارين.

4-مهنة الوالدين:لا يعملان.

5-عدد أفراد الأسرة:09 أفراد.

6-نوع السكن :حوش.

7-الفعل الإجرامي:قريسيت،خونت،ضربت بالخدمي،دخلت للحبس ضربت واحد بالخدمي .

8-كي والو ،عندي مشاكل مع الشيباني،بصح لوخرين قاغ خاوتي و نبيهم و مع صحابي غاية.

9-لا.

10-لا.

11-لا،ما يجوسوش قاع عليا ماکاش اللي يرفد التليفون و يقول نسقسبه وين راه لا بغا نبات برا،ما علا بالهمش بيا،و أنا والفت لدرخة مانيش نبغي اللي يدخل روكو.

12-لا،التطياح داير ظل فالدار الشيباني تاعي واعر،قاع العام ربي في فمه.

13-واه، على خاطر الشوماج ماشي خدام، هاداك كان يقرا يقرا ولا عنده في راسه، و أنا على هاديك نحفظها لروحي نقول كيفاش هو مبطل و عندو في راسو، و أنا الاللا **parceque** الشيخ اللي كان يقربي عوج، باش نطلع يقولي جيبي حمامة هادي قاع ماكانش منها على هاديك الشبيبة تروح فيها، كي يبطل القرايا شاي يدير أنا واحد م الناس راني نخون، كون قرئت مانيش نخون.

14-الحكومة.

15-نصهم قاع ما يخدموش خدمتهم، الرشوة، التدعيم راهم يزيدو يهلكو فالشعب، إنسان يتمشى على أمان ربي يقبضوه يتهموه على باطل و الانسان كي يخدم الحبس على باطل يقعد محرر يقولك كي نخرج أنا ماشي داريرها كي نخرج نديرها.

16-واه فيميزك دروك يلا بابا ماشي مربي و الام ماشي مربية بسيف نخرج ماشي مربي حتى يربو رواحهم فبل، التطياع و التعراش داير ظل فالدار كيبيغي الواحد ما يسوفج، كلشي مالدار أنا قاع ما يحوسوش عليها، داير رايي برا.

17-لا، الحبس ما ينقصش من هذا الصوالح الخيانة، اللي ينقص من هذا الصوالح الخدمة، حانوت ينقص من هذا الصوالح، الحبس كيما يقولك وقت كي يقولك 12 رقاد ماكاش الهدرة يسموك ترقد، الصبح يقولك **debou** تندر هدرة ماتعجبهمش الهراوة، و الحسيب 1.2.3 الهراوة تزيد تبرهش بصرح برا لا عايش اللهم يرضى يقبض حانوت يستقبل علاه يقةلك مدخل 1000 حلالية و مارحش نخون.

18-الخالطة و الشوماج، أنا ماشي قاري كي نبغي نخدم يقولك عندك **d'éplome** لاشانخدم عمد العربي يحرث عليها و يذلي.

19-الحكومة كي تزيير الدعوة و تولي تخدم خدمتها نيشان كي بنادم قاع تزيير عليه محتمة يخدم ما يروحش يخون، خطرش يخون يخونوه.

20-واه، باينة، لا صلاة، لا دين، الضمير ما عندوش، يخون، يقريسي شيرة و فالليل يرقد نورمال هاني، الدين عنده دور كبير.

21-كي يحقروه، ويضربوه، الخيانة تاني، انا اللي يتوشيني نباصيه، تشتكي بيه، غير أنا اللي ندخل للحبس، حليهم هو ما تاني يذوقو.

22-كاين اللس صافي يقولك توسخ كواغطي يولي يحرز يقولك نخلص دراهم و ما يوقفونيش في الدار الشرع و تبهديل، **malgré** الحبس للرجال.

23-نعم، واه.

24-الشراب، الكاشيات، الحشيشة، الدخان يلا ما صبتش نهرس البريكة و نشرب **gaz** تاها، لو كان نصيب نديرها.

25-واه، الزطلة، سلعة poulina، الكاشيات أنا بروحي كي ناكلهم نخون، نقريسي، الكاشيات يدمرو كتر، أنا كي خونت كنت كالي القرصنة(الكاشيات).

26-واه، التشومير.

27-الدار ماشي مسؤولة راها دارقا، المجتمع هو المسؤول، دروك أنا برا درت حاجة،الدار ماعلا بالهمش شاراني ندير، العفسة منا دروك أنا في الدار عاقل امانة و حطيتها، و نخرج برا مشاكل و قاع، دروك الشعب مايطقش يروح يشكي للدار علا بهم يخلصوها معايا، ولقعد تاع الكارطي يدمر الواحد، علاه خاطر راه قاعد جا عنده واحد شا قتلي نخدموها أيا vasiه نروحو.

المقابلة الرابعة:

-السن: 26 سنة.

2-المستوى الدراسي: 3 ثانوي.

3-المستوى الدراسي للوالدين: متدي.

4-مهنة الوالدين: الأب: تاجر، الأم: لا تعمل.

5-عدد أفراد الأسرة: 12 فرد.

6-نوع السكن: فيلا.

7-الفعل الإجرامي: حيازة المخدرات، الحشيشة.

8-كاين مشاكل مع الدار surtout مع الام، و تاني مع لصحاب paréxemple واحد داسره في روك

أيا يدريك عفسة ماشي مليحة تعشي في الشععات هذي هي.

9-لا.

10-لا.

11-واه، surtout ما تبغي تحكم فيا بزاف، ماشي علاجال مصلحتي لا هي تبغي السيطرة.

12-واه، نورمال، الشيباني تاعي مليح.

13-نعم، كيما يقولك المدرسة هي الام الزاوجة للطفل، و قبل المدرسة هذيك 6 سنين تكون الام قادرة باش

توجه ولدها كي يدخل للمدرسة و ما يلقاش التوجيه و المراقبة كيما فالدار و هو معظم الوقت تاعو فيها غادي

بشوية يتبدل سلوكاتو و يلجأ للعنف.

14-الحكومة، القانون، لو كان ماكاش قانون واحد البلاد تروح واحد ما يخاف من واحد.

15-واه، تلعب دور إيجابي، على خاطر راها تمنع قدر المستطاع ظاهرة الجريمة surtout مع التطور الحاصل في

مجال التكنولوجيا، دروك puce صغيرة تجيب كلشي.

- 16-واه، اللولا غندنا الدار كلشي ما الدار، و يقولك الام مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الاخلاق، كلشي ما التربية الواحد كي يتربي نيشان و يطلع نيشان ما الدار ما يدبيرش هادوك الصوالح، بصح يلا مايترباش غاية ما تقارعش من عنده والو، و المجتمع يتأثر، الدار هي المسؤولة و هذا الشيء ينعكس بالسلب على المجتمع، بصح يلا كانت الدار غاية، الاولاد يطلعو غاية.
- 17-لا تعد الوسيلة الوحيدة، بصح إضافة إليها التدابير الوقائية و الامنية التي تساعد الفرد على الاندماج في المجتمع.
- 18-نكميها على جال المشاكل و الشوماج باش ننسى شوية، و هذاك النهار كان عندي بزاف تاعي و تاع صاحبي.
- 19-من المدرسة حتى للجامعة، و الاجهزة الامنية ثاني، هي التي توقف المجرمين، و تنفذ العقوبات للتقليل من هذه الظاهرة، و لو بنسبة قليلة.
- 20-واه، parceque الواحد كي ما يكونش يصلي، ما يكونش مدين ما يخافش مالربي، و ماكاش حاجة تقبض الواحد surtout الشبيبة كيما الخوف مالربي، اللي يخاف من ربي ما يخونش، ما يقريسيش، ما يشرش.
- 21-مين الواحد يكون مظلوم، و الدنيا دروك ماراهاش ترحم ظالمين و لا مظلومين يجو مع و لادهم، على هاذيك غير القانون اللي يسلك مع دروك، باش تجيب حقه لازم تشكي.
- 22-كاين اللي مازال عندهم العقلية تع الحليف، وقاع، عقلية قديمة، أي حاجة مهما كانت صعبة يقولك ما ندخلش surtout، la police، تع برا يجو معقدين، و يديروه اذا الصوالح تاع الجاه، و الحليف.
- 23-نعم.
- 24-الحشيشة و الشراب.
- 25-واه، surtout الحشيشة تحلي الواحد ما يعرفش روجو شايدير، انا ما كنتش هاكا الحشيشة خسرتني شوية، ما نيش قاع نخاف.
- 26-واه، المشاكل تع الدار، على خاطر الواحد يكون عنده مشاكل برا بزاف، و مين يدخل للدار normalement يدخل باش يريح بصح كي يصيب المسكال يتقود قاع أيا مع الضغط و قاع يخرج قاع زعافو برا.
- 27-عندهم مسؤولية كبيرة، دروك الشباب بلا قيم بلا أخلاق لا والو عايش هاكا و خلاص و الحكومة ثاني ماراهاش تحدم خدمتها عندك العرف، عندك الدراهم تخرج مالحبس نورمال، ما عندكش ترشي فيه لا بغى

مظلوم،عليها هاذ صوالح يزيد و مين واحد قاتل و يضرب شهر و يخرج كلي راهم يقوله زيد و نخرجوك،و الاسرة تاني ماراش دير دورها،بكري كانت الحرمة،دروك التربية ماكانش.

#### -المقابلة الخامسة:

- 1-السن:23سنة.
- 2-المستوى الدراسي:سابعة.
- 3-المستوى الدراسي للوالدين:ماشي قارين.
- 4-مهنة الوالدين:الأب فلاح،الأم: لا تعمل.
- 5-عدد أفراد الأسرة:08 أفراد.
- 6-نوع السكن:فيلا.
- 7-الفعل الإجرامي:القتل الغير العمدي أثناء السياقة تحت تأثير السكر.
- 8-مليحة مع الام،بصح ماشي مليحة مع الاب،دايما كاين المشاكل.
- 9-لا.
- 10-لا.
- 11-تقريبا ماكانش،الاب يروحو يشرب،ما يحوسوش عليا قاع.
- 12-واه،normale ما عندناش مشاكل مع الناس.
- 13-واه مين ما يكونش كاين الزبور،مين تعلمت نسرق حبست،لواحد مين ما يقراش حاجة باينة يضيع.
- 14-الحكومة.
- 15-لا مازالو هوما هوما،la police meme كاين وشعال من سكنة فرعوها و هوما هنا.
- 16-واه،أنا كون صبت ما نشربش،ما نروحش نشرب،معيا و نجس،بصح هو تاني يشرب و يقولي حبس،ما نطيقش،انا بروحي نبغي نزها عندي كل خميس نشرب فرض عليا و نبات برا حتى للجمعة و نسمع الزقا شوية و هي رايحة.
- 17-لا،اللي مربي ماكان لا قانون لا والو.
- 18-الشراب،و لصحاب.
- 19-القانون و الشرع يليق يطبقو القانون على الجميع.
- 20-واه،أنا من صغري هاكا،ما فريت فالجامع،منصلي ما والو،كان تربيت و لو كان جيت نصلي لو كام نيش هاكا.

- 21- مين يضيع حقو.
- 22- مين ما يبغيش كواغطو يتوسخو.
- 23- واه.
- 24- الشراب.
- 25- واه، كمت شارب عليها اللس ضربت واحد، و ثاني مين نشرب الدار ماييغونيش.
- 26- الدراهم، كي يكون الدراهم كايينين الحاجة اللي تبني نديرها.
- 27- واه، عندهم مسؤولية، surtout الدار.
- المقابلة السادسة:
- 1- السن: 29 سنة.
- 2- المستوى الدراسي: جامعي.
- 3- المستوى الدراسي للوالدين: الأم: ثانوي، الأب: إكمالي.
- 4- مهنة الوالدين: الأب متقاعد، الأم: مأكثة بالبيت.
- 5- عدد أفراد الأسرة: 06 أفراد.
- 6- نوع السكن: شقة.
- 7- الفعل الإجرامي: تعاطي المخدرات و حيازتها.
- 8- علاقتي بهم غير مستقرة، يسودها التوتر.
- 9- نوعا ما، أحيانا أؤديها، أحيانا لا.
- 10- نعم.
- 11- نعم هناك مراقبة من طرف الاسرة خاصة بعد خروجي من السجن.
- 12- لا توجد علاقة بين العادات و التقاليد و أسرتي، لأن أسرتي متفتحة.
- 13- نعم، تخلي مؤسسات التنشئة عن دورها يؤدي إلى ممارسة السلوك الاجرامي، لأنها هي اللبنة الاولى لتلقي الفرد مبادئه الاولى.
- 14- الوازع الديني هو الذي يشكل ضبطا اجتماعيا.
- 15- نعم، تلعب دورا بارزا في الضبط لأنها مؤسسة ردعية و عن طريق العقاب.
- 16- نعم، بإعطاء المبادئ الاساسية لقيام مجتمع سليم من أجل السيرورة الحسنة لحياة الفرد.
- 17- نعم، بتسليط العقوبات الردعية من أجل ضبط اجتماعي.

- 
- 18- جماعة الرفاق هي الدافع وراء ارتكاب الفعل الاجرامي .
- 19- المساجد يجب أن تحرص على توعية الشباب .
- 20- نعم، لأن الوازع الديني هو المقوم الاساسي لمؤسسات التنشئة ككل .
- 21- يلجأ الفرد، إلى القانون في حالة عدم قدرته على الدفاع عن نفسه .
- 22- يقبل الفرد بأحكام العرف يدل القانون في حالة ما إذا رغب في تفادي الاجراءات القانونية .
- 23- نعم مع جماعة الرفاق و هو السبب وراء السجن .
- 24- أقرص مهلوسة، حشيشة .
- 25- نعم .
- 26- نعم الضغوطات الاجتماعية، و ضعف الوازع الديني .
- 27- مسؤولية مؤسسات التنشئة الاجتماعية كبيرة في عملية الضبط و في حالة غيابها في تأدية دورها يؤدي إلى انتشار الانحرافات و الجريمة في المجتمع أي هناك علاقة بينهما .



## دليل المقابلة

- 1- السن
- 2- المستوى الدراسي
- 3- المستوى الدراسي للوالدين
- 4- مهنة الوالدين
- 5- عدد أفراد الأسرة
- 6- نوع السكن
- 7- ما هو الفعل الإجرامي الذي ارتكبته؟
- 8- كيف هي علاقتك بأفراد أسرتك؟
- 9- هل تؤدي صلاتك؟
- 10- هل كنت تؤدي صلاتك قبل دخولك السجن؟
- 11- هل هناك مراقبة مستمرة من والديك حول حياتك اليومية؟
- 12- هل ترى بأن أسرتك متمسكة بالقيم و العادات و التقاليد؟
- 13- في رأيك هل تخلي مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن دورها يؤدي بالشباب للجوء إلى ممارسة السلوكات الإجرامية؟
- 14- ما هو العامل الذي يشكل ضبطا اجتماعيا لديك؟
- 15- في رأيك هل تلعب الأجهزة الأمنية دورا إيجابيا في الحد من السلوكات الإجرامية لدى الشباب؟
- 16- هل ترى بأن تمسك الأسر بالقيم و العادات و التقاليد و الأخلاق يكون سببا في عدم انحراف سلوكات أبناءها؟

- 17- هل تعد سياسة الردع و الجزاء التي يمارسها القانون الوسيلة الوحيدة في محاربة الجريمة في المجتمع؟
- 18- ما هي الأسباب التي دفعتك إلى ارتكاب السلوك الإجرامي؟
- 19- في رأيك ما هي مؤسسات التنشئة الاجتماعية الحكومية التي ينبغي أن نسهر على محاربة الجريمة أو التقليل من حدة خطورتها؟
- 20- هل ترى بأن ضعف الوازع الديني لدي الفرد عاملاً في انحرافه؟
- 21- في رأيك متى يلجأ الفرد إلى القانون؟
- 22- لماذا يقبل الفرد العودة إلى أحكام العرف دون القانون في أمور يعود الفصل فيها إلى القانون؟
- 23- هل حدث لك أن تناولت المواد التي تؤثر على سلوكيات أو ممارستك اليومية كالمخدرات أو الكحول أو الأفراس المهلوسة أو الكوكايين، سواء كان ذلك مع نفسك أو مع محيطك الخارجي : الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق.... إلخ؟
- 24- ما هي؟
- 25- هل تعتبرها هي التي أدت بك أو لعبت دوراً في انحراف ممارستك اليومية؟
- 26- هل ترى بأن هناك أسباباً أخرى غير المخدرات قد تدفع بالشباب لسلك مثل هذه السلوكيات؟
- 27- ما هي درجة مسؤولية وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية منها و الغير الرسمية في ظهور الانحراف والجريمة في المجتمع؟

نتائج العامة للدراسة الميدانية

## نتائج العامة للدراسة الميدانية:

من خلال المعلومات التي توصلنا إليها عن طريق وسيلة البحث العلمي و المشكلة في المقابلة التي أجريت مع عينة من الشباب المنحرفين بمدينة مستغانم، و مما سبق ذكره في هذه الدراسة، و على ضوء فرضيات البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى:

- يساهم الضبط الاجتماعي بشكل كبير في الحد من سلوكات الافراد المنحرفة، أو السلوك الاجرامي.

\* تبين من خلال أقوال المبحوثين أن الصراعات العائلية و انعدام الرقابة الاسرية و البطالة و تعاطي المخدرات ، و المشاكل الاجتماعية و الفوارق الاجتماعية، و تدهور الحالة المعيشية، و جماعة الرفاق، من أهم العناصر التي من شأنها أن تدفع بالشباب باللجوء إلى ممارسة السلوكات الإجرامية، و كذا الانحراف، بالإضافة إلى أن معظم المبحوثين يرون بأن عدم تمسك الاسر بالقيم و العادات و التقاليد و الاعراف، و كذا تخلي مؤسسات التنشئة الاجتماعية من شأنه ان يدفع بالشباب للجوء إلى ممارسة الانحراف و الجريمة، و مما سبق يمكن ان نستنتج أهمية الضبط الاجتماعي في الحفاظ على إستقرار المجتمع، و النظام الاجتماعي، حيث أن الضبط يمثل وسيلة إجتماعية أو ثقافية، تفرض قيوداً منظمة على السلوك الفردي أو الجماعي لجعله مسائراً لقيم المجتمع و تقاليده، و هذا ما لمسناه من خلال المقابلات التي أجريناها، حيث أن معظم المبحوثين يعانون من غياب الرقابة الاسرية ، و يعيشون في جو مشحون بالمشاكل الاجتماعية و الصراعات العائلية، و البطالة، و التي تدفع بهم إلى تعاطي المخدرات و إدمانها، فالصراعات العائلية المتكررة، و غياب الرقابة الاسرية يشكلان دافعا قويا لدفع الشباب لسلك مثل هذه السلوكات الانحرافية و السير في طريق الجريمة، خاصة عندما لا تؤدي عمليات التنشئة الاجتماعية دورها بأكمل وجه، كأن لا تعتمد على مبادئ العقاب و الثواب ، و ال توازن بين أساليب اللين و الشدة في المعاملة و التفاعل مع الصغير أو المراهق، و لا تقتضي صيغ الرعاية الاجتماعية المكثفة، و لا تحياً الظروف و المستلزمات الاساسية التي تتطلبها التنشئة الاجتماعية الناجحة و الفاعلة، فإن الصغار و الشباب الذين يبرون في مثل هذه العمليات التأنيسية و التربوية سيتعرضون إلى الانحرافات السلوكية و التفاعلية التي قد تقودهم إلى الافعال السلوكية و التفاعلية المتقاطعة مع قوانين و قيم و مثل و مقاييس المجتمع، و هنا لا يتعرض الصغار و الشباب فقط إلى الضرر بل يتعرض معهم المجتمع أيضا طالما أن انعكاسات الجريمة لا تصيب المجرمين وحدهم، بل تصيب أيضا مجتمعهم المحلي و مجتمعهم الكبير ، و نصل بما سبق ذكره إلى تأكيد الفرضية التي تقول بمساهمة الضبط الاجتماعي بشكل كبير في الحد سلوكات الافراد المنحرفة أو السلوك الاجرامي.

## الفرضية الثانية:

- تساهم وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية منها و غير الرسمية كالدين و القانون، و العادات و التقاليد و الاعراف في إستقرار النظام الاجتماعي عن طريق الردع و الجزاء و الامتثال كالقانون، و ما يلعبه الدين في التماسك الاجتماعي و تحقيق و حدة الجماعة.

\* من خلال تصريحات المبحوثين تبين لنا أن الاجهزة الامنية تلعب دورا سلبيا في محاربة الجريمة و الانحراف في المجتمع، كما أنها تلعب دورا إيجابيا في محاربة الجريمة و الانحراف في المجتمع حيث إنقسمت إجابات المبحوثين، فهناك من يرى بأنها تلعب دورا إيجابيا في محاربة الجريمة و كذا التقليل من حدة خطورتها و ينبغي أن تسهر على حماية المجتمع من الجريمة و آثارها السلبية، في حين هناك من يرى بأن هذه الاجهزة تلعب دورا سلبيا في المجتمع و هي تزيد من حدة الظاهرة و خطورتها من خلال سياستها المتبعة، كما أن معظم المبحوثين يرون بأن سياسة الردع و الجزاء ليست بالسياسة الوحيدة في محاربة الجريمة و الانحراف في المجتمع، و في رأي

المبحوثين أن على الأجهزة الامنية أو القانون العقاب بأقصى عقوبة من أجل ردع المجرمين، كما أن توفير منصب شغل لشباب من شأنه أن يردع الشباب عن مثل تلك السلوكات الانحرافية، و من هنا نستنتج دور القانون في محاربة الجريمة و الانحراف مما يعكس نظرة الشباب إليه ،حيث أن معظم المبحوثين يرون أن سياسة الردع و الجزاء التي يمارسها القانون ليست بالوسيلة الوحيدة في محاربة الجريمة، و من خلال المقابلات التي أجريناها تبين لنا أن من خلال تصريحاتهم فإنهم يرون بأن ضعف الوازع الديني لدى الفرد يشكل عاملا قويا في إنحرافه كما أن معظم المبحوثين يؤكدون على مسؤولية وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية في ظهور الجريمة و الانحراف، و هناك من يرى بأنها مسؤولية وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية و الغير الرسمية في ظهور الجريمة و الانحراف في المجتمع، حيث تشير الكثير من الابحاث و الدراسات العلمية إلى أن هناك علاقة متفاعلة بين وسائل الضبط الاجتماعي و ظاهرتي الجريمة و الجنوح، ذلك أن نسب الجرائم ترتفع في المجتمع سواء كان المجتمع ريفيا أو حضاريا، بسيطا أو معقدا إذا لم تتوفر وسائل الضبط الاجتماعي المناسبة، و تنخفض نسب الجرائم في المجتمع إذا كانت وسائل الضبط الاجتماعي موجودة و فاعلة و لها دورها المتميز في ردع الافراد عن ارتكاب السلوك الجامح و المنحرف، ذلك أن حضور وسائل الضبط الاجتماعي في ساحة المجتمع يعتبر بمثابة عامل ردع يردع كل من تسول له نفسه فس ارتكاب السلوك الاجرامي، كما أن وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية منها و غير الرسمية ترد الاعتبار للمجتمع عند تعرضه للجريمة من خلال فرض الجزاء أو العقاب على الاشخاص الذين يرتكبون الجنايات و الجرائم بحق المجتمع، لذا يعترف الافراد عين ارتكاب الجرائم ضد المجتمع خوفا من تطبيق وسائل الضبط الاجتماعي بمثابة أدوات منع و تطويق للجريمة و الانحراف، غير أن تساهل وضعف وسائل الضبط الاجتماعي و عدم قدرتها على السيطرة على سلوك و علاقات و تفاعلات الافراد و الجماعات، من شأنه أن يزيد من المخالفات و الجرائم في المجتمع، و هذا ما لاحظناه من خلال إجابات المبحوثين، و من هنا يمكن القول بصدق الفرضية السالفة الذكر و هي أن وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية تساهم قس إستقرار النظام الاجتماعي، و خاصة إذا كانت هذه الوسائل فاعلة و حازمة و كفوءة.

### الفرضية الثالثة:

- يلعب القانون دورا في ضبط الافراد عندما يضعف الوازع الديني لدى الفرد أو عندما تعجز الضوابط العرفية في ضبط الافراد. \*من خلال المقابلات التي أجريناها تبين لنا أن القانون يشكل ضابطا اجتماعيا لدى معظم المبحوثين أو كلهم لأنهم يرون وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية و خاصة العادات و التقاليد و الاخلاق و القيم و كذا الرسمية كالدين قد تراجع دورها مقارنة بالقانون، حيث يعتبر معظم المبحوثين أن القانون هو الملجأ الوحيد للفرد لإسترداد حقوقه، و من أجل حماية نفسه من الاخرين، كما أن معظم المبحوثين يرون بأن لجوء الفرد لأحكام العرف دون القانون يكون سببه هو الهروب أو محاولة التهرب من المتابعات القضائية، كما أن البعض يرون أن هذه الاستراتيجية لم تعد تأخذ بعين الاعتبار في المدينة، كما هو الشأن في الريف، فهو يرى بأنها خاصة بالسكان الذين يقطنون بالريف و لكن جميع المبحوثين إتفقوا على أن القانون يمثل الوسيلة الوحيدة التي تلعب دورا في ضبط الافراد، خاصة عندما تراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية أو تقاعصت عن أداء دورها في التنشئة السليمة للأبناء، حيث تستعمل الوسائل الخارجية للضبط الاجتماعي للحد من ظاهرة السلوك الاجرامي لاسيما في المجتمعات المعاصرة أو المجتمعات المتحضرة و الراقية أو في الاقاليم الحضرية المتأثرة بعوامل التصنيع، و التحديث الشامل، و تتجسد هذه الوسائل في القوانين و المحاكم و قوات الشرطة و الامن، و الدوائر القضائية و العدلية على إختلاف أنواعها و درجاتها، كما أن قوة و تكامل و تماسك الوسائل

الخارجية للضبط الاجتماعي ودقة تطبيقها من قبل السلطات القضائية و الجنائية، لا بد أن يقلل من نسب الجرائم في المجتمع و يردع الآخرين عن ارتكاب السلوك الاجرامي الذي يضر بالمجتمع و يعرقل مسيرته و يقوده إلى الفوضى و الخراب، و مما سبق يمكن القول أن الفرض القائل بأن القانون يلعب دورا كبيرا في ضبط الافراد عندما يضعف الوازع الديني عند الفرد أو عندما تعجز الضوابط العرفية في ضبط الافراد قد تحقق.

## الخاتمة:

تعتبر وسائل الضبط الاجتماعي بمثابة الادوات المستخدمة في الحفاظ على استقرار و ديمومة و رقي و تقدم النظام الاجتماعي، فالنظام الاجتماعي غالبا ما يتعرض إلى العديد من الاخطار و التحديات الناتجة عن اختلال العلاقات الانسانية و اضطراب السلوك الاجتماعي، و تحول المؤسسات البنوية تحولا غير متجانس، يؤثر تأثيرا سلبيا في مسيرة المجتمع، و الاخطار و التحديات التي تهدد أمن و سلامة المجتمع تغير عن نفسها في الممارسات الجامحة و الاعمال المنحرفة و الاتجاهات و التيارات المتنوية التي تخرج عن السياقات السلوكية و التفاعلية السليمة التي يقرها المجتمع و تقبلها الاعراف و التقاليد و توافق عليها القوانين المدونة و غير المدونة، و يرضى عليها الضمير الانساني و يعتمدها الرأي العام، و من هنا تعتبر وسائل الضبط الاجتماعي بمثابة الصيغ الاجرائية للحد من ظواهر الانحراف و الجريمة، و يمكن المؤسسات من أداء وظائفها الاجتماعية بطريقة إيجابية و فاعلة، و لكن إذا كانت وسائل الضبط الاجتماعي ضعيفة و غير حازمة في معاقبة الجانح أو المسيء أو المجرم بغية إرشاده أي صوابه، فإنها لا تستطيع التصدي إلى الجريمة و الانحراف و بالتالي يكون المجتمع عرضة للتحلل و التمزق و الفساد، فالسلوك الاجرامي هو يلوك غير مرغوب فيه اجتماعيا، و هو كافة أشكال السلوك الذي يضر بالمجتمع، و الافعال التي تنحرف بشدة عن معايير هذا المجتمع، كما يمكن النظر إلى السلوك الاجرامي بأنواعه المختلفة بأنها أفعال محرمة يعاقب عليها الشرع و القانون، إذ أنها لا تشكل سلوكا متجانسا، و الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة قدم المجتمعات البشرية، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات البشرية منها، و هي ترتبط بظواهر سلبية أخرى تؤثر كذلك على البنية الاجتماعية، و الثقافية للمجتمع، كما أن الجريمة تعتبر بمثابة محصلة عوامل نفسية داخلية و اجتماعية خارجية، تجمع بين عوامل سياسية و اقتصادية و ثقافية و اجتماعية متفق عليها في أغلب الدراسات السوسولوجية، إلى أن هناك علاقة متفاعلة بين وسائل الضبط الاجتماعي و ظاهرة الجريمة، حيث ترتبط نسب الجرائم بمدى فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية منها و غير الرسمية، و من هنا تظهر أهمية الضبط الاجتماعي في الحياة الاجتماعية و حفظ كيان المجتمع و استقراره.

## فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	
الفهرس	
ملخص الدراسة	
المقدمة.....	أ.ب

### الفصل الاول: الاقتراب المنهجي لموضوع الدراسة.

أولا : تحديد الاشكالية.....	10
ثانيا :الفرضيات الدراسة.....	10
ثالثا:تحديد الموضوع.....	11
رابعا :أهمية الدراسة.....	11
خامسا:أهداف الدراسة.....	12
سادسا:أسباب اختيار الدراسة.....	12
سابعا:تحديد المفاهيم الاجرائية.....	13
ثامنا:الدراسات السابقة.....	13
تاسعا:صعوبات الدراسة.....	15

### الفصل الثاني: الضبط الاجتماعي.

أولا: مفهوم الضبط الاجتماعي.....	16
ثانيا:تعريف الضبط الاجتماعي.....	16
ثالثا:تعريف علماء الاجتماع للضبط الاجتماعي.....	17
رابعا:آراء علماء الاجتماع في الضبط الاجتماعي.....	18
خامسا:أهمية الضبط الاجتماعي و تطور الاهتمام به.....	19
سادسا:أهم دراسة للضبط الاجتماعي.....	20
سابعا:نظريات الضبط الاجتماعي.....	20



22.....	ثامنا:المراحل التي يمر بها الضبط الاجتماعي.....
22.....	تاسعا:فاعلية الضبط الاجتماعي.....
23.....	عاشرا:أغراض الضبط الاجتماعي.....
23.....	الحادي عشر:الضبط ضرورة اجتماعية.....
24.....	الثاني عشر:أنواع الضبط الاجتماعي.....
25 .....	الثالث عشر:وسائل الضبط الاجتماعي.....

### الفصل الثالث:السلوك الاجرامي.

#### تمهيد

أولا:مفهوم السلوك الإجرامي

34.....	-مفهوم السلوك الانحرافي.....
36.....	-مفهوم الانحراف.....
38.....	-مفهوم الجريمة.....
41.....	-مفهوم الجناح.....
42.....	-مفهوم السلوك الاجرامي.....
44.....	ثانيا :الاتجاهات النظرية في تفسير السلوك الاجرامي.....
53.....	ثالثا :معيار خطورة الجريمة على امن المجتمع.....
53.....	رابعا :أنماط السلوك الاجرامي في المجتمع.....
59.....	خامسا:العوامل المؤدية للسلوك الاجرامي.....

### الفصل الرابع:التنشئة الاجتماعية و السلوك الاجرامي.

#### تمهيد

67.....	أولا :تعريف التنشئة الاجتماعية.....
71.....	ثانيا :أهداف التنشئة الاجتماعية.....
72.....	ثالثا :نظريات التنشئة الاجتماعية.....
74.....	رابعا :مراحل التنشئة الاجتماعية.....
78.....	خامسا:مصادر التنشئة الاجتماعية.....
80.....	سادسا :أساليب التنشئة الاجتماعية.....

82.....سابعاً: التنشئة الاجتماعية و السلوك الاجرامي.....

### الفصل الخامس: الاطار الميداني لموضوع الدراسة.

أولاً: مجالات الدراسة

85.....-المجال المكاني.....

85.....-المجال الزمني.....

85.....-المجال البشري.....

85.....ثانياً: المنهج المتبع في البحث.....

86.....ثالثاً: أدوات جمع البيانات.....

86.....-الملاحظة.....

86.....-المقابلة.....

87.....رابعاً: عينة الدراسة.....

### الفصل السادس: عرض و تحليل المقابلات

88.....أولاً: تحليل المقابلات.....

97.....النتائج العامة.....

100.....الخاتمة.....

101.....قائمة المراجع.....

الملاحق

105.....المقابلات.....

115.....دليل المقابلة.....

## **Résumé de l'étude:**

Le crime des phénomènes les plus importants qui connaît très répandue dans la société algérienne, et a fait l'étude intitulée «Le rôle de contrôle social dans la réduction des comportements criminels dans la société algérienne, et a porté dilemme sur ce que la contribution de contrôle social dans la réduction de la criminalité dans la communauté algérienne?

Et ont été d'aborder le sujet afin de détecter l'efficacité du contrôle social et la contribution à la réduction des comportements criminels, et à essayer de comprendre comment il contribue à la réduction du contrôle social de ces comportements, et quel est le facteur qui constitue une contrainte sociale de l'individu.

Et nous avons utilisé dans cette étude, l'approche qualitative comme une façon adaptée à la nature du problème et l'étude, et la technique de l'interview a été utilisé, ce qui à son tour en rapport avec le sujet de l'étude et l'approche utilisée, et se compose de l'échantillon (06) des jeunes délinquants et est un échantillon aléatoire systématique:

Grâce à notre analyse des entretiens nous sommes arrivés à des conclusions suivantes:

- \* Les conflits familiaux et le manque de contrôle de la famille, le chômage, la toxicomanie et les problèmes sociaux et les inégalités sociales et la dégradation des conditions de vie des raisons les plus importantes menant à l'exercice d'un comportement criminel.
- \* Groupe de pairs jouent un rôle majeur dans le comportement de déviation des jeunes.
- \* La délinquance et la criminalité remonte à l'absence de respect des valeurs et des habitudes des familles et des traditions et coutumes,

ainsi que de donner les institutions de socialisation pour sa propre famille et l'école.

- \* L'importance du contrôle social dans le maintien de la stabilité de la société

- \* Les services de sécurité jouent un rôle négatif dans la lutte contre la criminalité et de la délinquance, et ce, selon le point de vue des répondants.

- \* N'est-ce pas la politique de dissuasion et la sanction du droit pratiqué par les seuls moyens de lutte contre la criminalité et la délinquance, et donc la faiblesse des moyens de contrôle social par rapport aux moyens officiels.

- \* La faiblesse de la foi religieuse dans un facteur important dévié personnes.

- \* Crée un officier de la loi dans la plupart des individus sociaux, et cela est dû à la faiblesse et le déclin du rôle et des moyens de contrôle social comme les habitudes et traditions et de la morale informel.

- \* Représente le seul moyen par lequel la loi joue un rôle dans le contrôle des individus, surtout quand affaiblir la foi religieuse de l'individu et lorsqu'il est incapable de régler les commandes habituelles chez les individus.

**Mots-clés:-** Les réglages, le contrôle social, le comportement criminel, et les moyens de contrôle social.

## الفصل السادس: عرض وتحليل المقابلات

# الفصل الاول: الاقناع

## المبحث الاول: مفهوم الاقناع

- 1- تمهيد
  - 2- تعريف الاقناع
  - 3- مداخل وأستراتيجيات الاتصال الاقناعي
  - 4- مراحل العملية الاقناعية
  - 5- أسس العملية الاقناعية
  - 6- عناصر العملية الاقناعية
- ### المبحث الثاني: طرق وآليات الاقناع وتقنياته

- 1- طرق وآليات التأثير
- 2- آليات الدعاية
- 3- أنواع الدعاية
- 4- مبادئ الدعاية
- 5- أساليب الدعاية
- 6- عوامل نجاح الدعاية
- 7- تقنيات الاقناع

### المبحث الثالث: دور الاقناع في المشاركة السياسية

- 1- مفهوم المشاركة السياسية
  - 2- دور الاقناع في تنمية المشاركة
  - 3- أهمية المشاركة السياسية
  - 4- أهمية الإقناع في المشاركة السياسية
  - 4-1- الاهتمام السياسي
  - 4-2- المعرفة السياسية
  - 4-3- التصويت السياسي
  - 4-4- المطالب السياسية
- ملخص

الملاحق

## كلمة شكر و تقدير

"اقرأ باسم ربك الذي خلق(1)خاف الإنسان من علق اقرأ و ربك الاكرم(2)الذي علم بالقلم(3)علم  
الإنسان ما لم يعلم " .  
"سورة العلق"

و الشكر أولاً لله عز وجل الذي من علينا بنعمة العقل و العلم و المعرفة و نتقدم بالشكر إلى الأستاذة  
الفاضلة"حسيبة علاوية" التي كانت عوناً لنا لإتمام بحثي، كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة علم الاجتماع  
خاصة تخصص تربوي و المبحوثين الذين ساعدوني لإتمام دراستي هذه فلولاهم لما أتممت بحثي، و إلى  
كل من ساعدني في انجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد.



## الإهداء

الحمد لله منجى يونس من بطن الحوت، ورافع عيسى قبل أن يموت و حامى النبي صلى الله عليه وسلم بنسيج العنكبوت ،حمدا كثيرا مباركا فيه على أن وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع و الذي أهديه أولا إلى من قال فيهما عز وجل "وبالوالدين إحسانا"، إلى سبب وجودي، إلى روح أبي رحمه الله، و إلى أمي أطال الله في عمرها، و إلى جميع إخوتي و أخواتي، و إلى أمي الثانية والدة خطيبي و أبوه، وجميع عائلته، كما أهديها إلى رفيقة دربي و أعز صديقة على قلبي "وردة"، و جميع أصدقائي و صديقاتي و كل طلبة علم الاجتماع التربوي. و في الأخير أحمد الله على توفيقه لنا و صلى الله وسلم على سيدنا محمد سيد الخلائق. و شكرا.

سعاد

## قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1- القرآن الكريم، سورة الاعراف.
- 2- الصالح المصلح، الضبط الاجتماعي. عمان: مؤسسة الرزاق للنشر و التوزيع، ط1، 2004.
- 3- الخطيب محمد شحات و آخرون، أصول التربية الاسلامية. دار الخريجي للنشر و التوزيع، 1959.
- 4- ابو الغفار إبراهيم، علم الاجتماع القانوني و الضبط الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الشرق، 1985.
- 5- السالم خالد بن عبد الرحمان، الضبط الاجتماعي و التماسك الاسري. الرياض: دار النهضة، 2000.
- 6- الحامد محمد بن مصعب الرومي نايف بن مشال، الاسرة و الضبط الاجتماعي. الرياض: دار النهضة، 2001.
- 7- الراشدان عبد الله، علم الاجتماع التربوية. عمان: دار الشروق، 1999.
- 8- السيد عبد الرحمان محمد، علم الامراض النفسية و العقلية و الاسباب و الأعراض و التشخيص و العلاج. القاهرة: دار قباء للطباعة و النشر، 2000.
- 9- الزيود نادر فهمي، نظريات الارشاد و العلاج النفسي. الاردن: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 1998.
- 10- العزة سعيد حسني و جودت عبد الهادي، نظريات الارشاد و العلاج النفسي. الاردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1998.
- 11- الزعي أحمد محمد، الارشاد النفسي نظرياته، اتجاهاته، مجالاته. الاردن: ماسة للثقافة العربية، 2001.
- 12- السيد عبد الرحمان محمد، نظريات الشخصية. القاهرة: دار قباء للطباعة و النشر، 1998.
- 13- القريطي عبد المطلب أمين، في الصحة النفسية. القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1998.
- 14- البشري محمد الامين، أنماط الجرائم في الوطن العربي. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، 1999.
- 15- السما لوطي نبيل، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي. جدة: دار الشروق، 1983.
- 16- المطوع محمد بن عبد الله، الجديد في علم النفس الجنائي. الرياض: مطبعة الجبلأوي، ط1، 2000.
- 17- العوجي مصطفى، دروس في علم الجنائي، الجريمة و المجرم. بيروت: مؤسسة نوفل، 1980.
- 18- الصنيع صالح إبراهيم، التدين علاج الجريمة. الرياض: جامعة محمد بن سعود الاسلامية، 1993.
- 19- الشناوي محمد محروس و عبد الرحمان محمد السيد، العلاج السلوكي الحديث أسسه و تطبيقاته. القاهرة: دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، 1992.
- 20- الماضي حمد محمد بن حمد، القضاء في جرائم الاحداث. كتاب الرياض، 2000.
- 21- السيف محمد إبراهيم، الظاهرة الاجرامية في ثقافة و بناء المجتمع السعودي بين التطور الاجتماعي و خصائص الاتجاه الاسلامي. الرياض: مكتبة العبيكان، 1996.

- 22- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الجريمة. دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، 2008.
- 23- الساعاتي حسن، علم الاجتماع القانون. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط2.
- 24- السنهوري عبد الرزاق، أحمد حشمت، أصول القانون. القاهرة: مطبعة دار التأليف و النشر، 1960.
- 25- الصدة عبد المنعم فرج، مبادئ القانون. بيروت: دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، 1962.
- 26- الساعاتي سامية حسن، الجريمة و المجتمع. دار النهضة العربية، ط2، 1984.
- 27- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب. القاهرة: دار العرب، 1954.
- 28- آل سعود عبد الرحمان بن سعد، الاجرام دراسة تطبيقية تقويمية. الرياض: مكتبة العبيكان، 1998.
- 29- أبو الروس أحمد، أساليب ارتكاب الجرائم و طرق البحث فيها. الاسكندرية: المكتب الجامع الحديث، 1996.
- 30- السمري عدلي و آخرون، علم اجتماع الجريمة و الانحراف. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1، 2010.
- 31- السراج عبود، علم الاجرام و العقاب. الكويت: جامعة الكويت، 1981.
- 32- الريفى فتحي موسى، علي مصطفى، مبادئ البحث التربوي. الدار العربية للنشر و التوزيع، بدون سنة.
- 33- أنجوس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية تدريبات عملية. ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، الجزائر: دار القصبه للنشر، 2004.
- 34- إحسان محمد الحسن، الاسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي. بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، ط2، 1986.
- 35- العمر معن خليل، الضبط الاجتماعي. عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 2006.
- 36- باقارس صالح سالم، عبد الله علي الانسي، مشكلات و قضايا تربوية معاصرة. حائل: دار الاندلس للنشر و التوزيع، ط3، 1996.
- 37- بيومي محمد أحمد، علم الاجتماع بين الوعي الاسلامي و الوعي المغترب. دار المعرفة الجامعية، 1993.
- 38- ثروت جلال، الظاهرة الاجرامية دراسة في علم الاجرام و العقاب. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1984.
- 39- جابر سامية محمد، القانون و الضوابط العرفية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.
- 40- جرادات فواز، السلوك العدواني عند الاطفال مظاهره و أسبابه و علاجه. 1992.
- 41- جابر سامية محمد، الجريمة و القانون و المجتمع. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.
- 42- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الجريمة: دراسة في علم الاجتماع الجنائي. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة.
- 43- خشاب أحمد، الاجتماع الديني. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1959.

- 44- دياب فوزية، القيم و العادات. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، بدون سنة.
- 45- رشاد على موسى، سيكولوجية الفروق بين الجنسين. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، 1998.
- 46- راد كليف براون، البنائية الوظيفية في المجتمعات البدائية. لندن، 1952.
- 47- زيدان عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه. القاهرة: دار النهضة العربية.
- 48- عصمت عدلي، الجريمة و قضايا السلوك الانحرافي بين الفهم و التحليل. مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2009.
- 49- علي شتا السيد، الانحراف الاجتماعي ( الانماط و التكلفة). الاسكندرية: مكتبة الاشعاع، 1999.
- 50- عبد المنعم سليمان سليمان، أصول علم الاجتماع القانوني. الاسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر، 1994.
- 51- عبد السلام محمد هارون، صحيح البخاري. مصر: مكتبة الخانجي، ط5، 1979.
- 52- عبد الخالق جلال الدين، الجريمة و الانحراف، الحدود و المعالجة. الاسكندرية، 1999.
- 53- عبد السلام زهران حامد، علم النفس النمو و الطفولة و المراهقة. القاهرة: عالم الكتب، 1999.
- 54- عبد الغني غانم عبد الله، البغايا و البغاء دراسة سوسيولوجية أنثروبولوجية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1990.
- 55- عدنان رانيا، رشا بسام، التنشئة الاجتماعية. عمان: دار البداية، ط1، 2006.
- 56- غازدا جورج ام و كورسيني ريموندجي، ترجمة: علي حسين حجاج و آخر، نظريات التعليم دراسة مقارنة. الكويت: عالم المعرفة، 1986.
- 57- غيث محمد عاطف، علم الاجتماع. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987.
- 58- كركوش فتيحة، ظاهرة انحراف الاحداث في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 59- ماكفيرو بيج، ترجمة: علي أحمد عيسى، المجتمع. مكتبة النهضة العربية، 1961.
- 60- محمد نجيب إسحاق، سيكولوجية الجريمة و الفروق بين الجنسين دراسة نظرية و ميدانية. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1989.
- 61- نعيم أحمد سمير، علم الاجتماع القانوني. القاهرة: دار المعارف، ط2، 1989.
- 2- القواميس و المعاجم:
- 62- غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.
- 63- مصطفى إبراهيم و آخرون، المعجم الوسيط. المكتبة العلمية، ج1، 1960.
- ثالثا- الدراسات و المجالات:
- 1- المعاري سميرة عبده، نظريات السلوك الاجرامي. مجلة الامن و الحياة، العدد 170 .
- 2- محمد تقيه، مصادر التشريع الاسلامي. الديوان الوطني.
- 3- الغامدي حسين حسن عبد الفتاح، محاضرات في مدارس علم النفس، 2004.

- 1-Zaneki ,**H, the Méthode of sociology**.New York,1934.
- 2-Marshall B Chnard,**Sociology Daviant**.behavior,Halt unbret and Winston,inc N.Y,1986.
- 3- A.K.Cohen,**the Study of Social, disorganisation and Daviant**,Behavior,Sociology today,basic,N,y,1952.
- 4- Burt cyril ,**the young Delinquent**,New York,the drgden press,1953 .